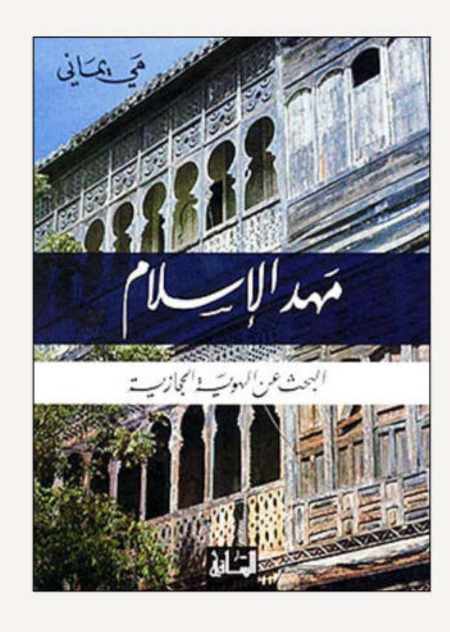
شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية





ردأ على سعد الراشد: ما هي هويتكم لنعرف (هويتنا)؟

الكتاب الذي أقضّ مضجع آل سعود





عرضة آل سعود مقررا مدرسياً يعكس أزمة الهوية

زيارة شيراك للرياض غير مكتملة النمو



في هذا العدد

الدولة الواحدية

كونها قامت على أساس غلبة عنصر قبلي ومناطقي واحد، ومذهب ديني واحد، ونظام سياسي مختزل في فئة واحدة أو شخص واحد هو الملك، ولفرط النزعة الواحدية واندغامها في البنى الفوقية والتحتية، يصبح التنوع خطراً محدقاً بمصير الدولة، قد يؤول الى تفتتها لأنه يمسّ أصلاً تكوينياً قامت عليه، فهي تعيش على الواحدية لأن التعددية ومترادفاتها تؤدي الى ضروب تمزق وإنهيار. من وجهة نظر كتلة الواحديين، أن وحدة الدولة تكمن في إدامة واحديتها، فلا شراكة سياسية تتضمن مزايا مضاهية دع عنك متفوقة لقوى أخرى في النظام، ولا تبجيل لمفهومي المواطن والوحدة الوطنية لأنهما ينطويان على خفض عنصر ورفع آخر في عملية تسوية حقوقية مكلفة بالنسبة للواحدي.

إن شرط البقاء يفرض على الواحديين النضال على جبهات عدة، كلٌ من موقعه، فالديني يناضل كيما لا تتبرعم كيانات دينية أخرى تسمح لها في المستقبل بالمنافسة على توجيه المجتمع أو بعض فئاته، أو تحول دون إستعمالها سلاح التحريم الديني الذي يحجب عنها مشروعية الوجود والعمل، والسياسي يناضل كيما لا يزداد منسوب الوعي السياسي في المجتمع لينصّب في قنوات تعبير جماعية تؤدي الى تفتيت السلطة الى أجزاء متقاسمة بين أطراف عدة، والقبلي أو المناطقي الواحدي يناضل من أجل تدجيج مؤسسات الدولة بعناصر تنتمي الى ذات الخط القبلي والمناطقي للحيلولة دون نفوذ عناصر أخرى من خارجه تسمح بتكاثر تدريجي يؤدي الى توسيع قاعدة المشاركة في كعكة السلطة والثروة.

نـدرك مـن واقـع الـدراسـة والخبرة أن الشروط اللازمة للاصلاح والديمقراطية هي ذات الشروط اللازمة للتعددية الفكرية والسياسية والاجتماعية، إذ لا يمكن أن تُبنى ديمقراطية أو يتحقق إصلاح سياسي في أي بلد ما لم تكن التعددية شرطاً جوهرياً فيه، فالواحدية نقيض تكويني للاصلاح الديمقراطي، كما هو نقيض تكويني لمفاهيم الحرية، والشراكة السياسية، والثقافة الوطنية. ولذلك تبدو المفاهيم المؤسسة للتنوع ممقوتة ومحاربة من قبل الواحديين، لأنها ـ أي المفاهيم ـ ترسي مؤالفة بين عناصر متنوعة، تتقاسم في نهاية المطاف السلطة والثروة.

مشكلة الواحدية في ديارنا ليست مقتصرة على بعد دون آخر، بل يمكن أن نعممها على كل المكوّنات الضالعة في تشكيل بنية السلطة الكلية للدولة. بمعنى آخر، أن الواحدية نشأت قبل ولادة الدولة واستمرت معها، ولذلك حين تطالب القوى الوطنية بالاصلاح تستشعر أطراف عدة بالخطر، لأنها تدرك بأن الاصلاح يضغط على مفاصل عدة سياسية ودينية واجتماعية ولا يمس جداراً دون آخر، فهو يمثل عملية هدم وبناء، هدم لكيان بُني على مواصفات رسمتها وفرضتها الواحدية ويراد له أن يبنى على مواصفات كفيلة بتحقيق مبدأ التنوع والشراكة.

حين يستنفر الامير نايف أجهزته الأمنية لملاحقة واعتقال الرموز الاصلاحية يدرك بأن الاصلاح يهدف الى كسر احتكارية السلطة من قبل عنصر قبلي واحد، وحين يستنفر رجل الدين في المعرض الدولي للكتاب في الرياض يدرك بأن الاصلاح يهدف الى كسر الواحدية الثقافية التي هيمنت على مصادر توجيه المجتمع لعقود طويلة. الواحدية هنا ضمانة مؤكدة لاستمرار الهيمنة واحتكار السلطة، وأن النزعة مهما اكتست عناوين ملطّفة لا تغير من حقيقة هدفها الاساسي. فلنكف عن تضليل أنفسنا إذا أردنا أن نزيل البقع العمياء في تشخيص أزمة الدولة، إننا، بكلمات أخرى، نواجه أنواع الفساد والتحجر والهذيان والهيمنة منبثقة من ممارسة الواحدية التي تمنع من صناعة وطن للجميع يستشعر أفراده بأنهم أكفياء فيه في الحقوق والواجبات.

لقد أصبح خطاب الواحدية، لا شعورياً، هو خطاب الدولة الرسمي، الذي يستعلن نفسه في التفكير والسلوك من قبل صائغيه والمستفيدين منه. قد يكون مستغرباً أن يكرر ملوك وأمراء كبار في العائلة المالكة عبارة أن هذه الدولة لنا ـ لآل سعود، ومن أراد الرحيل فليرحل، أو أن يصادر أمير كبير عقاراً أو بستاناً من الرعية ثم يرغم صاحبه على الاذعان لمنطق واحدي يقول بأن كل ما تملك هو لنا، وما نهبه لك إحسان منا. هذه الواحدية على درجة يكفي معها أن تنفذ الاوامر وأن تطاع الانظمة والقوانين التي تضمحل سيادتها عند إرادة الأمير.

بنفس المنطق، تبدو واحدية رجل الدين السلفي الذي يرى بأن لا خيارات أمام غيره الا: الاذعان بالانضواء تحت عقيدته، أو الصمت، أو الرحيل. إن الواحدية في بعدها الديني هي المحرّض الفاعل وراء دعوات من قبيل (أخرجوا.. من جزيرة العرب) والفراغ هنا يعني أن قائمة المخرجين مفتوحة وقابلة للتمدد فقد تكون شخصاً أو فئة إجتماعية أو قبيلة أو طائفة أو جماعة سياسية.

ومـا يـجب فـهمـه هـو واقـع هـذه الـواحـديـة، هـذه الـقـوة التدميرية لكل ما يؤسس لشراكة حقيقية ووحدة وطنية قائمة على الإقرار بمبدأ التنوع في الافكار والتوجهات السياسية والانتماءات المذهبية. واقع الواحدية يكمن في تعطيل مشروع بـنـاء الـوطـن، وتـعـزيـز الـنـزوعـات الـعـصـبـويـة في تمظهراتـها السـيـاسـيـة والـثـقـافـيـة والـديـنـيـة والاجتماعية، التي تغطي كل الفئات وكل الطبقات دون أن يكون هناك نسمة هواء جديدة تخترق حجاب الواحدية المسدل على كل أوجه الحياة.

ولا يمكن للواحدية أن تزول ما لم يتخلَّ رجل الحكم عن دعوى الحق التاريخي في سلطته السياسية، ويتخلى رجل الدين عن دعوى امتلاك الحقيقة المطلقة في سلطته الدينية. ولأن الـواحـديـة شـكـل مـن أشـكـال الـوصـايـة، فـلا يمكن للسلطة أن تتحصَّن ذرائعياً الا من خلال إستدانة معانٍ من خارجها، من السماء أو التاريخ أو تمثيل إرادة الامة أو المصلحة الوطنية، ولكن تبقى في جوهرها سلطة واحدية تسلطية تتمدد على رقعة الدولة.

الملك عبد الله يجعل (العرضة) جزءاً من المقررات الدراسية

عبقرية فذة أم أزمة هوية وطنية؟!

تدخل الرموز الثقافية، ومنظومة العادات والتقاليد، وأنماط السلوك السائدة في المجتمع، وكذا الارث الاجتماعي والطقوس الفولوكورية في تشكيل الرأسمال الرمزي المشترك القابل للاستثمار في صياغة هوية وطنية جامعة، فإذا ما أريد تعريف مجتمع ما ينظر إليه من خلال مجمل الرأسمال الثقافي والرمزي، بوصفه عاكساً أميناً لهوية المجتمع التي تسبغ نفسها على كيانية الدولة.

وفي الدول التي تطمح حكوماتها الى تعزيز الشعور الوطني لدى مواطنيها، تقوم بتوظيف الرأسمال الثقافي المشترك لتعزيز الهوية الوطنية وترسيخ أسس التلاحم الداخلي، ولذلك تولي التعليم إهتماماً خاصاً كونه الأداة الفاعلة لتنشئة المجتمع على الروح الوطنية، حيث يتربى الابناء في سن مبكرة على ثقافة وتراث وتاريخ وعادات وتقاليد المجتمع الذي ينتمون له.

وقد سعت كثير من الحكومات الوطنية في العالم ومنذ إنبعاث الثقافة القومية في القرن الثامن عشر الى تحقيق أكبر درجة إنسجام داخلي في مجتمعاتها، عبر صياغة رأسمال وطني مشترك، يمثل حاصل المجموع الكلي للثقافات الفرعية السائدة في مجتمعات تقع داخل تخوم سياداتها، كمدخل ضروري ووحيد لمشروع الاندماج الوطني، إذ لا يمكن لمشاعر الانتماء أن تخلق ما لم تستشعر كافة الفئات بأنها ممثلة ثقافياً في هوية الدولة، وبالتالي لا يمكن أن لهوية وطنية أن تولد من مجرد هيمنة ثقافة فرعية على باقي الثقافات السائدة في مجتمع ما.

تلجأ بعض الدول التي تفتقر الى مقوّمات الانسجام الثقافي المستند الى توحد العناصر الاثنية، واللغوية، والتاريخية، والارث الاجتماعي والثقافي المشترك الى توليد هوية وطنية عليا تستظل بها الهويات الفرعية وتشكل مصدر حماية لها، على أن تكون الهويات الفرعية في سمت الهوية الوطنية العليا وليست في تعارض معها، كما في بريطانيا والولايات المتحدة وسويسرا وغيرها، بحيث تكون الهوية الوطنية تعبيراً عن جميع الهويات الفرعية وتمثيلاً جماعياً لثقافاتها، ينعكس ذلك في تعزيز الرساميل الثقافية الفرعية، وفي الوقت ذاته تعزيز المشاعر الوطنية الجامعة، بما يجعل الجميع شركاء في وطن واحد مع الاحتفاظ بخصوصياتهم الثقافية، كما يلحظ ذلك في مناهج التعليم الخاصة بكل جماعة، وباحترام طقوسها الدينية وتراثها التاريخي والفولوكلوري، وحتى أعلامها، كما في بريطانيا حيث لكل مقاطعة خصائصها التي تحظى بالاحترام والتبجيل تحت التاج البريطاني.

في تجربة الدولة السعودية، كما هو شأن تجارب دول أخرى في العالم، جرت عملية تغييب متعمدة ومبرمجة لكل ماهو مشترك وجامع، وقد جاء التغليب الثقافي كتعبير تلقائي عن التغليب السياسي، عن طريق تعميم الرأسمال الرمزي والثقافي للفئة الغالبة والمهيمنة على بقية فئات المجتمع، فأصبح لدينا ثقافات فرعية مقهورة وثقافة فرعية قاهرة، فيما أصبحت الثقافة الوطنية المشتركة عنصراً غائباً، بل هناك إرادة قائمة على الاسترسال في ذات الطريق الذي يعمّق أزمة الدولة ويزيد المجتمع تشظياً.

لم يتنبّه المؤسس ولا أعقابه الى أن الوطن يمثل الحاضنة النموذجية للدولة، إذ لا يمكن ضمان إستقرارها بمعزل عن مشروع بناء الروح الوطنية المشتركة

وفي حقيقة الأمر، أن غياب الثقافة الوطنية المشتركة يعكسه غياب أشكال متعددة من الانسجام الداخلي بين المجتمع وبين الاخير والسلطة، حيث تسود مشاعر الاغتراب بين الافراد بمجرد إنتقالهم من منطقة لأخرى، وهي حالة نشأت كرد فعل على هيمنة ثقافية وسياسية، أفضت الى مزيد من القطيعة بين فئات المجتمع، أي أن الدولة كانت تسير على عكس إتجاه الوطن، الذي لم ينجز حتى اللحظة.

أزمة الهوية الوطنية، كأحد تمظهرات أزمة تكوين الدولة، بدأت منذ ولادة الدولة نفسها عام ١٩٣٢، حين أتمّ الملك ابن سعود مهمة إقامة سلطة بحجم دولة، وفق شروط سياسية واجتماعية وثقافية وأغراض شديدة الخصوصية. لم يتنبّه المؤسس ولا أعقابه الى أن الوطن يمثل الحاضنة النموذجية للدولة، إذ لا يمكن ضمان إستقرارها بمعزل عن مشروع بناء الروح الوطنية المشتركة. في واقع الأمر، أن تمييزاً بين الاستقرار والاستمرار لم يكن حاضراً في التفكير الاستراتيجي للدولة، فطالما أن القبضة على السلطة ممسوكة بإحكام، بحسب عقيدة العائلة المالكة، فلا يضرُّها التفجرّات الكامنة التي تقع بين فترة وأخرى، وهو ما أدركت العائلة المالكة خطورته متأخراً، ولكن قاربته بطريقة خاطئة.

وفيما يبدو، لم يتم إستيعاب موضوعة الهوية الوطنية المخلقة من مشتركات ثقافية وتاريخية ونفسية، فما جرى بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ أن صحوة متأخرة بدأت لدى العائلة المالكة من أجل البدء بتنمية المشاعر الوطنية بين السكان الاصليين بعد أن ظهرت هشاشة الروح الوطنية والوهن الشديد في روابط الانتماء للدولة. ومن المؤسف، أن تلك الصحوة جاءت بالغة التشوّه، حين اعتقدت العائلة المالكة بأن الروح الوطنية يمكن لها أن تُنمَّى بإقرار مادة (الثقافة الوطنية) في مناهج التعليم الرسمية، التي أنجبت مسخاً ثقافياً وخليطاً مفجعاً من المواد التعليمية المستمدة من الثقافة الغالبة. فقد ألبست حروب ابن سعود ضد المناطق التي غزاها وقتل رجالها وسبى نساءها وصادر أملاكها ثوباً وطنياً، كما ألبست العقيدة الوهابية التي كفّرت سكّان تلك المناطق وشرعنت حروب ابن سعود زيّاً وطنياً، ولم يجد معدّو تلك المادة ضيراً في أن يذكّروا أبناء المناطق الأخرى ما فُعِلَ بمناطقهم وآبائهم من قتل ودمار وسبي ونهب.

كان بإمكان منظري الثقافة الوطنية أن يعيدوا رسم صورة الملك عبد العزيز، إن أرادوا ذلك، فيقدّموه رمزاً وطنياً وقائد دولة، بإبراز مواقف مغفول عنها، إن وجدت، بدلاً من تعزيز صورته كمحارب ومقاتل مسؤول عن سفك دماء الابرياء وسبي النساء ومصادرة الممتلكات، وكان بإمكانهم أيضاً، إن أدركوا ذلك، أن يقدّموا العقيدة الوهابية باعتبارها طريقة في تطهير المجتمع من الخرافة والبدع والتسامح مع عباد الله عز وجل، بدلاً من تقديمها كعامل تقسيم

وكتيبة قتالية تشيع الهلع والفزع بلا ورع من دين ولا رادع من ضمير، تشهر سلاح التكفير في وجه كل مخالف، وترى نحره وسحله من أقرب القربات الى الله.

مايلفت حقاً، وهذا مما يؤسف له، أن إدراك العائلة المالكة مؤخراً لخطورة غياب الروح الوطنية المشتركة بين سكان المملكة، لم ينعكس في ذهنية وسلوك الملك والأمراء الكبار، وهذا ما يجعل نقطة البداية مفقودة، فتشخيص المرض شرط أولي لوضع خطة المعالجة. يبدو واضحاً، أن العائلة المالكة تنزع للاعتقاد بأن الهوية الوطنية قابلة للتشكّل عبر تعميم الرموز الثقافية والطقوس الفولوكورية ذات الطابع النجدي، ولذلك لحظنا خلال العقدين الماضيين أن تركيزاً مبالغاً كان ينصب على إبراز الرأسمال الرمزي والثقافي النجدي في هيئة متاحف تاريخية، ومهرجانات شعبية، وإعادة إنتاج ثقافي واسع ونشط خاص بالتراث النجدي إجتماعياً ودينياً وتاريخياً. ومن المفارقات المثيرة للسخرية، فيما تشهد نجد إنبعاثاً ثقافياً وتراثياً ورمزياً، كانت المعاول تهوي على آثار الاسلام والتراث الثقافي والتاريخي والاجتماعي في الحجاز، الذي يمثل جزءاً عزيزاً ومقدّساً من تراث سكان هذا البلد فضلاً عن كونه يمثل مصدر إلهام لمليار ونصف المليار مسلم في العالم.

هذه المفارقات تبقى حاضرة بصورة دائمة لدى الفئات المتضررة من عملية محو لتراثها الثقافي الذي يمثّل مصدر فخرها وأهم مفاعيل هويتها، القابلة للاستثمار في صياغة هوية وطنية عامة. وكما نعلم فإن الهويات العليا تكون أسهل في الولادة حين تتلاقح عناصر ثقافية مشتركة، ولا يمكن لعنصر خاص ممثل عن فئة أن يقوم بهذه المهمة الكبرى، وإن إدّعى تمثيل باقي الفئات ما لم يفنيهم بيولوجياً أو يصهرهم في داخله أو يتعايش معهم، والتعايش إنما يتم بالانسجام، والانسجام يتم بصهر مشتركات في نظام واحد يجسّد إرادة الجميع.

قرار الملك عبد الله بتدريس (العرضة) لطلاب المدارس ليس معزولاً عن التفكير التقليدي الذي حكم العائلة المالكة طيلة العقود الماضية، بل هو نتاج لطبيعة السلطة القهرية التي تقضي بأن تكون ثقافة الغالب أولى بالنشر، وطريقته أولى بالاتبّاع. وبعيداً عن حالة الهيام العرضي التي يعيشها الملك عبد الله مع هذا الطقس الفولوكلوري، الذي إعتاد الملوك والأمراء على أدائه موسمياً، وبما يمثل من دلالات نفسية وثقافية واجتماعية وترمز الى التأهب القتالي بتلويحات السيوف الممدودة للمبارزة في الحرب وتعبيرات النصر التي تغمر المتراصيّن في إشكال متماسكة تلهب الحماس وتشحن النفوس على القتال والمقاومة.. نقول بعيداً عن ذلك كله، فإنها بالتأكيد لا تعكس سوى رمزاً ثقافياً شديد الخصوصة، ولذلك عرّفت بـ (العرضة النجدية). ومن المفارقات اللافتة أن



الاحتفال بـ (العرضة النجديّة) يتم ضمن نشاطات (المهرجان الوطني للتراث والثقافة) الذي يجري كل عام، حيث يصبح النجدي والوطني متماهياً بما يجعل أحدهما ممثلاً للآخر. نشير الى أن السفارات السعودية في الخارج تحتفل بالعرضة النجدية في اليوم الوطني أيضاً، بما يجعل التنجيد خاصية ثقافية في هذا اليوم.

العرضة، كموروث شعبي نجدي إرتبطت بمجموعة اكسسوارات تقليدية ترمز الى تراث نجد، من ملابس وخناجر وسيوف وطبول، بقيت في حدود نجد رغم محاولات تعميمها عن طريق القبائل النجدية التي انتقلت الى مناطق أخرى

العائلة المالكة تنزع للاعتقاد بأن الهوية الوطنية قابلة للتشكّل عبر تعميم الرموز الثقافية والطقوس الفولوكورية ذات الطابع النجدي!

من المملكة، ثم ما لبثت أن إختفت بصورة شبه كاملة مع بدء التحديث حيث تحوّلت الى جزء من الذاكرة الثقافية النجدية التي أريد تنشيطها لاحقاً من قبل الأمراء عبر إحياء بعض الطقوس الفولوكورية، ولكنها بالتأكيد لم تشكّل موروثاً شعبياً في الجزيرة العربية كما ذهب الى ذلك بعض وسائل الاعلام الرسمية.

قرار الملك عبد الله بإدخال العرضة النجدية ضمن المناهج الرياضية في المدارس الرسمية في كل أنحاء المملكة ينبّه الى الاخفاق المتواصل في المشروع الوطني. وليس من المبالغة إعتماد إقرار العرضة كجزء من التعليم الرسمي كمؤشر على الاخفاق، إذ أنه يأتي في سياق نزوع متعاظم منذ سنوات عدة نحو إعادة انتاج الهوية النجدية للدولة، ويأتي كرد فعل على تنامي المشاعر الوطنية التي ولدت خارج رحم السلطة، وعبّرت عنها نشاطات التيار الاصلاحي، فقد أصلح الاخير ما أفسدته السلطة، وكأننا نشهد حالة تجاذب، يكون موضوعها الوطن، بين سلطة تزداد نجدية ومجتمع يحاول بناء وطنه الذي غُيِّب من قبل الدولة، ويكأن قدر الوطن أن يولد من المجتمع نفسه، الذي قسّمته السلطة، إبتغاء السيطرة عليه.

لقد باتت طريقة بناء الاوطان معروفة، وإن إختلفت في عناصر تشكيلها، وبالتالي فإن أهم مسلتزمات الوحدة الوطنية والهوية الوطنية هي الاندماج الثقافي والاقتصادي والشراكة السياسية. فبإمكان العائلة المالكة أن تبني سلطة قهرية ولكن يستحيل بناء الوطن بنفس الاداة، كما لا يمكن صناعة ثقافة وطنية مشتركة بالمزيد من التدجيج الثقافي النجدي، تبعاً لعمليات تدجيج نجدي أخرى سياسية واقتصادية.

لقد كنا نأمل في أن يرسي الملك عبد الله دعامة دولة وطنية حقيقية مستعبراً من إخفاقات الماضي ومستلهماً من تجارب الدول التي تجاوزت محن الانفلاشات الداخلية، عن طريق وضع خطة إدماج وطني وإتبّاع برامج إصلاحية فاعلة لسياسات وأجهزة الدولة. فليس بالعرضة يمكن زرع مشاعر وطنية جامعة، ولا بتلبيد الاجواء الثقافية بشعارات في الوطنية، فالوطن لا يهبط من السماء، بل ينبت من الارض التي يقيم الكيان السياسي عليها.

ندرك تماماً عمق أزمة الهوية الوطنية، بوصفها تعبيراً عن معضلات أخرى في كيانية الدولة، فتلك الأزمة دالّة على ضعف مستويات الاندماج الثقافي والسياسي والاقتصادي وضعف مستوى المشاركة السياسية، وضعف التلاحم الداخلي، وفي حال كهذه، يصبح الحديث عن هوية وطنية لغواً، لانعدام مكوّناتها.

هل حقاً هكذا تورد الإبل؟

مصير المتطرفين أم الفكر المتطرف

تنبّه الأمراء الكبار بعد لأي وطول أناة الى أن معالجة ظاهرة العنف لا تتم بالقوة المجرّدة، وإن كانت مطلوبة في بعض حالاتها، وأن ثمة ضرورة ملحّة لادخال عامل الفكر من أجل تغيير القناعات الايديولوجية المحرّضة على اقتراف أعمال عنفية. بلا شك، كان إستعمال عنصر الفكر مدخلاً صحيحاً لمعالجة الظاهرة العنفية، بل ولأشكال التطرف عموماً وتمظهراتها الاجتماعية والسياسية والثقافية. ما يفوت الأمراء الآن، كما فاتهم من قبل، أن المعالجة الفكرية لا تبدأ من رصد المصابين بأفكار متطرفة، فيصبحوا مؤهلين نفسياً وذهنياً وفي كامل إستعدادهم الايديولوجي للانخراط في جماعات وأعمال عنفية. ولذلك نجد، ما إن تفنى أو تطوّق دفعة من المتطرفين حتى تنشق الارض عن دفعة أخرى، وما إن تشاع أجواء من الاطمئنان، حتى يحرق العنف الستار الحريري الذي ما يفتأ يتمزق مرات ومرات.

قبل عملية بقيق بفترة وجيزة، كان مصدر رسمي أعلن أن لجنة المناصحة التي شكّلتها وزارة الداخلية بالتعاون مع عدد من المشايخ السلفيين (وبعضهم من التكفيريين) لاقناع الذين يحملون أفكاراً متطرفة نجحت في إقناع ٤٠٠ شخص، وهم يمثّلون حسب المصدر حوالي ٩٠ بالمئة من المتطرفين، بالتخلي عن الأفكار المتطرفة والعودة الى جادة الصواب.

ويقول الدكتور محمد بن يحي النجيمي، أستاذ الفقه المقارن في معهد القضاء الاعلى، ورئيس الدراسات الامنية في كلية الملك فهد الأمنية وعضو لجنة المناصحة في تصريح خاص لصحيفة المدينة في التاسع عشر من فبراير ٢٠٠٦ بأن من تبقى من المتطرفين في السجن هم بضع مئات وأن من تم إقناعهم خرجوا من السجون في شهري سبتمبر ونوفمبر الماضيين. ونفى النجيمي أن تكون اللجنة واجهت صعوبات في إقناع معتنقي هذه الأفكار. ومن اللافت في تصريح النجيمي، أن ٩٠ بالمئة من الذين تم إستبدال قناعاتهم لم تكن لديهم (سوى بعض الشبهات البسيطة بسبب تعليمهم البسيط، وهؤلاء يسألون بعض الأسئلة التي تحتاج إلى إجابة). وان هناك فقط مانسبته ٢ بالمئة ممن عجزت اللجنة حتى وقت تصريح النجيمي عن إقناعهم بوصفهم منظّرين، وأن جميع من خرج سواء من العاديين أو المنظرين إندمجوا في المجتمع.

بل يزيد النجيمي على ذلك بأن الشباب الذين تم الافراج عنهم (تراجعوا عن الفكر المتطرف بعد أن انكشف لهم الأمر وندموا على ما حصل وترتب على ذلك من جرائم قتل وتفجير). وردّ تراجعهم الى (جلوسهم مع المشايخ وتوزيع الكتب التي تفيدهم ونقاشهم في ما هم عليه من أخطاء ومعتقدات والتأكد من عدولهم).

ولم يفت النجيمي أن يلقي بآثام التطرف واندساسه في أذهان الشباب الى الخارج، زاعماً بأن (الفكر التكفيري استقى من أفغانستان والشيشان وحركة طالبان وأبومحمد المقدسي بالأردن وذلك باعتراف من تمت مراجعتهم، فهناك من ذهب للجهاد في أفغانستان أو من تتلمذ وتعلم على أيدي الذين ذهبوا لأفغانستان)، وأضاف أيضاً بأن (أحداث غزو العراق وقتل الفلسطينيين من قبل إسرائيل، ساهمت في سرعة اعتناقهم لهذا الفكر وفي تجييشهم وسرعة

المتعاطفون مع «القاعدة»

حسين شبكشي

في يومين متتاليين كانت العاصمة الرياض على موعد مع مصيبة التطرف من جهة والإرهاب من جهة أخرى. ففي اليوم الاول أطلت مجموعة مقتضبة الحواجب حمراء الاعين تتحدث بصوت غاضب محتقن على قاعة المحاضرات والندوات المصاحبة لمعرض الرياض الدولي للكتاب، وقاموا بتقديم صورة قبيحة للاعتراض وتطاولوا على رموز وطنية ودينية وثقافية وإعلامية، مشككين في دينهم وعلمهم وأخلاقهم، بشكل هو أقرب للهمجية. وفي فجر اليوم الثاني كانت القوات السعودية تطارد في احدى استراحات مدينة الرياض مجموعة ارهابية منتمية لتنظيم القاعدة البغيض، وتجد بحوزتهم الاسلحة والقنابل والمال وأدوات الترهيب المختلفة، وسرعان ما تناقلت الاخبار أن قوات الأمن قبضت على شخص واحد حي وأن خمسة ارهابيين آخرين قد لقوا حتفهم.

والخبر الأهم أن الشخص الذي أُلقي القبض عليه كان، كما تردد بكثرة، أحد الذين قاموا بالتصرفات الشاذة والخارجة عن الأدب واللياقة والأخلاق في معرض الكتاب! بالفعل من الممكن من الجانب النظري على الأقل أن نسمي الذين اعترضوا على المتحدثين في ندوات معرض الكتاب بالشكل غير اللائق، الذي حدث أنه هو الفرع الفكري المتعاطف والمغذي لتنظيم القاعدة الفكري.

فبينما كان تنظيم االقاعدة المجرم يقوم بمحاولته الدنيئة لتفجير مصافي البترول الأكبر في العالم بأبقيق، وبالتالي القيام بتدمير الاقتصاد السعودي، كان الفرع الفكري المتعاطف يقوم بمحاولاته لتفجير الحدث الثقافي الأهم في السعودية، الحدث الذي سيساعد على تقديم العديد من الافكار الدينية الاسلامية المغيبة، وتقديم نماذج من أعمال العالم الادبية الفكرية المختلفة في اطار انساني نادر، لا يقدم «البعض» فقط إلا أنهم على حق والباقي على ضلال ولا نفع ولا رجاء منهم.

من الواضح جدا أن هناك تعاطفا موجودا مع القاعدة وإرهابييها من الناحية الفكرية، وأن مقدار التغطية الاعلامية لقيادة المرأة للسيارة ويوم الحب وأيام العوائل في معرض الكتاب ورواية بنات الرياض، وعدم تصوير قسم الاعمال الحرفية النسائية بالجنادرية، (بعد السماح بذلك من قبل وزارة الثقافة والإعلام)، كل هذه المواضيع وغيرها تنال نصيب الاسد من التغطية والمقالات وخطب الجماعة وأحاديث التلفزيون، مقابل تفتيت هذا الفكر المنفر الارهابي الذي فرق الامة وأثار الذعر والقلق فيها. الموضوع واضح وصريح وجلي، تبقى فقط تسمية الامور بأسمائها والتعامل معها على هذا الاساس.

الشرق الاوسط اللندنية ـ ٤ مارس ٢٠٠٦

انضمامهم للتطرف).

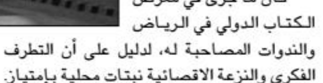
نلحظ في تصريحات النجيمي، بما تضمنته من تعبير أمين لموقف أعضاء لجنة المناصحة، تمويهاً متهافتاً يهدف الى تجاوز الحقيقة الدامغة لجهة تركيب حقيقة أخرى تسمح بإنفلات الطرف المباشر الضالع في عملية التغذية الايديولوجية للعنف. فمنذ أن بدأ مسلسل العنف في الحادي عشر من سبتمبر، وبدأت البصمة السعودية واضحة على مسلسل العنف المتواصل في أرجاء عديدة من العالم، كانت جهود الأمراء والعلماء مكرّسة لتحميل الخارج (حركات ودول) نوائب العنف. فبينما حمّل الامير نايف جماعة الاخوان المسلمين في مصر مسؤولية انبثاث أفكار التطرف والتشدد، حمّل المشايخ الاوضاع السياسية في افغانستان وباكستان والعراق فلسطين مسؤولية إنبعاث ظواهر متطرفة. وقد بات معروفاً، أن تحميل الخارج ليس أكثر من محاولة هروبية لصرف الانظار عن المخازن الايديولوجية الكبرى في الداخل.

مشكلة معالجة التطرف من قبل لجنة المناصحة، أنها تحاول عن عمد تصوير التطرف وكأنه عدوى خارجية تسللت عبر الحدود فأصابت بفيروساتها شباباً قادهم قدرهم الى الموت السادي. لم يظهر حتى الآن من المشايخ من يملك الشجاعة الكافية لمراجعة أدبيات الدعوة السلفية التي ما فتأت تروج بين الشباب خلال أكثر من عقدين، وتزوّد الساحة المحلية بأفكار شديدة التطرف، فقد يبدّل شيخ ما أفكاره من اليسار الى اليمين ولكن دون تنويه الى خطأ ما كان عليه من أفكار ومواقف، وقد يتمسك شيخ آخر بأفكاره ولكن دون أن ينسبها الى التطرف، وإن بلغت من شدتها حداً يصل الى تكفير ثلاثة أرباع الكرة الارضية أو أكثر من ذلك، ولا يجد في ذلك ما يدعو للقول بأنها متطرفة بل هي في نظره موقفاً عقدياً يدين الله به يوم القيامة، وقد ينهج شيخ ثالث طريقة تقسيم العالم الى كفار ومشركين وغلاة ومبتدعة تحت مسميات غير دينية مثل ليبرالية وعلمانية وحداثية بما تستلزمه من أحكام عقدية تسوّغ القتل في حدها الاقصى والاقصاء والنبذ في حدها الادنى، ولا يجد هذا الشيخ ضيراً في إعتبار ذلك واقعاً لايمكن نكرانه..

لا نخال أن الأمراء أو أعضاء لجنة المناصحة من المشايخ وغيرهم يجهلون تشخيص مشكلة العنف، وإن أخطأوا الطريق. فقد جرّب الامراء الحل العسكري لاجتثاث جماعات العنف، وتبيّن لهم من اتساع رقعة انتشار العنف وانضمام المزيد من الافراد أن القوة وحدها ليست قاصمة لظهر العنف، فأضافوا اليه قوة الاقناع بعد مفاوضات طويلة بين رموز سلفية ناشطة مثل الشيخ سفر الحوالي والشيخ عايض القرني وغيرهم، وقد حققوا نجاحاً نسبياً من وراء ذلك، الا أن الحلّين أضلا الطريق، عن عمد، حين تجاهل الأمراء والمشايخ دور المنابع الايديولوجية للعنف الممثلة في مجمل الانشطة الدعوية من كتابات عقدية، ونشريات صحوية، وخطب دينية، وبرامج ثقافية في التلفزيون والراديو والانترنت، أضف اليها بيانات وفتاوى مازالت تتدفق على الساحة وتسهم في صناعة إتجاهات الرأي العام السلفي، وتصيغ أفكارهم ومواقفهم وعواطفهم..



كان ما جرى في معرض الكتاب الدولي في الرياض والندوات المصاحبة له، لدليل على أن التطرف الفكري والنزعة الاقصائية نبتات محلية بإمتياز.



وفيما يلي مقالتان لكاتبين سعوديين تمثّلان محاولتين حفريتين في الفكر السلفي المتطرف.

الضربة التي لا تقصم الظهر تقويه

عبدالله بن بخيت

قرأت كثيراً مما كُتِبَ عما جرى في ندوة الرقابة ضمن فعاليات معرض الكتاب وخرجتُ بانطباع واحد مشترك عند الجميع وهو أن الأمر ينذر بخطر كبير. فالحدث أكبر من مجرد شغب أو مظاهرة معادية للوعي. فهؤلاء الذين أقدموا على سب الرموز الثقافية للبلد وحاولوا إلحاق الأذى الجسدي بهم ما كانوا سيقدمون على ذلك لولا شعورهم بالقوة والسلطان. فما أقدموا عليه لم يكن وليد اللحظة أو عملاً معزولاً تفجر بسبب تفاعلات حدثت أثناء الندوة وإنما هو عمل منظم مدروس مسبقاً. هناك مجموعة من الرجال جاؤوا إلى الندوة بقيادة موحدة مصحوبين بمعرفة بالأدوار التي سوف ينفذونها.

تصلني كل يوم رسالة تحريضية تنتهي بعبارة (انشر توْجر). وصلني في الآونة الأخيرة عدد من الرسائل خاصة بمعرض الكتاب. أهمها التحريض على القائمين على معرض الكتاب على خلفية السماح بعرض بعض الكتب الممنوعة والسماح للمرأة بحضور المعرض في إطار عائلي. عندما تقرأ هذه الرسائل لا تستغرب أن يحدث ما حدث في الندوة وما سيحدث في المستقبل. هناك اتساق كامل بين ما حدث في الندوة وبين هذه الرسائل وبين ما تشاهده من ممارسات حتى من بعض الأجهزة المحسوبة على الدولة. بقراءة للشعارات المرفوعة سترى أن هذا الاتساق يمتد ليشمل الإرهابيين الذين يفجرون أنفسهم لقتل الناس. هناك مناورات وهناك اختبار للقوة. يتصاعد هذا الاختبار وينمو بعد كل اختبار ناجح إلى اختبار أهم وأصعب. فظاهرة (انشر توْجر) ليست مجرد نصائح تحض على مواقف متطرفة. ولكنها مظاهرة رقمية لتحسس رد فعل الجهات المعنية واختبار مدى صرامتها في تنفيذ قراراتها التحديثية. فبعد أن تؤدي الرسائل دورها يتم الانتقال إلى المرحلة التالية. في كل مرة يشعر هؤلاء أن الجهة المعنية تستجيب لضغوطهم يتقدمون إلى المرحلة التالية. فهم أقوياء بمقدار ضعف المسؤول الذي يتعاملون معه. على سبيل المثال يضغطون لحجب شخص معين من الظهور في برنامج تلفزيوني وإذا تمت الاستجابة لهم انتقلوا للمطالبة بإلغاء البرنامج وإذا تمت الاستجابة لهم طالبوا بإقالة المسؤول نفسه وهكذا. الشيء الخطير في القضية أن هؤلاء بلغوا درجة متفوقة في العمل التنظيمي. يساعدهم على ذلك سيطرتهم على بعض الأجهزة الرسمية مع رصيد كبير من التغلغل في بعض الدوائر الأخرى. مجموع عوامل القوة هذه يقابلها تساهل اجتماعي لتصرفاتهم.

إن ما حدث في الندوة ينبئ بأنهم قرؤوا أن مصير الحرب على الإرهاب ينتهي عند الجانب العسكري فقط وأنهم يخوضون معركةً مشابهةً لما حدث مع حركة جهيمان. إن الهدف من الحرب على الإرهاب هو القضاء على الجانب الدموي دون المساس بالجانب الفكري.

عندما تتأمل في المشهد الاجتماعي العام وتسأل وفي ذهنك تنظيم الصحوة، هل تغير شيء خلال السنوات الأربع الماضية؟ ستجد عدة إجابات أهمها أن حجم التغير في الموقف من الصحوة لا يتناسب مع الخطورة التي تمثلها هذه الحركة على الأمن والوعي الوطنيين. يقول المثل: (الضربة التي لا تقصم الظهر تقويه).

صحيفة الجزيرة - الرياض ٤ مارس ٢٠٠٦

في معرض الكتاب بالرياض

نذر مواجهة ثقافية شرسة

في معرض الكتاب الدولي بالرياض أوجه عدة، تلتقي عند مستوى المنافرة الايديولوجية، ولكنها تعكس طبيعة التحولات الاجتماعية والفكرية والى حد ما السياسية. قد يكون المعرض بكل فعالياته وتجاذباته ضوءا كاشفاً للانفتاح الثقافي الذي تشهده السعودية في هذه الايام، وإن كان انفتاحاً موسمياً، كونه لا يمثل حالة دائمة وليس ممتداً على مساحة البلاد كاملة، فهو حدث إستثنائي بكل مافي الكلمة من معنى. فهو، كحدث، إستثنائي في موقعه، وإستثنائي في حجم المفسوح فيه من كتب كانت مدرجة على قائمة الممنوعات الدائمة (على الاقل حتى الآن) في جهاز الرقابة التابع لوزارة الاعلام، وإستثنائي في حجم الاقبال ليس بالنظر الى تراجع دور المطبوع لحساب المرئي، وكذا بالنظر الى موضوعات الاهتمام لدى الزائرين، فقد كانت مبيعات بعض الكتب المصنّفة بالعلمانية والليبرالية أعلى من كتب دينية عديدة. فهل في ذلك ما يلفت الى أن مجتمعاً آخر يفرزه معرض الكتاب، ويزيل عنه قشرة المحافظة التي ظلت تغطيه لسنوات طويلة؟. لاشك، أن معرض الكتّاب يمثل بكل فعالياته أداة إختبار جدّية لمعرفة مستوى الوعي الثقافي في المجتمع، وكذا إتجاهات الثقافة السائدة فيه. إن مشاركة ٣٥٠ داراً من ٢٢ دولة عربية في معرض الكتاب بالرياض لاشك أنها لافتة، سيما وأنها تكاد تغطي مجمل اتجاهات الثقافة العالمية، من علوم طبيعية الى أيديولوجيات عالمية، ومن الجنس الى الجن، ومن الانبياء الى الملاحدة، من البيولوجيا الى الايديولوجيا، ومن كوكبة علماء السلف بدءا من الشيخ ابن تيمية وابن القيم الجوزية وانتهاءً بالشيخ ابن باز وابن عثيمين والجزائري والعقلا والحوالي والعودة والقرني، الى كوكبة المدرجين على قائمة الحداثويين الليبراليين بدءا من عبد الرحمن منيف وغازي القصيبي وتركي الحمد وعبد الله الغذامي وغيرهم.. كلهم إجتمعوا بأسمائهم ومؤلفاتهم في معرض الرياض.

وفيما هلّل البعض بهذا الحدث بوصفه بداية لكسر الواحدية الثقافية التي هيمنت على مدى عقود على المجال الثقافي للمجتمع، كان أنصار المحافظة الدينية ينعون زمناً كان فيه المجتمع يمتثل لاملاءات العالم، وينصت بطواعية الى تعاليم إمام المسجد، لم تلههِ أفكار المغتربين، ولا أراجيف العلمانيين، ولا أباطيل المستشرقين. لم يدر في خلد أحدهم أن غزواً ثقافياً كان يحاربه في دار غيره، بات الآن في عقر داره، بل وعلى مقربة من غرفة نومه، فالماركسية التي حوربت في كل مكان، إحتلت موقعاً متميزاً في رفوف المعرض، وعلى مقربة منها كتب البعث ونسخ من التوراة والانجيل الى جانب عدد كبير من الروايات ذات النكهة الليبرالية، والابحاث الاجتماعية والفكرية التي تتعارض مع النزعة الدينية المحافظة.. ثمة ما يغيض طبقة الدعاة ورجال الدين في هذا المعرض، لأن الاقبال على الكتب الدينية كان منخفضاً، وكأن ما أنفقوا عمرهم لأجله أصبح رماداً تذروه رياح الانفتاح الثقافي، فقد هالهم منظر الزائرين ذكوراً

ينقص التيار السلفي المحافظ وعي حقيقة التحوّل الاجتماعي الحاصل، بما يجعله عاجزاً عن إجتثاث خميرة التناقض الثقافي في المجتمع

وإناثاً وهم يخرجون من المعرض وقد تبضّعوا أسفاراً من غير ملة، وحملوا معهم من مصنفات ثقافية طبعت في عواصم عربية وأجنبية لم تضاهيها الرياض بمطبوعاتها التي فقدت بريقاً كان محفوظاً تحت حراسة الرقابة على المطبوعات. فقد بلغ حجم المشتريات، بحسب مصادر شبه رسمية، خلال عشرة أيام، المدة المقرر لاقامة معرض الكتاب الدولي في الرياض نحو ٥٠ مليون دولار، وهو مبلغ يعتبر عالياً بالقياس الى معارض الكتاب في دول الخليج الاخرى و بعض الدول العربية.

ربما كان المعرض ضرورة لمقياس درجة التطور الاجتماعي، الذي لم يكن بالامكان حتى وقت قريب إستعمال أدوات إختبار دقيقة لمقولات درج التيار الديني المحافظ على التمسّك بها لترسيخ مكانته ودوره وسلطته. لقد اعتاد التيار الديني السلفي أن يكون مصدراً وحيداً لثقافة المجتمع، ولذلك لم يستطع أن يتحمل أن يشب هذا المجتمع عن الطوق الذي يظن التيار بأنه ناطق بإسمه، ومن الطبيعي أن تكون صدمة التيار الديني شديدة عليه لشعوره بأن هذا المجتمع لم يكن وفياً بدرجة كافية له. وكرد فعل، ظهر بعض آثاره خلال الندوات، بدا وكأن التيار الديني يحاول من أجل قسر المجتمع على العودة الى مصدر ثقافته القديمة.

في واقع الأمر، ينقص التيار السلفي المحافظ وعي حقيقة التحوّل الاجتماعي الحاصل، بما يجعله غير قادر على أن يجتث من المجتمع خميرة تناقض ثقافي غير قابل للدحض، فالتحول الاجتماعي يتصل بدرجة أساسية بتبدّلات ثقافية بنيوية عميقة جرت خلال برامج التحديث على المستوى المحلي وتيار العولمة على المستوى الجلوبالي.

قد يخيب أمل التيار الديني المحافظ بما يصفه خروجاً على خط التوافق التاريخي بين الديني والسياسي، مجسّداً في الوهابية وآل سعود، تمهيداً لازاحته عن مواقعه التقليدية التي أدمن الهيمنة عليها في مجال توجيه المجتمع، وقد يحتسب السماح لمرور عدد كبير من المصنّفات الثقافية المحظورة سلفياً خرقاً مقصوداً لسيادة الديني، ما لم يفحص علماء الدين السلفيون بعين مجرّدة طبيعة الظروف التي تشهدها المملكة، والتي لا يمكن للحكومة مهما بلغت قدرتها على الحجب والمنع والملاحقة من إحتواء المد الثقافي الحديث الذي ضرب أسس التكوين الذهني للأفراد، ولم تعد وسائل التوجيه القديمة أو الخطابات الثقافية التقليدية بالقوة الكافية التي تحول دون رؤية الاجزاء الاخرى من المشهد الثقافي العالمي. لم تتخذ الحكومة خطوة بهذه الجرأة لو كانت على يقين بأن المجتمع الذي تحكمه يعيش زمناً ماضياً لا صلة له بتحولات ثقافية كبرى كونية، أو لم يكن متأثراً بماكينة العولمة التي باتت تقاسم مواطني الدول تفكيرهم، وتصيغ توجهاتهم ومواقفهم.

لم يكن طوابير الزائرين الذي جاءوا الى معرض الكتاب الدولي في الرياض غافلين عن

محتويات المعرض، بل جاءوا لأنهم يدركون بأنهم سيجدون ما لا يجدونه في المكتبات العامة ولا في باقي أيام السنة، فهي فسحة الحرية الثقافية الاستثنائية التي تبيح لهم الحصول على الممنوع والمحظور والمحجوب، سواء كان كتاباً أم كلاماً أم رمزاً ثقافياً، وهذا يعني، أن الانفتاح الثقافي المزعوم لم يكن سوى مقتضى حال دولي فرض على السعودية وهي تحاول الامتثال لعولمة مشروطة، تجيز لها بتر الثقافي عن الاقتصادي والعسكري عن السياسي، فأرادت الدخول الى العولمة من أضيق ثقوبها، حتى تلقي ثناءً بحجم عبور قناة السويس، كما هي عادة المطرين عليها من كبار وصغار رجاء رحمة إقتصادية تجود بها عليهم.

وبين محاولات توأمة الانفتاح بالانغلاق الثقافيين تكمن تدابير حمقاء غير مبررة ولا مفهومة، حيث يصبح النضال ضد إحتكار منابع الثقافة ومصادر توجيهها مصاهراً لتشديد القبضة على منافذ الحدود منعاً لتسرّب منتجات ثقافية خارجية مناوئة للعقيدة الرسمية للدولة. هكذا هي طبيعة الخمائر الثقافية المتناقضة حين تعيش مرحلة انتقال كبرى، تعصف في نهاية المطاف بالاسس الايديولوجية للدولة، وفيما يبدو أن المؤسسة التقليدية تشعر وقد أحكمت منظومتها الثقافية تجد نفسها في لحظة لاحقة وكأنها وقعت ضحية وهم في أول بارقة إنفتاح ثقافي يشهده المجتمع، حينئذ يكتشف أرباب المؤسسة بأن ما صنعوه لم يكن سوى نتاج انغلاق ثقافي فحسب، وإن ما يصنعه الانفتاح هو وضع كامل المنجز الثقافي الافتراضي على محك المواجهة لاختبار قدرته على الصمود في مقابل الافكار الاخرى فضلاً عن التأثير فيها. الشيء المخيف بالنسبة للتيار الديني المحافظ هو ما يمكن أن يفضي اليه الانفتاح من خلط فكري وحراك اجتماعي قد يضعف مركز جاذبيته ثقافياً واجتماعياً وبالطبع سياسياً.

في واقع الأمر، أن من أبدوا مواقف انفعالية خلال فترة معرض الكتاب وخلال انعقاد الندوات الثقافية المصاحبة له، أسبغوا ضمنياً على من جاهروهم العداء قوة إضافية، حين قلّصوا مساحة التحاور، ولجأوا الى وسائل غير ثقافية، وكأنهم عبّروا عن رفض لمبدأ الحوار، متمسّكين بزعم إمتلاك الحقيقة المطلقة التي تجعل أصحابها جهة الخلاص المطلق بما ينفي ضرورة اللجوء الى خيار التحاور. وتنجم عن ذلك، نتيجة أخرى هي إحتكار وسائل التوجيه الثقافي، إذ لا مكان شاغر لحقائق أخرى يمكن لها ان تنتشر داخل فضاء الحقيقة المطلقة.

قد تحقق الدولة بعض غاياتها من التناقض الثقافي الحاصل، ولكنها تدرك حجم التحديات الكامنة في مثل هذا التناقض الذي يرشد الى إنقلاب إجتماعي عميق. ولربما تكون وزارة الاعلام، من بين باقي وزارات الدولة، التي تعايش حدي ومواسم وتداعيات الانفتاح والانغلاق، فبينما يضغط التيار الحداثي مدعوماً ومشفوعاً بحوافز عولمة اعلامية لتسريع عملية المواكبة الثقافية، يضغط، في الاتجاه المعاكس، التيار الديني المحافظ مدعوماً ومشفوعاً بتراث السلف والثقل المؤسسي الديني الراسخ في كيانية الدولة لجهة الاحتفاظ بالهوية الثقافية التقليدية للدولة والمجتمع. ولفرط الاحساس بخطر الانفلات الثقافي، ينزع التيار السلفي الى دعوة غير معلنة لتطهير جهاز الدولة من ذيول العلمانية والليبرالية، بدءا من وزارة الاعلام ممثلة في شخص وزيرها إياد مدني ومروراً بوزراء عبّروا علناً عن مواقفهم المناوئة للتشدد الديني أو ناصروا تدابير إصلاحية في بعض أجهزة الدولة مثل القضاء والنظام التشريعي. نشير الى ما تعرّض له وزير الاعلام خلال العام



بين محاولات توأمة الانفتاح بالانغلاق الثقافيين تكمن تدابير حمقاء غير مبررة، حيث يصبح كسر إحتكار منابع الثقافة مصاهراً لتشديد القبضة عليها

الماضي بسبب برامج تلفزيونية كانت القناة الرسمية الاولى بثتها أو كانت تنوي بثها بما اعتبره التيار السلفي هتكاً مقصوداً لستر الدولة الدينية السلفية، وخروجاً عن خطها الوهابي.

وعوداً الى معرض الكتاب الدولي بالرياض، يظهر وكأن بقعة حرية تحاول أن تمد حدودها خارج أسوار المعرض، ففي داخل هذه البقعة يتوقف عمل القوانين والاعراف الاجتماعية، فقد غابت هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر داخل حدود سيادة المعرض، فيما لم تغلق غالبية دور النشر معارضها خلال أوقات الصلاة، إما لعدم معرفة بالقوانين الدينية الرسمية في هذا البلد، وإما لأن المعرض خضع لنظام تشريعي مختلف، قد يصلح كتجربة إختبارية في المستقبل. وعلى أية حال، غاب الرقيب ورجل الهيئة عن المعرض، فيما كانت الكتب المحظورة علناً والتي كانت مندّسة تحت الطاولات في مربعات عرض مطبوعات دور النشر تباع بوتيرة سريعة قبل أن تقع في أيدي الرقيب، الذي لم يكف عن إستعمال مقصه. فقد بات مألوفاً لدى زوّار معارض الكتاب في المملكة السؤال عن كتب تحت الطاولة.

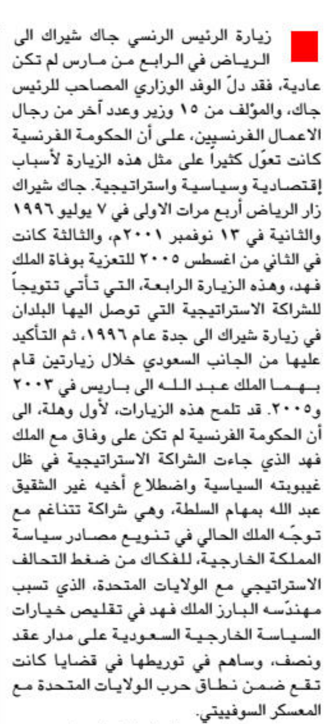
ما يلفت في معرض الكتاب بالرياض، شأن معارض سابقة ولكن بدرجة أقل، أن وتيرة التحوّل الاجتماعي بتمظهره الثقافي يتسارع، وينبىء عن أن الثقافة الحديثة حجزت مساحة مركزية في المجال الثقافي للمجتمع، وأن المواجهات الثقافية ستأخذ أشكالاً متطورة ومتصاعدة، كلما إزدادت درجة إنفتاح الفضاء الثقافي الداخلي أو خلال مسيرة الاصلاح. ما سمعنا عنه من روايات حول رسائل تهديد لكتاب وصحافيين ورموز ثقافية في فترات سابقة قد تكون رأس جبل الجليد الذي بتنا ندرك الآن بعض أجزائه المغمورة، وفي ظل تحول ثقافي كبير يكون فيه خاسرون ورابحون لابد من دفع ثمن كبير بحجم التحول.

لقد نبّه الضجيج السلفي الى أن الثقافة التقليدية لا تشتمل على قدرة تحصينية ومقاومة، فهي بحاجة دائمة الى محجر صحي يمنع عنها فيروسات الايديولوجيات المقابلة، على الضد من طبيعة الاسلام المنفتحة التي تزداد قوة بإنتشارها والتقائها مع الثقافات الاخرى، ليس لقدرتها على إستيعاب المتغيرات فحسب، بل ومرونة إطارها المعرفي بما يجعلها قوة تفاعلية لا تجف ينابيع العطاء فيها ولا تنضب المعرفة في مصادرها.



زيارة الرئيس شيراك الى الرياض

شراكة غير مكتملة النمو



زيارة الرئيس الرنسي جاك شيراك الى الرياض في الرابع من مارس لم تكن عادية، فقد دلّ الوفد الوزاري المصاحب للرئيس جاك، والمؤلف من ١٥ وزير وعدد آخر من رجال الاعمال الفرنسيين، على أن الحكومة الفرنسية كانت تعوّل كثيراً على مثل هذه الزيارة لأسباب إقتصادية وسياسية واستراتيجية. جاك شيراك زار الرياض أربع مرات الاولى في ٧ يوليو ١٩٩٦ والثانية في ١٣ نوفمبر ٢٠٠١م، والثالثة كانت في الثاني من اغسطس ٢٠٠٥ للتعزية بوفاة الملك فهد، وهذه الزيارة الرابعة، التي تأتي تتويجاً للشراكة الاستراتيجية التي توصل اليها البلدان في زيارة شيراك الى جدة عام ١٩٩٦، ثم التأكيد عليها من الجانب السعودي خلال زيارتين قام بهما الملك عبد الله الى باريس في ٢٠٠٣ و٢٠٠٥. قد تلمح هذه الزيارات، لأول وهلة، الى أن الحكومة الفرنسية لم تكن على وفاق مع الملك فهد الذي جاءت الشراكة الاستراتيجية في ظل غيبوبته السياسية واضطلاع أخيه غير الشقيق عبد الله بمهام السلطة، وهي شراكة تتناغم مع توجّه الملك الحالي في تنويع مصادر سياسة المملكة الخارجية، للفكاك من ضغط التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، الذي تسبب مهندّسه البارز الملك فهد في تقليص خيارات السياسة الخارجية السعودية على مدار عقد ونصف، وساهم في توريطها في قضايا كانت تقع ضمن نطاق حرب الولايات المتحدة مع المعسكر السوفييتي.

جاءت زيارة شيراك الى الرياض في مسعى لاستثمار الطفرة النفطية التي تشهدها المملكة في الوقت الراهن، ومحاولة لتثمير الشراكة الاستراتيجية بين الرياض وباريس، لجهة عقد عدد من الاتفاقيات الاقتصادية وبخاصة العسكرية منها عبر تزويد القوات الجوية السعودية بمقاتلات رافال الفرنسية، بالنظر الى ما تعانيه الصناعة الدفاعية الفرنسية من صعوبات تمويلية حادة. لا ريب أن جولة الملك عبد الله الاسيوية قد سرّعت في زيارة شيراك الى الرياض لاقتناص فرصة إستثمارية للشركات الفرنسية التي تحاول الدخول الى عالم الصناعة النفطية في السعودية، حيث قدّمت شركة توتال مقترحاً إستثمارياً لبناء مصفاة لتكرير النفط في المنطقة الشرقية بقيمة ٥ مليارات دولار.

الملفات السياسية لم تكن غائبة عن الزيارة، خصوصاً تلك التي بلغت درجة من السخونة العالية مثل الملف اللبناني ومتابعة تطورات الحوار اللبناني بين الأفرقاء المتخالفين وكذا متابعة قضية التحقيق في اغتيال الحريري والدور السوري الافتراضي في الاغتيال، والملف النووي الايراني، ووصول حماس على رأس السلطة في الاراضي الفلسطينية، وقضايا إقليمية اخرى مثل العراق والحرب على الارهاب.

تجدر الاشارة الى أن علاقات باريس والرياض منذ لقاء الملك فيصل والرئيس الفرنسي شارل ديغول في باريس عام ١٩٦٧ بقيت في مستويات عادية، بالرغم من طفرات جينية عابرة شهدتها العلاقات بين البلدين دون أن تشبع رغبة الطرف الفرنسي الذي كان يتحيّن فرصة بناء تحالف اقتصادي واستراتيجي دائم. فقد بقي التبادل التجاري بين البلدين في حدود ٣.٦ بالمئة ، فيما لا يتجاوز حجم استثمارات الشركات الفرنسية في السعودية نصف مليار دولار. وقد جاءت زيارة شيراك لتؤسّس لمشروع اقتصادي إستثماري واسع النطاق وبعيد المدى، وكان على رأسها مشروع صفقة عسكرية تتكون من بيع القوات الجوية السعودية ٤٨ طائرة رافال من مجموعة داسو اضافة الى ٤٨ طائرة أخرى تبلغ قيمتها الاجمالية ستة مليارات يورو. وفيما يبدو هذا المشروع متوقفاً، نجاحاً أو فشلاً، على قبول السعودية لاتمام الصفقة، فإن الفرنسيين راهنوا على تحقيق اختراق في الاسواق الاسيوية عبر طرح مجموعة داسو لطائراتها في مناقصة هندية، حيث تعتبر السعودية من أهم زبائن شركات السلاح الفرنسية التي تحتل ١٢ بالمئة من السوق العالمية لمبيعات السلاح.

حملت باريس أحلامها معها في زيارة شيراك الى الرياض في اختبار لامكانية الارتقاء بالشراكة الى مستوى بناء حلف استراتيجي وفق قاعدة تنوع شبكة التحالفات

وفيما يبدو، فإن باريس حملت أحلامها معها في زيارة شيراك الى الرياض في إندفاعة أمل قدّر توقيتها بأنها مناسبة لتحقيق تلك الاحلام، وفي اختبار لامكانية الارتقاء بالشراكة الى مستوى بناء حلف اقتصادي واستراتيجي بين الرياض وباريس، وفق قاعدة تنوع شبكة التحالفات. ثمة لفته عبارة في موضوع الشراكة الاستراتيجية بين السعودية وفرنسا، والتي تضمنت الى جانب العلاقات الاقتصادية والتعاون على الصعيدين العسكري والامني، الفصل الثقافي حيث شدد شيراك على تعميق المعرفة الثقافية المتبادلة، كضرورة لتأسيس عيش مشترك في ظل احترام متبادل. ومن المفارقات، أن فرنسا التي كانت بحاجة الى مثل هذه المعرفة لثقافة مواطنيها من المهاجرين المسلمين، تحظر الحجاب في مدارسها دون أن تعتبر ذلك من باب حرية التعبير والاعتقاد، بل محافظة على الهوية العلمانية للدولة.

لم يفت شيراك التأكيد على أهمية الدور السعودي في النظامين الاقليمي والدولي، وهي إشارة لافتة بطبيعة الحال، ولابد أن الجانب السعودي يقدّرها حق قدرها، فهي تأتي بعد جهود دولية شاركت فيها فرنسا الى جانب واشنطن وعدد من أعضاء الاتحاد الاوروبي من أجل تغيير خارطة الشرق الاوسط تؤدي فيما تؤدي الى إضعاف الدور السعودي بل والى تغييره. ولابد أن ما يؤمّله الرئيس شيراك من الرياض يدفع بإتجاه المبالغة في إطراء الدور السعودي، بل وأن يضع الاصلاحات الشكلية التي شهدتها السعودية في لغة ديمقراطية زاهية، وهذا ثمن لابد ان تدفعه فرنسا من مصداقيتها وديمقراطيتها طمعاً في جني بعض المكاسب الاقتصادية والسياسية. ندرك بأن شيراك ورئيس الحكومة دوفيلبان يسعيان الى إزالة الجليد عن طريق الاقتصاد الفرنسي في محاولة لتخفيف ضغوطات القطاعات الاقتصادية الكبرى، وتوفير فرص وظيفية للشباب دون الخامسة والعشرين وتجديد الثقة في الاقتصاد الفرنسي في المرحلة القادمة.

حين زار عبد الله باريس في عام ٢٠٠٣ كان يحاول كسر الطوق المفروض على دولته بعد أن أصابها شبه شلل سياسي بعد حوادث الحادي

عشر من سبتمبر، وفي ظل تصاعد موجة العنف من جهة وموجة المطالب الاصلاحية الشعبية من جهة ثانية. وتبعاً للمثل الشائع (الحاجة أم الاختراع) فقد أملت حاجة العائلة المالكة لفك الحصار المضروب عليها دولياً الى تنويع شبكة تحالفاتها الخارجية، ولعل هذا التوجّه سهّل على دول أخرى الافادة من هذا التنويع في مدّ خيوط العلاقة مع الرياض، وليست فرنسا الا واحدة من تلك الدول التي حاولت على مدار عقود عديدة من أجل بناء علاقة متميزة مع السعودية. وتجدر الاشارة الى أن رئيس الوزراء اللبناني الاسبق رفيق الحريري قام بدور الوسيط المزدوج، لعلاقاته المتميزة والشخصية مع شيراك، بهدف تطوير مستوى العلاقة بين البلدين. وكان غياب الحريري ـ الأب خسارة فرنسية فادحة، كونها فقدت شخصية سياسية تملك قدرة متميزة في (تسويق) الدور الفرنسي عربياً وبخاصة سعودياً. فعلى مدار عقود طويلة، كانت لبنان تمثل البوابة الفرنسية الى الشرق الاوسط، وبخاصة الى الدول النفطية، والفاعلة في القرار السياسي العربي. ليس هناك بالتأكيد من يملأ الفراغ الذي تركه الحريري، فمازال إبنه سعد مستهلكاً لمجد وتركة سياسية من صنع والده، ولم يدخل في مرحلة إنتاج مواقف تؤهّله للعب دور الوسيط.

في حقيقة الأمر، أن هنّات شهدتها علاقة الرياض وباريس خلال العام الماضي على خلفية إتفاق أميركي فرنسي على الملف اللبناني يمثّله لبنانياً وليد جنبلاط والى حد ما سعد الحريري، الذي تراجع قليلاً بعد تحذيرات من الرياض له، فيما كانت الاخيرة تدير مشاورات مع القاهرة لوضع لمسات أخيرة على مبادرة عربية تضع حداً للهرولة المتبجّحة التي قادها جنبلاط بصورة علنية لادخال المنطقة في أتون أزمة تسمح بتدخل أميركي وقد تقود لتغيير الخارطة السياسية وربما الجيوبوليتيكية للمنطقة الشرق أوسطية.

على أية حال، فإن أجندة المصالح السعودية الفرنسية بدت وكأنها منفتحة على عدة ملفات، بما يتطلب توزيعاً عادلاً لبنود تلك الاجندة، فالاختلاف على لبنان لا ينسحب على ملفات أخرى قد تجد الرياض وباريس فيها مجالاً رحباً للتوافق الصلب. ومن الطبيعي، أن تلجأ فرنسا بعد أن فقدت وسيطاً كفوءا مثل رفيق الحريري، الى فتح خط مباشر مع الرياض التي باتت الآن متحررة من ذاكرة الماضي بما في ذلك فترة القطيعة بين البلدين إبان العدوان الثلاثي على مصر، وحرب التحرير الجزائرية في الفترة ما بين (١٩٥٦ ـ ١٩٦٢)، والتي لم تعد تمثل سوى رفاتاً بات عرضة للتطاير أمام تقلبات الجو الدبلوماسي وسيولة التحالفات السياسية الدولية.

لا يبدو أن الجانب الفرنسي يعنيه كثيراً في زيارته الى الرياض الملفات السياسية، حيث تتباين وجهات النظر حولها بين الرياض وباريس، بدءاً من النزاع العربي الاسرائيلي، سيما بعد وصول حماس الى السلطة والتي عبّر شيراك عن موقف غربي واضح منها كحركة مدرجة على قائمة التنظيمات الارهابية، وليس هناك أمامها الا الاعتراف بالدولة العبرية كيما تحصل على إعتراف أوروبي وكذا مساعدات مالية أوروبية. السعودية في المقابل، قررت في السادس من مارس استقبال قادة حماس بلا شروط، وهذا يلفت الى نقطة افتراق جوهرية بين الرياض وباريس في المجال السياسي. الملف اللبناني أيضاً هو الآخر يمثل نقطة إفتراق بين الجانبين، فالسعودية التي استقبلت قيادات سياسية لبنانية من بينها رئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الحكومة فؤاد السنيورة، ورئيس تيار المستقبل سعد الحريري ووفود من حزب الله وحركة أمل كانت تبارك مبادرة الحوار التي أعدّها نبيه بري من أجل احتواء أزمة وشيكة في لبنان، في سبيل تفويت الفرصة على أطراف في تيار ١٤ آذار وتحديداً وليد جنبلاط وسمير جعجع من وضع لبنان على سكة التدخل الاجنبي الاميركي والفرنسي. نشير الى أن السعودية، بخلاف فرنسا، رفضت الدعوة الى إزالة الرئيس إميل لحود من قصر بعبدا، عن طريق الشارع أو حتى بالطرق الدستورية، لاعتبارات عديدة منها أنها راعية لاتفاقية الطائف التي أسست لدولة التعايش السلمي بين كافة الافرقاء، وثانياً لأن ذلك يتعارض مع نزعتها السياسية التقليدية والمحافظة، وثالثاً لأن في إعتماد أسلوب الشارع في ازالة الرؤساء تأسيس لتقليد جديد في العالم العربي، ورابعاً، وهو الأهم، أن إزالة لحود بإرادة دولية يعطي مبرراً لفتح الباب لمزيد من التدخلات اللامحدودة، والتي تتجاوز بطبيعة الحال الرقعة الجغرافية للبنان وتمتد الى الشرق الاوسط. فضلاً عن كون اسقاط لحود يعد إنحيازاً علنياً لموقف ١٤ آذار على حساب باقي المواقف اللبنانية،

حجم الوفد الفرنسي لم يتناسب مع المحصول الاقتصادي المأمول، فقد أفشل (الفيتو) الاميركي صفقة طائرات رافال وكشف عن الخلاف بين الملك وولي عهده

واصطفافاً خلف الارادة الاميركية والفرنسية. وقد يكون وقف الحوار اللبناني في السابع من مارس على خلفية تسريبات اعلامية حول مجريات الحوار، وبعد تصريحات جنبلاط من واشنطن المناوئة ضمنياً لمسيرة الحوار، والتي هدد فيها باللجوء الى الشارع لاسقاط لحود، وكذا نفي الملكية اللبنانية لمزارع شبعا تمهيداً لنزع سلاح حزب الله.. قد يكون ذلك، كما ألمحت تصريحات نبيه بري، فرصة لاعادة تفعيل الدور العربي بعد أن قرر جنبلاط إقحام الدور الاميركي والفرنسي على خط الحوار لفرض مواقف على كافة الاطراف المتحاورة.

بالنسبة للملف النووي الايراني، فإن السعودية شأنها شأن دول عربية وخليجية تلتزم موقفاً حذراً من التطلعات النووية الايرانية، وقد تلتقي مع الجانب الفرنسي وربما الدولي في ضرورة تقديم إيران تطمينات لدول الجوار قبل غيرها حيال نوايا إيران النووية. ولاريب أن الفرنسيين يحاولون تثمير المخاوف السعودية والخليجية والى حد ما العربية من المشروع النووي الايراني لمآرب سياسية خاصة، منها ما يرتبط بالوضع الاقليمي: الملف العراقي، والذي تشعر السعودية بأنها لم تربح فيه كثيراً، والملف اللبناني، والذي لعب فيه التحالف السوري الايراني دوراً جوهرياً، حيث يخشى من تنسيق عربي ايراني بشأنه، يؤدي الى إسقاط الورقة الغربية.

قد يكون ملف الحرب على الارهاب مورد الاتفاق الصلب بين القيادتين السعودية والفرنسية، كونه يمثل مصلحة مشتركة، وبالتالي فإن كافة التدابير السعودية الامنية والثقافية مقبولة فرنسياً، انعكس ذلك في مشاركة فرنسا في المؤتمر الدولي حول الارهاب في فبراير ٢٠٠٣، ووافقت فرنسا حينها على مقترح الامير عبد الله (الملك الحالي) على إنشاء مركز عالمي لمكافحة الارهاب، ولم يشهد الموقف الفرنسي تبدّلاً يذكر في هذه القضية.

وإذا ما إبتعدنا عن الملفات السياسية، فإن زيارة شيراك الى السعودية كانت بالدرجة الاولى ذات طابع إقتصادي، بل حاول الرئيس الفرنسي النأي عن نقاط الاختلاف بين البلدين، والتأكيد على البعد الاقتصادي في الشراكة الاستراتيجية بين البلدين. وهي زيارة تأتي كمحاولة لتأسيس قاعدة جديدة لانطلاق علاقات متميزة بين فرنسا والدول العربية، في ظل تبدّلات سريعة في نظام التحالفات الثنائية بين الدول.

بالنسبة للسعودية التي تحفّظت كثيراً على مناطق تجارة حرة بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة، تجد في تأسيس شراكات اقتصادية مع دول كبيرة منسجماً مع سياستها الجديدة في تنويع تحالفاتها السياسية والتجارية سيما بعد إنضمامها الى منظمة التجارة العالمية والتي سمحت لها بتطوير مستوى تعاونها التجاري، ولاشك أن عضوية السعودية في المنظمة يسمح بفتح أسواقها أمام المستثمرين من كل انحاء العالم.

وفيما يبدو، فإن حجم الوفد الفرنسي لم يتناسب مع المحصول الاقتصادي المأمول، فقد أنهى الرئيس شيراك زيارته دون توقيع عقود تسلح عسكري كانت الهدف المركزي من وراء الزيارة، وأعلن شيراك بأن مفاوضات بين السعودية وفرنسا مستمرة حول توقيع عقود تجارية في مجال الامن والدفاع لم تصل الى نتيجة، بعد أن طلب الجانب السعودي المزيد من الوقت لدراسة العروض والخيارات الممكنة. فيما ذكرت مصادر أخرى، بأن السعودية فضّلت الحديث عن استثمارات مشتركة في المجال النفطي في الوقت الراهن، كون الصفقات العسكرية بين فرنسا والسعودية واجهت (فيتو) أميركي، خصوصاً وأن الملك عبد الله من المقرر أن يلتقي الرئيس بوش في نهاية شهر مارس. مصادر أخرى ذكرت بأن تأخير (وربما إلغاء) صفقة الطائرات الفرنسية تعكس خلافاً بين الملك وولي العهد.

خصومة بنكهة إقتلاعية

العواجي نموذجاً

كتب محسن العواجي كعادته مع خصومه، أو من يعتقد أنهم كذلك، مقالاً تحريضياً تشهيرياً بالدكتور غازي القصيبي، وزير العمل السعودي، بلا مناسبة وبلا قضية تستحق، فكان الردّ أن اعتقل في يوم ١١ مارس ٢٠٠٦. هذه المقالة تشرح الخلفيات والجذور لكاتبها المثير للجدل.

حين يخاصم يرتدي البزة العسكرية والعباءة الدينية معاً، فيشهر السيف ويتأبط القرآن، فيحارب ويشرعن حربه على خصومه.. عدّة باتت معروفة في مطاحنات أيديولوجية رتيبة وجاهزة للاستعمال مع الخصوم جميعاً، يتوسل فيها بمفردات باتت مألوفة في لغة خصامية يتقنها رموز التشدد الديني ليخوضوا بها سجالات مع من يختلفوا معهم فكراً وموقفاً، وقد ينحدروا في معاركهم الى مستوى النيل من الشخص ذاته، لا فرق في تعريضهم بين إمرأة أو رجل، فكلهم في العداء بالنسبة لهم ملّة واحدة.

من جهير المساعيد، الى مضاوي الرشيد، الى فراج الشريف؛ ومن الشيعة الى تركي الحمد وغازي القصيبي والحبل على الجرار كلهم يقعون في خانة الخصوم الذين يجمعهم معسكر الباطل في مقابل معسكر الشيخ محسن العواجي وأهل دعوته. وتبدو خصومته من سنخ الحكم الغاشم الذي يصدره سلفاً قبل أن يطلق صفارة المنازلة من طرف واحد. يذكّرني العواجي بقصة رواها صديق لي عن شخص يعرفه كان يخوض حروباً طاحنة خلال قيادته للسيارة دون أن يعلم عن حروبه أحد سواه ومرافقوه، فكان ينزع النياشين عمّن يتجاوز من سبقه بسيارته أو من شمّ منه رائحة تحدي، فيصرع هذا ويجندل ذاك، ويقسّم الغنائم، ولو شاء لسبى النساء والشيوخ والرضّع، وفي ساعات الزحام يتحوّل الجميع أعداء له، فيكيل شتماً لمن مال بسيارته نحوه، ويصبّ اللعنات على من أمامه، فلا يصل الى بيته الا وقد خاض خلال ساعة واحدة حروباً عالمية يستعمل فيها كل الاسلحة، ومن حسن حظ أعدائه أن أسلحته الفتّاكة مختزلة في لسانة السليط، الذي برع في إستعماله بأي لغة عالمية مدججة بكل أنواع السب والقدح.

هناك أوجه شبه عديدة بين العواجي وخصومه وماراواه لي هذا الصديق عن صاحبه، فالاصل عنده أن ثمة منازلة يجب أن تتم، وليس مهماً مع من تكون، طالما أن المبدأ قائم، أي مبدأ المنازلة. وقد تكون حدّة لهجته تنبيهاً مقصوداً لخصومه بأنني في حرب معكم ألا من مبارز فهل تسمعون النداء؟

يفاجيء المرء حقاً اللغة العنيفة التي يكتب بها العواجي في نقده للآخر، حتى يكاد يحضر بشخصه في لغته، بل وينهب القارىء معه في مواقفه، التي لا يدع له فرصة التقييم الحر، فهو يخترق سيادة القارىء، ويملي عليه مايجب أن يفكر فيه، وما يقتضيه تفكيره من مواقف وأحكام.

خصومة التيار السلفي مع الوزير والشاعر غازي القصيبي لها نكهة خاصة، كونها

> **الأصل عند العواجي الخصومة، وليس مهماً مع من تكون، طالما أن المبدأ قائم، وحدّة لهجته تنبيه لخصومه بأنني في حرب معكم**

تستدعي تجربة الماضي القريب، منذ أصدر كتابه (حتى لا تكون فتنة) عام ١٩٩١ محذّراً فيه من استغلال الاقطاب السلفية الناشطة سياسياً إبان أزمة الخليج الثانية للاوضاع الاستثنائية التي تشهدها البلاد من أجل الضغط لتحقيق أهدافهم، مقدّماً قراءة نقدية لكتابات ومحاضرات عدد من المشايخ الذين برزوا خلال تلك الفترة من بينهم الشيخ سفر الحوالي والشيخ سلمان العودة والشيخ عايض القرني والشيخ ناصر وغيرهم. وجاء ردّ التيار السلفي عاجلاً وإنتقامياً في كتاب بعنوان (العلمانية في العراء.. القصيبي شاعر الأمس وواعظ اليوم) صدر عن دار الكتاب بولاية شيكاغوا الاميركية، واشتمل الكتاب على ثلاث رسائل أعدّتها ثلاث شخصيات من التيار السلفي (وليد الطويرقي، الدكتور محمد سعيد القحطاني، سعيد بن مبارك آل زغير) وقد كتب المقدمة أحد اعضاء هيئة كبار العلماء الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن الجبرين، قال فيها (الفاسق بملء شدقيه.. وان من الجهاد باللسان وبالقلم مناقشة دعاة الضلال ورد كيدهم وابراز نواياهم وأسرارهم كي يبين خزيهم ويعرفوا.. فلابد من ذكر الفاسق بما فيه كي يحذره الناس) - ص ٨ . وبحسب ماجاء في الرسالة الاولى، فإنها أُعدّت بتشجيع من المفتي السابق الشيخ بن باز الذي طلب من الطويرقي كتابة رد على رسائل القصيبي التي ضمّنها في كتاب (حتى لاتكون فتنة). كما احتوت مقدمة الناشر على مجموعات من الاحكام الموجهة ضد القصيبي (الفاسق، الفاسد ، المنحرف ، الضال، علم من اعلام العلمانية، عميل من عملاء الاميركان ، دعي، منافق...). في ظل هذه الاحكام التحريمية، تسقط كل المعايير الاخلاقية والضوابط العقلانية في أي منازلة مع القصيبي ومن يقعون داخل معسكره!

رغم ان العواجي يحاول أن يخفي سبب اختياره القصيبي هدفاً لنبال نقده الا أنه أفشى سراً في ثنايا مقالته، وهو ما دفعه لفبركة أوجه شبه بين القصيبي ويحي البرمكي. فقد نقل عن أناس أسبغ عليهم مواصفات الوطنية والالتزام الديني والطاعة للقيادة (وهي مواصفات بالتأكيد سلبها من القصيبي ومن هم على شاكلته). يقول العواجي (لقد هاتفني صديق غيور محب لدينه ووطنه ومليكه قائلاً: ألا ترى ما يفعله برامكة العصر في بلاط الرشيد؟ يسميك شخصياً ورهط معك ليسوا نكرات، يرون فيك الموجّه

والأستاذ والأب الروحي!!ولا أخالك بريئاً يا هذا! و آخر يتسائل مالذي حدث في السياسات العامة للدولة داخلياً وخارجياً؟ هل حدث انقلاب أبيض في المسيرة السعودية؟ هل أصبح القصيبي شجرة در أخرى مع فارق التشبيه؟ تساؤلات قد يشوبها المبالغة أحياناً، ولكن لا دخان بلا نار، وثالث يستشيط غضباً ويصرخ: يستحيل علينا أن نقاد بأفكار القصيبي ومن معه، ولا نقبل أن يستغلوا المنابر العليا في الدولة لتمرير برامجهم الخاصة ضد رغبات مجتمعنا المحافظ، لقد خلطوا أوراقاً كثيرة داخل البلاط، يهمنا منها في الدرجة الأولى هويتنا الإسلامية والانتماء الديني للدولة).

في مقالته الموسومة (غازي القصيبي أم يحي البرمكي؟ التأريخ يعيد نفسه!) والمنشور في موقعه الوسطية بتاريخ الرابع من صفر، الموافق الرابع من مارس، تصحب روح العواجي القارىء من مفتتح المقالة حتى خاتمتها، ويبدو صاحبها متقرئناً بدرجة كافية، فكلما أراد أن يقصف خصمه بتهمة أو وصمة أسبغ عليهما مسحة قرآنية كي تكتمل الطريقة الشرعية في نحر الخصوم، فقد رصف مقالته بلغة قرآنية، واستوحى قصص الغابرين من آل فرعون وبني اسرائيل وعاد وثمود وأقوام لوط وشعيب ونوح وابرهيم تعزيزاً للعبرة التي علمنا القرآن الكريم إياها في سرد قصص السابقين.

أن يفلق العواجي العالم الى معسكرين: أهل التوحيد وأهل الشرك، فهي عقيدة قارّة في التراث السلفي، وقد سبقه اليها اسامة بن لادن حين قرر تلك القسمة العقدية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر فصار العالم فسطاطين: فسطاط الحق وفسطاط الباطل، فهذه الثنائية تمثل الرؤية الكونية للمدرسة السلفية التي تؤسس لايديولوجية التغيير الثوري العالمي.

لا يخفي العواجي، وهو يخوض حرباً ضروس ضد خصومه، تصميمه على تحقيق هدف مزدوج يمثل المزيج المروّع من إرادة سحق الخصم وتجريده من إنسانيته، وفي الوقت نفسه إرادة تنزيه الذات حد التطهّر. فهو يقدم الى حرب يدرك تماماً بأنه على حق مطلق وان خصمه على باطل مطلق، وهذا ما سنلحظه في تقييمه النقدي والقدحي لكل خصومه.

بدأ العواجي مقالته الهجومية على الوزير والشاعر غازي القصيبي بتوصيف رومانسي للدولة الدينية في السعودية كما تخيّلها وليس بالضرورة كما هي واقع. فأسبغ على الدولة السعودية مواصفات (دولة الإسلام ومهبط الوحي وقبلة المسلمين، هكذا بدأت وهكذا ستبقى بحول الله إسلامية الأصل والمنشأ، رغم أنف كل متربّص وحاقد ومتأمرك، يريد أن يمسخها وينزع عنها جلبابها الحشيم الذي كساها الله به).


العواجي: البحث الدائم عن خصوم

في هذه الديباجة طوباوية المنزع يحتشد الحلم والموقف والقذف، فمن جهة يذكّر أهل الحكم بالاساس الديني للدولة، كما هو مقتضى التحالف الديني السياسي بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب والامير محمد بن سعود، وأن بقاء الاساس شرط الادامة. وهنا يتقاسم الحلم والواقع الحقيقة ثم يفترقان، فقد أراد العواجي أن يسقط حلمه على واقع مناقض، فالدولة الاسلامية التي يتخيلها غير تلك التي تتجسد الآن في النظام السياسي السعودي. ثم ينتقل الى الموقف المشفوع بتعريض شخصي بالقصيبي ومن يندرج في جبهته بحسب تصنيف العواجي وأهل دعوته، فيرميهم بالحقد والتأمرك والتربّص بالشر لدولة الاسلام - كما يتخيلها العواجي - فيرومون مسخ الدولة ونزع جلباب الحشمة عنها، وهو جلباب، على حد العواجي (كساها الله به).

لا يخفي العواجي تصميمه على تحقيق هدف مزدوج يمثل المزيج المروّع من إرادة سحق الخصم وإرادة تنزيه الذات

وهنا يستعير المقولات الاموية التي كانت وبالاً على الامة حين أسسوا لحكم ثيوقراطي استبدادي وقالوا إنما هم يحكمون بإسم السماء، وأن الحاكم انما هو ظل الله في الارض.

يذهب العواجي في تأمّله للدولة الدينية بموجب امتثالها لمنظومة أفكار ومؤسسات دينية شكّلت مجتمعة مشروطات وسمات الدولة الدينية عبر نزعة المحافظة (في التعليم والقضاء وهيئات الأمر بالمعروف وهيئات الإغاثة الإسلامية وجمعيات البر وجمعيات تحفيظ القران وحشمة المرأة وعفافها ومنع الخمور وإغلاق المحلات التجارية وقت الصلاة، هي الدولة التي ما كان لها أن تكون كذلك لولا هذا الإسلام العظيم فلا خيار للقيادة ولا الشعب (إن الحكم إلا لله يقص الحق وهو خير الفاصلين) ولن تبقى أو يكون لها مستقبل دون أن يكون الإسلام فيها كل شي، جملة وتفصيلاً (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً) هكذا كنا وما زلنا، عاهدنا وتعاهدنا، رضينا وارتضينا ولو كره المجرمون).

هنا لا يبدو نموذج الدولة الدينية مفصولاً عن التفكير فيه، إذ المزج بين المثال والواقع رهين تصوّر بعدي لا قبلي للدولة الدينية، وليس من مهمات العواجي القيام بعملية تفكيك للنموذج المستعمل للدولة الدينية. يسرد العواجي ضوابط شرعية الدولة السعودية في محاولة متعمدّة لوضع مقياس صارم لمشروعية الدولة، مستمدٍ من واقع قائم يمثل خارطة ومساحة انتشار الوجود الديني السلفي، الذي يغدو مكفولاً بالنص المتعالي. ويكاد العواجي ينزلق دون وعي الى الفكرة الخوارجية (لا حكم الا لله)، فهو هنا لا يتحدث عن حكم - شريعة بقدر ما هو حكم - إمرة، أي، على حد تفسير الخليفة الرابع علي (كرم الله وجهه) لمقولة الخوارج، فإنهم انما أرادوا القول (لا إمرة الا الله)، بمعنى نفي السلطة مطلقاً ثم انتزاعها بإسم الله عز وجل.

إن مجرد دعوى تطبيق الشريعة، لا تكفي وحدها لنفي أغراض سياسية مضمرة في أجندة الجماعات الدينية، بدليل أن كثيراً من عناصرها تشارك في الصراع على مناطق النفوذ ذات الطابع الدنيوي المحض، وإن تخفّوا وراء شعارات دينية من ذلك الثراء الفاحش لدى بعضهم والبيوت الفاخرة التي

يسكنون فيها بما يخالف مبدأ الزهد ومقاسمة الفقراء والمحرومين معاناتهم.

لا يتردد العواجي في توصيم خصومه المرة تلو الاخرى، ويقذف بهم مرة في جبهة المتآمرين، وأخرى في جبهة المتأمركين، وثالثة في جبهة الكفار والملحدين، الذين يجتمعون عند هدف اسقاط الدولة الاسلامية ومسخ الهوية الدينية والوطنية لحساب الصهيونية العالمية، وينفذون من الداخل أجندة أجنبية. لغة منزوعة من عقال العقلانية ومسرفة في عاطفية مبتذلة فقيرة حد الادقاع الى الحقيقة. يقول العواجي (فشلت كل محاولات النيل من هويتنا الإسلامية، وانتحر كل متآمر على أسوار قلاعنا الحصينة، بقيت شرذمة قليلة من المتلوّنين فكرياً يصارعون من أجل البقاء، يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم، إذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا، وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزؤن، يظهرون بالنصح تارة وبالفضح تارة، يعيشون بين ظهرانينا، أشربت في قلوبهم الانهزامية والخنوع، يقدسون الحضارة الغربية بلا تحفظ، حتى بعد أن تحطمت قيمها على جبال تورابورا وفي معتقلات أبو غريب وأقفاص غوانتانامو، وفي سجون حيفا وعسقلان، لا يعلمون بأن (لله العزة ولرسوله وللمؤمنين) تنكروا لمجتمعهم، تضخمت عندهم قضايا لدرجة الهوس، يحسبون كل صيحة عليهم، إذا طرح شأن المرأة فقدوا عقولهم تعطشا لابتذالها، وإذا ذكر التعليم الديني ثارت ثائرتهم واتهموا المناهج في كل سوء، وذا طرح تفعيل تحكيم الشرع نطق رويبضتهم، يعيبون على غيرهم خوضه فيما لايعنينه بينما لا يتورعون أن يكونوا ناطقين بكل شي عالمين بكل شيء مفتين بكل قضية، لم يستوعبوا الدروس الماضية وهم يراقبون جبل الإسلام الشامخ تتحطم عليه أصنام الماركسية الإلحادية، والقومية الانفصالية، و البعثية القطرية، وآخراً الأمريكية التغريبية الصليبية، بينما دين الله الإسلام ليس صامداً أمام كل التحديات فحسب، بل كلما ازدادوا حرباً عليه كلما ازداد شموخاً وانتشاراً، يدخل الناس فيه أفواجاً بالرغم من فشل قادته، وخذلان علمائه، وغفلة أبنائه).

يصدر العواجي حكماً إجمالياً على شريحة كبيرة من المجتمع ثم يصفها بالشرذمة القليلة، ولو كانت كذلك لما نالها من سهامه النارية شظية، ولا ندري مالذي يربط تورابورا وغوانتانامو وابو غريب وحيفا وعسقلان بالقصيبي وغيره، سوى تلك الرابطة المفتعلة لدى العواجي في اعتبار المنادين باصلاح التعليم والقضاء والمؤسسة الدينية بأنهم يتّبعون نهج الاميركيين، بالرغم من ان دعوة اصلاح المناهج صدرت أولاً من داخل المحسوبين على التيار الديني وكان المحامي الشيخ عبد العزيز القاسم والشيخ حسن بن فرحان المالكي وغيرهم قد كتبوا دراسات معمّقة ودقيقة في هذا الموضوع، فهل هؤلاء فعلوا ما فعلوا بوحي أميركي أم أنهم أقدموا على ذلك بقرار صادر من واشنطن او نيويورك أو السفارة الاميركية في الرياض. أمّا المطالبة بإصلاح القضاء، فلم تقتصر على فئة دون أخرى، فقد جاءت في عريضة التيار الاصلاحي الوطني الذي ضمّ الى جانب الليبراليين عناصر دينية قيادية لها باع طويل في الدراسات الاسلامية مثل الدكتور عبد الله الحامد والشيخ حمد الصليفيح، وسليمان الرشودي، وعبد الحميد مبارك وآخرين.

ما يظهر في هجمة العواجي، أن القصيبي لم يكن مقصوداً بمفرده، بل يمثل مدخلاً أو عنواناً لتصفية حساب اجمالي مع كل الذين يختلف معهم، ممن نادوا بتصحيح المناهج واصلاح القضاء وتخفيض دور المؤسسة الدينية في السياسة. ومع ذلك حين ينتقل العواجي من العام الى الخاص ومن الجمع الى المفرد، يصبح القصيبي هدفاً مباشراً يفرغ

لا تكفي دعوى تطبيق الشريعة لنفي أغراض سياسية مضمرة في أجندة الجماعات الدينية، بدليل انخراطها في الصراع على مصالح دنيوية

العواجي كل استبطاناته النفسية والايديولوجية في نقده له. يفتعل العواجي الموازنة في قراءة القصيبي، ويحاول أن ينصفه أديباً وإدارياً والى حد ما سفيراً ووزيراً مع بعض الغمز المباح سلفياً، مع أنه يرسل إشارة الى رأس السلطة يعاتبه فيها على استوزار القصيبي فترة طويلة (وكأن الأمهات السعوديات لا ينجبن وزيراً إلا من خلال طفرة بيلوجية). وهنا يلفت العواجي الى أن القصيبي ليس رأس الخيط الموصل الى تحديد أصل المشكلة، فبينما يصفه في مكان وكأنه العقل المدبّر للدولة، ينزع عنه هذه المكانة وينزله في مقام السامع المطيع (ومهما بدا متمردا أحينا إلا أنه يسمع ويطيع في المنشط


القصيبي: هل حقاً يقود نخبة برمكية؟

والمكره، لم يسجل التأريخ الإصلاحي السعودي له كلمة واحدة تصب في اتجاه تفعيل دور المؤسسات المدنية أو الانتخابات أو حقوق الانسان أو استقلال القضاء أو الفصل بين السلطات، ولم يقل أو يفعل إلا بما يسمح به الرقيب، لا مانع لديه في المناورات الإعلامية فيما لا يهدد مصالحه الشخصية بغية البقاء في الساحة السياسية). فعلام إذن هذا الضجيج حول شخصية لا حول لها ولا قوة، ولربما كان يتحدث عن زمان غابر وإن لم يكن هناك في كلام العواجي ما يوحي بأنه يؤرخ لتجربة القصيبي السابقة التي كانت بالتأكيد أشد أثراً وأنضج ثمراً.

ربما حسب العواجي أن عودة القصيبي الى الوزارة قد منحته قوة تأثير في سياسات الدولة، في ضوء متغيرات طفيفة تعب في النضال من أجل تحقيقها آخرون وأضفى العواجي عليها مسحة قصيبية، فهبّ يعلي من شأن القصيبي ويغدق عليه الالقاب والرتب حتى أنزله منزلة هيولية (أما اليوم فقد اختلف القصيبي ولم يعد مجرد وزير ولا مشير ولا سفيرولا أميرا! بل أصبح خلقاً آخر، وبلغ مكانة لا يرقى إليها حتى بعض كبار الأمراء، ولربما حُسب حسابه قبل حساب فلان أو فلان من الكبراء)، وحتى لا يقال أن هذا التفخيم يكسوه الحسد وتحثه الغيرة من الرجل، منح العواجي نفسه شهادة برائة من ذلك كله واضعاً ما قاله في مصلحة أكبر تتجاوز المصلحة الشخصية (وليس المقام مقام حسد ولا استعداء، لكن من باب وضع حد للعبثية التي تمارس باسم البلاط ضد مصالح الأمة، خاصة توجهاته التغريبية والتحررية، التي يتحين لها كل فرصة لتمريرها بصعوبة ومن حقنا إبداء الرأي في شخص أشغل المجتمع ثلاثة عقود).

يصوّر العواجي القصيبي بأنه يمثل رأس

خلية تتحرك في جسد الدولة وتهدف الى طمس جوهرها الديني عبر التسلل في مساماتها، في تصوير قصصي ممتع يحاول أن يخبر من خلاله القارىء والدولة بأنه قد كشف قائد الخلية ومخططها الجهنمي والتدميري، ولا ينسى تذكير قائد الخلية وقائد الدولة معاً من عواقب وخيمة، في ضوء تجربة البرامكة مع حكم الرشيد (عجبي منك يا أبا يارا: تقود فريقا ملونا، تسرحون وتمرحون بلا خوف ولا وجل، أيخفى عليكم يقظة الرقيب وتبسم الليث وغضبة الحليم؟ ألا تجد في التأريخ عبرة لمن كان له قلب منكم، فاقض ما أنت قاض وترقى حيث شئت عند الوالي، فلن تكون بمنزلة يحيى البرمكي ولا بحضوة ولديه الفضل وجعفر عند الرشيد، فلم تغني عنهم شيئا لما جاء أمر ربك، لا أخالك إلا حصيفاً امتطى الجواد رشيداً، وليس أمامه إلا الترجل رشيداً، غضبة الرشيد كانت واحدة ولكنها كانت القاضية، فلا تلهينك سكرة الحظوة الزائلة عن معالم الطريق الطويل ووحشة السفر، ألا تحسب حساب من حولك ممن يتابعون ويرصدون، منهم الفضولي ومنهم الأصولي ومنهم الوصولي، ومنهم المتلمض عليك والمتربص الذي ينتظر إذن التأريخ، ومثلك لا يجهل نوائب الحدثان، وشواهد التأريخ عبر الزمان ومنها كيف تمنى سليمان بن عبد الملك بقاء الحجاج حياً، ليتمكن منه مما كان يناله منه باسم الوليد بن عبد الملك في حياته).

يختم العواجي، وهنا بيت القصيد، معركته بإشراك السلطة كما هي العادة في الاستقواء بقوة أكبر في مثل هذه الحروب التي تجري داخل مجال نفوذها وتحت سلطتها. فقد أراد من خلال منازلة القصيبي إرساء مفاضلة بين فئتين: فئة تريد شراً بهذه الامة تهيء (من الأجواء داخل البلاط مناخا تنبت فيه بعض الأفكار والتوجهات التي تتعارض مخرجاتها مع مسلمات المجتمع السعودي وثوابته الأصيلة)، وفئة أخرى نذرت حياتها للحفاظ على هوية وكرامة ومصير الامة. هذه المفاضلة تبتغي إيصال رسالة غير مباشرة، بأن الفئة التي عليها العواجي هي أولى من تكون أقرب الى السلطة وليس الفئة التي ينتمي اليها القصيبي.

يغمز العواجي في قناة الملك عبد الله حين يحيله الى مجرد أذن يصغي الى بعض الناس الذين يريدون شراً بالبلاد والعباد، ويكاد الملك أن يقع، بحسب العواجي، ضحية خديعة يحيكها القصيبي ورهط البرامكة الجدد ضده، مستغلاً طيبته (وليس عليه خوف إلا من أريحيته وتواضعه وكرم نفسه وحسن ظنه بالآخرين، وتلك شهامة لا يقدرها إلا الرجال الصادقين المخلصين). وهذا من باب أراد أن يمدحك فأذمك، فقد أحال الملك عبد الله الى مجرد تابع لا يتمتع بأية قدرات ذهنية تسعفه على تمييز الخبيث من الطيب، والخير والشر، والصالح والفاسد من أمور المسلمين. إن تشخيص العواجي لشخصية الملك دفعه الى رصّ قائمة من النصائح من باب المناصحة له. فبدأ من حيث إقرار الملك على نفسه بوصفه حجة عليه، فطالبه بامتثال الوعد الذي قطعه على نفسه حين تعهد بتطبيق الشريعة بحسب المواصفات السلفية، والذي عدّه العواجي بمثابة العقد بين الشعب (بالمفهوم السلفي) وقيادته. وانطلاقاً من هذا العقد، يقتضي، بحسب رؤية العواجي، الالتزام بشروط العقد ومتطلباته، ومن ذلك إبعاد فئة وتقريب أخرى (إن قربكم من أهل الخير الذين يخافون الله فيكم، ولا يخافون في الله لومة لائم خير من تقريب الآخرين الذين يخافونكم في الله ولا يحسبون حساب خطوات محرجة إسلاميا بدأت تحسب عليكم وهم من يتولى كبرها دون معرفة البعض بحبكم للخير وتعظيمكم لشعائر الدين وغيرتكم على الحشمة والمحارم، إن أهل الخير والفضلاء صمان الأمان لكم في الدنيا والآخرة بحول الله وقوته، وهم سندكم الأقوى بعد الله،

الاستقواء بالسلطة باتت عادة قبيحة متبّعة في المساجلات بين المختلفين وتستهدف تغيير مواقع سلطوية بتمكين فئة وإزالة أخرى

وأغلبيتكم في كل ميدان من أمة اختارت الدين منهاجا وضحت من أجله وتبناه والدكم المؤسس وسار عليه إخوانكم من قبل رحمهم الله جميعا). وفي هذا المقطع تهمة لفئة وتنزيه لأخرى، ودعوة لتصحيح وضع مختلّ لا يعتدل الا بإعادة أسلمة الدولة على الطريقة السلفية، في نزعة إستئصالية ضارية، تعبّر عن نفسها في هيئة تجريم الآخر وتعظيم دور الذات، التي تتحول الى صمام أمان وحيد للدولة، بكونها الركن الحصين لقواميتها واستمرارها.

ومن أجل استكمال عملية تقويض الآخر، لا بد من تقديم الأدلة الدامغة على صدق المدعى، فالعواجي يصيغ رؤية أيديولوجية في ضوء متغيرات يعتقد بأن القصيبي أو غيره مسؤولون عن حصولها، أو كأنها جاءت ثمرة ترتيبات سرية بين حاشية الملك أو مستشاريه ليقرروا خطة محكمة لجهة الزج بـ(مجتمعنا المحافظ بمتاهات فكرية وسلوكية مخالفة لصريح القران والسنة، يزينون أعمالاً ليست مقبولة عند مجتمع قدره أن يكون محافظاً، والأمر في عنقكم يوم القيامة، والناس يتساءلون عمن يتبنى باسمكم تفاصيل ترتيب هذه المؤتمرات الاقتصادية المختلطة مثلا، وكذا معرض الكتاب الأخير، سواء من ناحية الكتب المسموح ببيعها، أو طريقة تنظيم الزوار من الجنسين)، وحتى لا يقال أنه ضد الحرية يلبّسها العواجي رداء الاستبداد بإسم (تقييدها بضوابط الشرع).

لقد هاله وكثيرون من صنفه رؤية كتباً غير دينية حظيت بإقبال واسع في المعرض الدولي للكتاب في الرياض، ولربما ضاق صدره من رواية (بنات الرياض) التي مثّلت تشريحاً عميقاً لواقع المجتمع السعودي! ورفعت الغطاء عن مكبوتات سترها عنوان المحافظة، وفي واقع الأمر، أن رجاء الصانع كشفت عن المجتمع الثاني للمجتمع، أي المجتمع غير المرئي الذي يمارس حياته الحقيقية وبمحض إرادته بعيداً عن أشكال السلطة السائدة دينية كانت أم سياسية أم إجتماعية. ولم تكن الرواية سوى توصيفاً لما هو قائم، وليس رواية إفتراء كما يقول العواجي، فقد أفشت الصانع ما كان سراً، كما سبقها الى ذلك أخريات في المجتمع.

وفيما يبدو، فإن رواية الصانع أخذت مأخذاً عظيماً في منازلة العواجي مع القصيبي، حيث يبدو التوتر طافحاً في الدفاع المستميت عن المجتمع المتخيّل. يخشى العواجي من أن تكون الرواية بداية إنقلاب الصورة النمطية المعروفة عن المجتمع، ولذلك تساءل عن صورة النساء السعوديات في الخارج بعد قراءة هذه الرواية.

في نهاية المطاف، لا يقدّم العواجي في منازلته مع القصيبي، كما هو شأن المنازلات السابقة، سوى نسخة أخرى من الرؤية السلفية المتزمتة المشتملة على إقصاء الآخر حد التجريم وتنزيه الذات حد الاصطفاء، وفي الوقت نفسه الاقتتال من أجل إنتزاع دور إفتراضي، وإعادة عقارب ساعة الدولة الى الوراء، الى حيث نقطة التحام الديني السلفي بالسياسي السعودي. وما يعيبه العواجي على القصيبي يقع فيه ويزيد عليه، ولا يقدّم لنا سوى مزيد من القناعة بأن نزعة الاقتلاعية تغمر الفكر والسلوك حين لا تجد ما يكبح جماحها.

(غزوة بقيق)

الهروب الى الحافة

الهدوء الحذر المترافق مع تصريحات مطمئنة من كبار الأمراء وأعضاء لجنة المناصحة التابعة لوزارة الداخلية لم يستمر طويلاً، فقد مزّقت الجماعات المسلّحة التابعة لتنظيم القاعدة ستار الصمت المسدل على عملياتها بهجمة مدوّية تنبىء عن تحوّل جديد في إستراتيجية التنظيم. فالانتقال بالعمليات المسّلحة الى داخل المنطقة الحساسة يعني أن التنظيم بدأ يخوض حرب المصير بعد أن خسر كثيراً من أفراده في مواجهات سابقة، ويجد بأن خياراته باتت محدودة من أجل إثبات وجوده وقدرته التدميرية. لاشك أن الضربات القاصمة التي تعرّض لها التنظيم خلال العامين الماضيين، وبعد مقتل رمزه العسكري الفاعل عبد العزيز المقرن حرمته من عقل إستراتيجي كان يضطلع بدور هندسة العمليات العسكرية، وبدا التنظيم في ظل قيادة صالح العوفي، الذي قتل في ١٨ أغسطس ٢٠٠٥ في عملية مداهمة بالمدينة المنورة، يعيش حالة إرباك داخلية، رغم محاولات العوفي لملمة صفوف التنظيم مستعيناً بمهارته التنظيرية التي عضّدت قيادة المقرن، ولكنها لم تفلح في تغطية الفراغ القيادي.

سلسلة العمليات التي شنّها التنظيم منذ رحيل المقرن كانت تتسم بالضعف التخطيطي، وتنزع في أغلبها الى تحقيق أهداف محدودة تتصل باثبات الوجود بدرجة أساسية، بالرغم من العناية الفائقة في إختيار الاستهدافات كما في الهجوم على مبنى وزارة الداخلية، الذي لو قدّر له النجاح كان سيفتح المواجهة المسلّحة على أفق واسع، حيث كان يخطط التنظيم الى إقتناص رؤوس المؤسسة الأمنية للدولة، وكما في الهجوم على القنصلية الأميركية في ٦ ديسمبر ٢٠٠٤ الذي أظهر أعضاء التنظيم براعة عسكرية متميزة في اختراق الحراسة والوصول الى داخل مبنى القنصلية، الأمر الذي دفع الأميركيين للاعلان عن قرار الاستغناء عن قوات الأمن السعودية والاستعانة بقوات المارينز لحراسة مبنى القنصلية.

العمليات الأخرى في القصيم والرياض الطائف ومكة والدمام قد تكون ذات أبعاد أخرى مرتبطة بالمراكز اللوجستية للتنظيم، وإن بدا الاخير مستعداً لمواجهات مباغتة في حال إكتشاف مخابىء الاسلحة التابعة له، كما ظهر ذلك في المواجهات الدموّية الشرسة في حي المباركية بالدمام، التي أنهكت قوات الأمن بفعل إستبسال أفراد التنظيم، وإصرارهم على مواصلة الدفاع حتى الموت. ربما كانت تلك المواجهة الشرسة مؤشر إنكسار حقيقي في التنظيم، كونه فقد أعتى المقاتلين المتمرّسين، الذين كانوا يعدّون لهجمات نوعيّة منذ صدور تعليمات زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن بضرب العصب الاقتصادي للغرب في الجزيرة العربية. لعل أخطر ما في عملية المباركية هو ما تبين لاحقاً، حين عثرت السلطات الامنية السعودية على رسوم تقريبية لعدد من منشآت النفط في المنطقة الشرقية كانت بحوزة المجموعة التي كانت تختبىء في أحد المنازل قبل القضاء على أفرادها، وقد ذكرنا في وقتها أن المجموعة كانت تعدّ لشن هجمات ضد المنشآت النفطية.

مناوشات متقطّعة كانت تتم في مناطق متفرقة من المملكة تأتي في سياق بتر خيوط الاتصال للتنظيم وقطع طرق إمداداته، سيما في المناطق الجنوبية المحاذية لليمن، والتي ظلت

تجنيد القاعدة لشباب آخرين يظهر في تزايد المتورطين في العنف داخل العراق، واكتشاف عناصر من خارج قائمة الـ ٣٦

ومازالت معبراً سهلاً لشحنات كبيرة من الاسلحة ومواد التفجير التي يستعملها التنظيم في عملياته العسكرية في الداخل. وبرغم ما يقال عن اكتشاف ومصادرة كميات كبيرة من الاسلحة والمعدات والتجهيزات الخاصة بأنشطة الجماعات المسلّحة، الا أن الاكتشافات اللاحقة تخبر بصورة مؤكدة بأن عمليات تهريب الاسلحة والمتفجرات مازالت كبيرة، وهي تعكس قدرة التنظيم في إختراق الحدود والمؤسسة الامنية المسؤولة عن حمايتها، كما تعكس تصميمه على مواصلة المواجهات، كما تنبّه أيضاً الى نوعية العمليات التي يعزم على خوضها.

كان لابد أن تثير عملية بقيق في الرابع والعشرين من فبراير الماضي طيفاً من الاسئلة حول القدرة القتالية للجماعات المسلّحة التابعة لتنظيم القاعدة، وحول حجمها الحقيقي في الوقت الراهن بعد مزاعم الأمراء بأن الجماعات فقدت ٨٠ بالمئة من عناصرها وقوتها التهديدية، فيما لا سبيل واضح لاختبار صدقية تلك المزاعم سوى ما يرشح الى السطح من معلومات تقدّمها هذه الجماعات من خلال عملياتها العسكرية أو من خلال حجم الاسلحة التي يتم العثور عليها في مخابىء سرية. كان السؤال الجوهري بعد عملية بقيق: هل نجحت السعودية في حربها ضد القاعدة؟ كما طرحه روب واتسون، مراسل بي بي سي لشؤون الأمن والدفاع. فقد أرادت السلطات السعودية وضع حد فوري لأي تكهنات محفوفة بالخيبة والفزع من الهجوم على منشأة بقيق لتكرير النفط من خلال تصوير فشل الهجوم بأنه نجاح آخر في حربها ضد تنظيم القاعدة.

في مثل هذه العمليات ذات الابعاد الاقتصادية العالمية، حرصت السلطات السعودية على توفير أكبر قدر من الاطمئنان في الاسواق النفطية العالمية من خلال فرض طوق من التعتيم حول أخبار الهجوم على منشأة بقيق، والحكم ابتداءً بفشل العملية بصورة تامة قبل انكشاف الصورة. ظهر ذلك أولاً في نفي وقوع إنفجار من أي نوع داخل او بالقرب من منشأة بقيق لتكرير النفط، فيما كانت الاذاعة الخاصة بشركة أرامكو تؤكد بأن إنفجاراً مدوّياً وقع قبل قليل بالقرب من المنشأة، ثم بدأت تتكشف الصورة تدريجياً بعد أن تمت السيطرة على المؤشر النفسي في الاسواق النفطية العالمية التي شهدت ارتفاعاً قليلاً فور انتشار خبر الانفجار.

كان يقال بأن سيارة مفخخة واحدة كانت تتجه الى منشأة بقيق يقودها عنصران دخلا في مواجهة مع حرّاس أمن المنشآت، وقتلا على الفور ولم يتمكنا من تفجير السيارة، وتبين لاحقاً بأن هناك ثلاث سيارات مفخّخة كانت تحمل شعار شركة أرامكو للتمويه، وقد جرى إعدادها لتنفيذ خطة تفجير واسعة، تتولى الاولى فتح الطريق أمام السيارتين الاخريين. وقد أحدث إنفجار السيارة الاولى دوياً هائلاً أدى إحداث أضرار في أنابيب المنشأة، حيث اشتعلت النار فيها بعد تسرّب كميات من الغاز، فيما نقل موقع (العربية) عن مصادر أمنية قولها ان أضراراً لحقت بوحدة واحدة فقط في المنشأة النفطية التي تشمل محطات لمعالجة النفط وضخه الى

مرافيء التصدير السعودية. ويبدو واضحاً من أن السلطات الامنية عمدت الى التقليل من شأن الهجوم من خلال التدرّج في نشر تفاصيله، عبر نفي وقوعه أولاً ثم تسريب بعض وقائعه.

وعلى أية حال، تبدو الغاية واضحة من وراء ذلك، ليس فقط من أجل طمأنة الاسواق العالمية والمستثمرين فحسب، بل وأيضاً دفعاً للاحراج الذي يسببه نجاح عملية لهذه الجماعات في مجال بالغة الحساسية والخطورة، مازالت تراهن الحكومة على إستبعاد التنظيم له من مخطط عملياتها العسكرية.

في أعقاب الهجوم على منشأة بقيق، بدا وكأن السلطات الامنية قد تنبّهت الى أن ثمة خلايا تنظيمية بدأت تنشط في مناطق أخرى وهي المسؤولة عن التخطيط والتدبير لعملية بقيق، فقامت بشن حملة مداهمات لعدة منازل بالرياض والخبر والدمام والقصيم، وقد ألقت القبض على عدد من المشتبه بهم، والذين تبيّن أن بعضهم من الذين أفرج عنهم لاحقاً بعد أن حظوا بشهادة تزكية وبراءة من لجنة المناصحة التابعة لوزارة الداخلية، فيما فرّ آخرون الى العراق.

وكي تحبط السلطات الأمنية عنصر المباغتة التي نجح تنظيم القاعدة في إستثماره سياسياً، زعمت السلطات بأنها قتلت ثلاثة من المشاركين في عملية بقيق خلال عودتهم الى الرياض، فيما تعقبت آخرين من خلال حملة مداهمات واسعة النطاق.

منذ أكثر من عام تقريباً، وفي ضوء انخفاض حجم عمليات الجماعات المسلّحة، يحاول الأمراء التقليل من شأن هذه الجماعات، على الأقل من حيث الحجم، وإن كانوا يذعنون الى حقيقة الخطورة التي يشكّلها هؤلاء على قلة عددهم بالنسبة للأمن الداخلي. وبلا شك، فإن هناك ما يدعو الأمراء وسلطات الأمن للاشادة بنجاحاتها في مواجهة الجماعات المسلّحة، التي فقدت بحسب الارقام الرسمية المعلنة مؤخراً ١٢٣ عنصراً من تنظيم القاعدة في السعودية، في مقابل تسعين مدنياً و٥٢ من عناصر الامن.

قد تكون قائمة الـ ٣٦ مطلوباً للأجهزة الأمنية قد تقلّصت بصورة ملحوظة، وإن كان أغلب المطلوبين يعيش الآن خارج الحدود، فيما يقال عن وجود ١٥ مطلوباً داخل السعودية، ولكن السؤال: هل يعني ذلك أن السلطات السعودية نجحت في منع التنظيم من تجنيد شباب آخرين؟ ثمة أسباب عديدة تدعو للشك، فتعداد السعوديين المشاركين في عمليات داخل العراق مازال عالياً، وأن إكتشاف أجهزة الأمن العراقية عن عناصر سعودية متسللة عبر الحدود لم يتوقف. وقد ذكر تقرير أمني عراقي بأن سعوديين، يتدفقون بصورة مستمرة عبر الحدود البريّة مع السعودية والاردن وسوريا، مازالوا يشاركون في عمليات إنتحارية وزرع العبوات الناسفة والسيارات المفخّخة، تضاف الى ذلك أسباب أخرى منها القاء القبض على عناصر من خارج قائمة الـ ٣٦، وكذا اكتشاف كميات كبيرة من الاسلحة التي تتطلب وجود عدد كبير من العناصر التي تشارك في العمليات اللوجستية للتنظيم..



مايلفت إليه هجوم الجماعات المسلّحة على منشأة بقيق لتكرير النفط، أنه يأتي بعد تحذير سلطات الامن العراقية بأن تنظيم القاعدة قد وضع العراق والسعودية والاردن أهدافاً رئيسية في أجندة عملياته، وأنه ـ أي الهجوم ـ يأتي تلبية لدعوة زعيم تنظيم القاعدة اسامة بن لادن أنصاره في ١٦ ديسمبر عام ٢٠٠٤ بضرب المنشآت النفطية في العراق والخليج للاضرار باقتصاديات الغرب عموماً والولايات المتحدة بوجه خاص. وحيث تكون عمليات التخريب للمنشآت النفطية مدرجة على أجندة التخطيط الاستراتيجي للجماعات المسلّحة، فإن ذلك يعني حتى في حال عدم نجاحها أن إضطرابات متواصلة ستشهدها الاسواق العالمية، قد تثني كثير من الشركات الاجنبية عن الدخول الى الاسواق السعودية، بغرض الاستثمار في النفط والغاز.

ماتسعى اليه الحكومة السعودية في مواجهة مثل هذا الخطر المتصاعد والمرشح لتداعيات غير محسوبة بدقة، هو التأكيد على قدرتها الفائقة في حماية المنشآت النفطية. يلزم التذكير بأن هناك ٧٥ حقلاً للنفط في السعودية ٥٠ منها في المنطقة الشرقية، يقوم على حراستها نحو ٢٠ ألفاً، اضافة الى شبكات الكترونية متعددة وأجهزة رصد عالية والاقمار الصناعية اضافة الى طائرات الهيليوكبتر التي تحوم حول منشآت النفط على مدار الساعة. ولكن ما يلزم الاشارة اليه، وهو أمر لا يتطلب تحقيقاً طويلاً، أن ضخامة المنشآت بما في ذلك الانابيب الممدودة على مساحة كبيرة من الارض تجعل سهولة الوصول اليها وتخريبها، وإذا كان التنظيم قد فشل في أول محاولة لاقتحام المنشآت النفطية، والذي قيل بأنها تمت على نحو عاجل، فإن ذلك لا يعني عدم إستنساخ عمليات القاعدة في تخريب الانابيب أو حتى قصف خزّانات النفط، أو السفن.

> **إستهداف المنشآت النفطية حتى في حال الفشل، يؤدي الى إضطرابات خطيرة في الأسواق العالمية وهروب المستثمرين الأجانب**

واذا ماصحت الانباء عن أن تنظيم القاعدة في المملكة بدأ يستقبل عدداً من أفراده العائدين من العراق من أجل البدء بتنفيذ استراتيجية جديدة تقوم على تركيز الضربات على العصب الاقتصادي للغرب، فإن ذلك يعني أن ما كانت تحذر منه السلطات السعودية من مشكلات ستواجهها بعد عودة أفراد التنظيم أو قسم منهم من العراق قد تشهدها عما قريب. وكان عبد العزيز بن رشيد العنزي، الذي يعرّف بأنه وزير اعلام القاعدة ومن أهم المنظّرين في التنظيم، قد كتب في موقع إسلامي على الانترنت، بحسب وكالة رويتر، في الرابع من مارس في وثيقة تحمل عنوان (حكم إستهداف المصالح النفطية) جاء فيها بأن (تعطيل إمدادات النفطة هو أفضل سبيل للاضرار بالاقتصاد الأمريكي وزعزعة إستقرار العائلة الملكية السعودية) وأضاف بأن (مصافي النفط المملوكة للدولة في السعودية وخطوط أنابيب النفط والمنشآت العراقية كلها بأيدي كفار) وبذلك حسب العنزي يصبح (من المباح إستهداف المصالح النفطية التي يسيطر عليها الكفار بما في ذلك ناقلات النفط الامريكية والغربية).

وقال العنزي بأن (أن خطوط الانابيب النفطية هي لصعوبة حمايتها وسهولة اصلاحها وقلة تكلفتها كما أن استهدافها لا يفوت مصلحة الانتفاع بالنفط على المسلمين). وأضاف بأن (المصلحة في استهداف الانابيب النفطية مصلحة عظيمة لها نكاية في الاعداء.. بل قد تكون الانابيب هي في ميدان حرب الاستنزاف طويلة الامد في النفط ومصالحه).

في الاخير، قد تكون عملية بقيق تجربة اختبارية لكفاءة الجهاز الامني الذي يحرس المنشآت النفطية، وقد تبين أن دور شبكات الرصد الالكترونية وطائرات الهيليوكبتر والاقمار الصناعية شبه معدوم في هذه العملية، وبالتالي فإن الجماعات المسلحة وإن فشلت في تحقيق مخططها التدميري فإنها حصلت على معلومات كافية حول الاجراءات الامنية المتّبعة في حراسة المنشآت النفطية، وهذا يمنحها ثقة أكبر في قدرتها على تنفيذ هجمات تحقق الحد الادنى إن لم تنجح في الوصول الى عمق الهدف المطلوب.

عقم الإصلاح في عهد المصلح!

يتناقص عدد المتفائلين بشأن دور الملك عبد الله في تحقيق (معجزة إصلاحية)، فالتبدّلات الحاصلة على السطح لا تنبىء عن إرادة حقيقية في التغيير، فلا الانتخابات البلدية ولا تجربة الحوار الوطني تجاوزا حدّهما الدعائي، ولم يثمرا في قرارات على الارض، فكل شيء باقٍ على حاله حتى إشعار آخر، بإستثناء حزمة عناوين مضلّلة ذات نكهة إصلاحية بائتة، في إستجابة مفتعلة لمستلزمات المرحلة وشروطها. وهكذا تفقد الصورة الاصلاحية لمعانها سريعاً وكأن من رسموها لم يجهدوا أنفسهم حتى في الالتزام بالشروط المطابقة للمواصفات والمقاييس المحلية للاصباغ، فاستعانوا بصبغة مغشوشة لطلاء جدران متصدعة، ولكن مالبث أن بهتت الالوان، وتكشّفت التشققات، وبدت الصورة الحقيقية عارية عن الالوان.

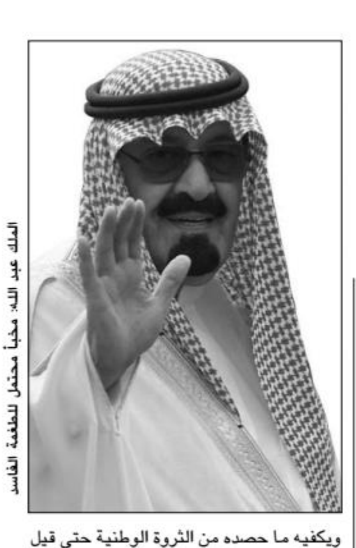
وبرغم كل مايقال عن خطوات متسارعة على طريق الاصلاح في عهد الملك عبد الله، فليس هناك أكثر من قفزات في الهواء نسمع عنها ولا نرى أثرها أو تقدّمها، فلا الحريات الفردية والعامة شهدت ما يمكن وصفه بتطوّر من أي نوع، ولا أوضاع حقوق الانسان تحسّنت، ولا القضاء شهد إصلاحاً واستقلالاً، ولا وزارة الداخلية إنحسر دورها الطغياني، ولا الشفافية الموعودة بدأت تسري في مؤسسات الدولة، ولا الحرب على الفساد رفعت راياتها، ولا السرقات من المال العام توقفت، ولا مشروع الوحدة الوطنية أرسيت أركانه، ولا مبدأ المحسوبيات والبطانات الحاكمة صار تاريخاً، ولا الرقابة على الاداء الحكومي قُرِّرت، ولا مؤسسات المجتمع الاهلي أُجيزت، ولا توصيات الحوار الوطني فُعِّلت، ولا المجالس البلدية بدأت.. وأبعد ذلك نتحدث عن نهج إصلاحي في عهد الملك عبد الله؟!

ربما يكون الخلل مشاعاً في جسد الدولة، بحيث لا نرى ما يراه غيرنا من تغييرات تسمّى عند أولئك إصلاحاً ونسمّيها (تطبيشاً)، ولكن حتى ما يسميها طاقم الملك عبد الله وأفراد حاشيته والعائلة المالكة مجتمعة تدابير إصلاحية هي في واقع الحال تدابير شكلية تنطوي على تزوير للوعي الاصلاحي الوطني، والتواءات مفضوحة لارادة شعبية عامة لم تعد الخديعة تحرفها عن مسارها. قد يلهو الأمراء الكبار بترويج أكذوبة الانتخابات البلدية في الخارج، ولكن بالتأكيد تتحوّل الى رواية هزيلة فيما لو أرادوا إستعمالها في الداخل، فبعد عام على مرور الانتخابات البلدية لم تعقد المجالس البلدية جلساتها الروتينية، فضلاً عن منحها دور يجيز لها تحقيق شعارات مأمولة من أعضائها، فقد حرمت المجالس البلدية حتى من نعمة الهيكل، حيث لا مقرّات ثابتة معلنة لها، وأن أعضاءها يداومون في مبنى البلديات، شأنهم في ذلك شأن موظفي وزارة البلديات والشؤون القروية.

وحين يفتح المشهد السياسي على أفق واسع، نلحظ بأن تحت قشرة الاصلاح التي تغطي جسد الحكم يكمن جوهر السلطة المستبّدة القابضة بمخالبها على مفاصل الدولة بكاملها. وهذا ما يدعونا للقول بأن قد

تشبيع الاجواء الداخلية بلغة الاصلاح، يمنح فرصة ذهبية لاختباء الفساد والاستبداد وهو ما يتمناه الناهبون الكبار

يكون عهد الملك عبد الله أشد خطراً من سابقيه، وإن بدا على السطح غير ذلك، فتشبيع الاجواء الداخلية بلغة الاصلاح، يوفّر فرصة ذهبية لاختباء الفساد والاستبداد. وقد قيل عن الرئيس بورقيبة بأنه كان مستبداً علنياً ولم يكن الاصلاحيون بحاجة الى عناء كثير في فضح سياساته الاستبدادية وتدابيره القمعية، فقد توحّد قوله وفعله وصدّقت سياسته ما إنطوت عليها سريرته، ولكن حين وصل الرئيس زين العابدين بن علي الى سدة الحكم واجهت القوى الاصلاحية صعوبة بالغة كونه أضفى على إستبداده رداء الاصلاح والصلاح. قد تختلف المقارنة قليلاً بين عهدي الملك فهد والملك عبد الله، ولكنها تتفق في المنزع الكلي، فقد تفشّى الفساد بكافة أشكاله في عهد الملك فهد حتى بات معروفاً لدى القاصي والداني،


الملك عبد الله: مخبأ محتمل للطغمة الفاسد

ويكفيه ما حصده من الثروة الوطنية حتى قيل عنه بأنه سابع أغنى رجل في التاريخ، فيما كانت ميزانيات الدولة تأنّ من عجز مزمن. أما في عهد الملك عبد الله، فقد سبقت وصوله الى العرش موجة دعائية كثيفة، تزّفها تباشير طفرة إقتصادية، وكأنها تبشّر بظهور المسيح أو المهدي المنتظر الذي سيصلح البلاد ويرسي أسس العدل، ويعمّ الخير على يده، ويضرب على يد الظالم، ويغيث الملهوف، ويمحو آثار الفساد، وتزدهر في عهده الحريات، ولا يجد الفقير ما يحتاج إليه، ولا المسكين ما يحرم منه، ولا المظلوم ما يشكو منه، فقد آذنت لحظة ولادة المدينة الفاضلة، وأن ما حلم به إفلاطون ومات حسرة دون تحقيقه هاهو يقترب من الحقيقة في عهد الملك عبد الله. في مثل هذه البشارات المتدفقة، يصبح نقد سياسات الملك عبد الله كفراً بالنعمة، وجحوداً بمنّة قد منّها الله جلّت قدرته على الناس بوصول عبد من عباده المكرمين الذين نذروا أنفسهم لخدمة عباده، وآثروا على أنفسهم أن ينجزوا ما أخفق فيه كل السلف من الاولين والآخرين.

يخلق، دون ريب، هكذا وضع موارب إرباكاً في المواقف والانطباعات، فيرى فيه البعض، بوازع من دينه، إقترافاً لذنب عظيم وتجنيّاً فادحاً على الملك عبد الله الذي يفرغ كل مافي وسعه لخير عباد الله، ويرى فيه البعض، بوازع من وطنيته، مساساً بالوحدة الوطنية وخدمة مجانيّة للقوى الاجنبية المتربّصة بالوطن سوءا، ويرى فيه البعض، بوازع من إنسانيته، نكراناً للجميل وإنتهاكاً سافراً للقيم والمبادىء النبيلة التي تحث على تقدير المعروف حق قدره، ومجازاة الاحسان بالاحسان فـ (هل جزاء الاحسان الا الاحسان)؟. حينئذ يصبح كل من يدعو

للاصلاح عميلاً أو حسوداً أو غيوراً أو كفوراً، إذ في ظل الرفاه الذي تنعم به البلاد لا مجال فيه لغير المسبّحين والشاكرين، الذين أقرّوا بنعمة أنعمها عليهم ربهم على يد ظله في الأرض.

نحن إذن أمام حالة جديدة، تجتمع فيها النقائض، حيث الحرية والاستبداد، والفساد والاصلاح، وهنا تحيك الأزمة خيوطها بهدوء، فلا يميز المصلح من المفسد، ولا الخير من الشر، ولا من يريد الحرية ولا من يتربّص بها. وهنا أيضاً يجد المفسدون ملجئاً حصيناً، وكهفاً منيعاً يخفون فيه ما يعلمه الله وحده، وحيث يضفي عليهم الملك رداء قدسياً، وهم أنفسهم الذين كانوا بالأمس ولا زالوا ينعمون بخيرات هذا الوطن، وينهبون ثروته، والانكى من ذلك أنهم كانوا ولا زالوا القوة الكابحة للاصلاح، ولكنهم اليوم إرتدوا عباءة الاصلاح ليخفوا ما حصدوه بالأمس وما يحصدونه اليوم.

لقد حقق السديريون ما عقدوا العزم عليه، حين أرادوه ملكاً ضعيفاً لا يملك من أمره شيئاً، هكذا أبلغتنا مصادر مقرّبة من الجناح السديري في وقت كان يعوّل الاصلاحيون على عبد الله، ثم جاءت سيرته لتثبت ذلك، فقد إستحكمت حلقات السديرية حول مفاصل الدولة الرئيسية، قبل أن يصل عبد الله الى العرش، حتى إذا جاء لم يجد ما يعينه على الفكاك من قبضة السديريين، الذين جرّدوه من مصادر قوته كملك، فأصبح كمن يملك ولا يحكم، فلا يقرر ما يخالف الاجماع العائلي الذي يمسكونه من إطرافه، ولا يتحرك مؤشر بوصلته الا بمغنطة سديرية. رفعوه مكاناً علياً لكي يختبئون بداخله، فيما ينشغل غيرهم بالهالة المحيطة به عن التفكير في أشكال الفساد التي يتقلّبون فيها يمنة ويسرة. لقد وصف مؤرخ أميركي ذات مرة السلطة في السعودية بأنها ديكتاتورية رحيمة، ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب، ويخشى أن يكون عهد الملك عبد الله المصداق الأبرز لذلك الوصف.

مهما بدت المتغيرات الشكلية المتواترة على المستويين الداخلي والخارجي، فإن الزبد الطافح على السطح يكاد يفوق في عمقه بأضعاف عمق السيل الجاري من تحته، وكأننا نسمع جعجعة ولا نرى طحناً، أو أن الحشف قد تراكم على ميزان الاصلاح وإن لم يثقله. ولا ندري هل إستعاض الملك عبد الله بطاقم إصلاحي مزعوم بآخر دعائي يكثّر القليل، ويعظّم الضئيل فيقنعنا بما لا مجال فيه للاقناع، أو يشبعنا بما نحن أفقر اليه في



الامير سلطان: ثراء فاحش بقفّاز حريري

عهده من أي عهد سابق من إصلاحات جوهرية وفاعلة في النظام السياسي، بعد أن شرعت دول عديدة في المنطقة منذ سنوات مسيرة الاصلاح.

ما نخشاه في عهد الملك عبد الله، أن يصاب الاصلاح بالعقم على يد المصلح الافتراضي، فيمضي عهده بالقانون الطبيعي دون أن تشمّ للاصلاح رائحة، بل تصبح لغنة تلك اللغة الاصلاحية التي أجازت للفساد بالعبور، وألجمت المصلحين حجراً يسكتهم حتى نهاية عهده، وقدوم عهد آخر لا يرى فيه الشعب الا نكداً.

الملك عبد الله

مخبأ للجناح السديري

في مقابلة مع (المشاهد السياسي) تحلل الدكتورة مضاوي الرشيد، الباحثة والمحاضرة في كلية كنجز كوليج بجامعة لندن بنية النظام السياسي في عهد الملك عبد الله، في سياق تشخيص حالة المنافرة المتزايدة بين السلطة والمجتمع. وترى الرشيد بأن ولاية الملك عبد الله مؤقتة، ولن يكتب لها الدوام لفترة طويلة، بسبب تقدّمه في السن. وتنبّه على أن الملك عبد الله يمثّل واجهة جيّدة ومخبئاً ممتازاً لعناصر أخرى في العائلة المالكة، والتي هي تدير من الناحية الفعلية القرارات السياسية الداخلية. وتصف الرشيد الملك الحالي بأنه نافذة تطلّ بها السعودية على العالم، ولكن ليس لعبد الله القدرة أو الرؤية المستقبلية، التي يتطوّر نظام الحكم على أساسها باتجاه المشاركة الشعبية، واستقلالية المؤسسات.

وفي سؤال حول الدور الاميركي في هندسة الحكم السعودي، ترى الدكتورة الرشيدة بأن الولايات المتحدة تنظر للعائلة الحاكمة، وكأنها الدرع الأول والأخير في مواجهة التطرّف والارهاب، وفي حماية مصالحها النفطية والاستراتيجية في الجزيرة العربية. لا توجد فئة أو مجموعة سعودية محلّية، تستطيع أن تلعب هذا الدور المهم، من وجهة نظر الولايات المتحدة. لذلك، فإنها لا تطالب إلا بإصلاحات سطحية، تجعل النظام السعودي أقلّ إحراجاً للادارات الأميركية في الداخل الأميركي. فلو سمح النظام السعودي للمرأة أن تسوق السيارة، أو سمح ببعض الحرّيات الدينية للأقليات غير المسلمة، فستفرح الولايات المتحدة، لأنها ستقول لجمهورها الأميركي، أنها لا تساند أنظمة دكتاتورية تقمع حقوق الإنسان المعترف بها دولياً.

وفي السياق نفسه، فإن السعودية تعتمد اعتماداً كلّياً على طاقم أكاديمي وصحفي غربي، من أجل أن يلمّع صورتها عند الجمهور


د. مضاوي الرشيد

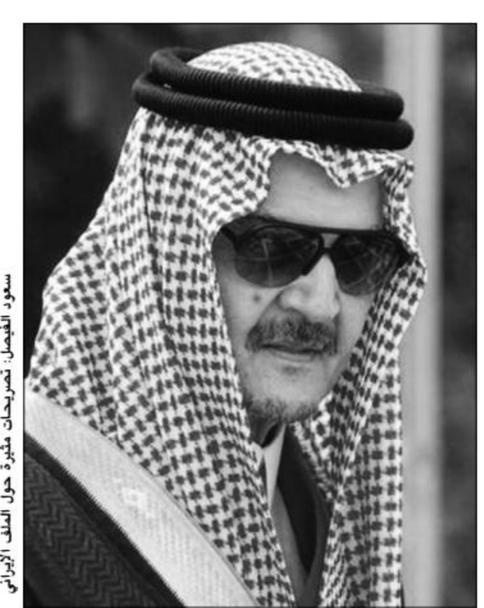
الغربي، كما تصرف الملايين على المؤتمرات التي تخاطب الغرب، وتقرّب السعودية إلى قلبه. ومع الأسف، فإن معظم هذه المحاولات تهدف إلى تحسين صورة النظام وليس المجتمع، وحتى هذه الأبحاث والكتابات والمؤتمرات، التي تحصل في جامعات الغرب، وبتمويل سعودي بحت، يكون هدفها الأول والأخير إظهار مدى تقدّم الأسرة الحاكمة وتخلّف المجتمع وتطرّفه. وتنقل الرشيد تجربة شخصية لها وتقول: لقد حضرت أنا

شخصياً مثل هذه المؤتمرات، وأصبحت بحالة غثيان من كثرة الاطراء والمديح، المنصبّين على سياسات النظام، والقدح بالمجتمع، والذي يصفه أزلام النظام، وكأنه بؤرة للتطرّف والتخلّف. وتهدف هذه المؤتمرات، حسب الرشيد، إلى نتيجة واحدة مسبقة، وهي إظهار الدور الحضاري للنظام في بيئة متخلفة.

وحول ما يسمى بالحرب على الارهاب التي تشنّها الحكومة في الداخل بالنظر الى إستمرار تسرّب أعداد من الشباب الى محرقة الموت في العراق، تذكر الدكتورة الرشيد بأن الجهاد الأفغاني امتصّ حالة الاحتقان التي شهدتها السعودية خلال الثمانينيات؛ وكذلك اليوم، نجد أن المحرقة العراقية بإمكانها أن تستوعب الاحتقان الحالي. السعودية تحاول دائماً كنظام، أن تتملص من مسؤوليتها عن سياستها الخارجية الخاطئة، ولكنها ستدفع الثمن، على صعيد النظام، لهذه السياسات، التي هي بالأساس مبنية على مصالح شخصية، وليس على مصالح الوطن ككل. وفيما تبدو مصادر تمويل وتشجيع الشباب للذهاب للعراق مجهولة يبدو، حسب الرشيد، أن النظام لا يمانع بشكل جدّي وعلني، من أن يذهب شبابه الغاضب إلى العراق، رغم كل التصريحات المعلنة. ولكن الخطر القادم أعظم، ففي يوم ما سيعود هؤلاء الشباب إلى أرض الوطن، وستكون العاقبة وخيمة.

وبطبيعة الحال، فإن ثمة سؤالاً متوقعاً لابد من طرحه حول دور المؤسسة الدينية في عهد الملك عبد الله، حيث ترى الدكتورة الرشيد بأن المؤسسة الدينية التقليدية موالية للنظام وتعتبر طاعة وليّ الأمر عبادة، وتنأى بنفسها عن التدخل في السياسة، إذ أنها تقرّ بأن تترك ما لقيصر لقيصر، وتحتفظ السعودية بهذه المؤسسة من مبدأ التزام تكريمها ومكافأتها، مقابل جهودها العظيمة في تخدير المجتمع، لمدة تزيد على قرن كامل. لهذه المؤسسة، كما تقول الدكتورة الرشيد، تخصّص كبير في فقه العبادات، ولكنها عقيمة فكرياً في مجال السياسة، فليس لها أي أدبيات تعالج موضوع الولاية والتوريث في الحكم، ولا أدبيات تتطرّق للعدالة الاجتماعية في الإسلام، وحقوق غير المسلمين؛ كل همّها اليوم، هو منصبّ على تقييد حرية البشر الفكرية، ومعاقبة من يجرؤ على أن يطرح مشروعاً سياسياً، وهي أيضاً تتصدّر القضاء الذي يحكم على الآخرين بالكفر والالحاد، والخروج على وليّ الأمر، وتقويض دعائم الأمة، واستئصال الفتنة.

وفي الوقت الراهن، حسب الرشيد، فإن المؤسسة التقليدية لا تحتكر الخطاب الديني، بل هي مضطرة إلى أن تتقاسم، مع ما يسمّى بالصحويين الإسلاميين، الحيّز الديني. وقد إستطاع هؤلاء أن يتعاطوا عن طريق خطاب تعبوي سياسي ديني، مع أمور تلقى تجاوباً من قبل الشباب. ولكن المؤسسة الصحوية ذاتها، لم تستطع أن تصمد أمام بطش النظام، والذي زج بأعلامها في السجون فترة التسعينيات. وعندما خرج هؤلاء، اضطروا إلى أن يعيدوا صياغة أنفسهم، وكأنهم اليوم من أعلام التغيير والتنوير. واضطر هؤلاء إلى أن يلعبوا هذا الدور، وبخاصة بعد أن اتهمهم أعلام النظام والأمراء بخاصة، بأنهم المنظرون الفكريون لتيار العنف في السعودية، والذي انفجر بشكل واضح خلال السنوات الثلاث الماضية. وبعد إعادة تأهيل التيار الصحوي، أصبح هذا التيار قادراً على انتقاد الغرب وهيمنته فقط، والمجتمع وتخلّفه، فرموزه يحمّلون التراث والثقافة المحلّية السائدة مسؤولية التطرّف والتخلّف، ويبرّئون النظام من كل مشكلة، بل حتى أن منهم من يثني على النظام ويمدحه بطريقة مبتذلة، وبخاصة أننا نعلم أن منهم من كان له تحفظات كثيرة على هذا النظام، والذي لم يتغير حسب رؤيتهم، بل اتّجه على نحو معاكس لما كانوا يطالبون به، وشطح شطحات كبيرة في الاتجاه المعاكس. ربما أن هؤلاء اليوم يتبنون خطة استراتيجية تهدف إلى مهادنة النظام في الوقت الحالي، والله أعلم.


سعود الفيصل: تصريحات مثيرة حول الملف الإيراني

وفي موضوع الملف النووي الايراني، حيث أثارت تصريحات وزير الخارجية الامير سعود الفيصل الحادّة ضد ايران خلال محاضرة مشتركة مع وزير الخارجية البريطاني جاك سترو أسئلة عديدة حول توقيت التصريحات وعن الاسباب الحقيقية لحدة اللهجة غير المألوفة لمسؤول سعودي، ترى الرشيد بأن: تصريحات سعود الفيصل التي تردد تخوّف السعودية، وتحفّظها على مشروع إيران النووي، ما هي إلا صدى للخطاب الأميركي الضاغط على إيران. وفي النهاية، فإن السعودية لا تستطيع أن تتّخذ موقفاً مخالفاً للولايات المتحدة، فهي تتّفق مع المخطط الأميركي، بل هي جزء لا يتجزأ من هذا المخطط. أميركا تعتمد على السعودية في تمرير سياستها في المنطقة العربية. ما يخيف أميركا ويقلق راحتها، هو أيضاً بالضرورة يقلق السعودية كنظام، وليس بالضرورة كشعب. السعودية لا تستطيع أن تتحمّل أن تنافسها إيران في المنطقة العربية، أو حتى في العالم الإسلامي. لذلك نراها تتململ من تصريحات نجاد المعادية لإسرائيل، وتعتبرها نوعاً من الغوغائية التي تلقى استجابة في الشارع العربي والإسلامي، وتحاول أن تعطي الانطباع أن سياستها الخارجية قائمة على الهدوء والتروّي؛ ولكن الواقع يختلف، إذ إن هناك لحمة بين الموقف الأميركي من إيران والموقف السعودي. تريد السعودية دائماً أن تتصدّر الاعلام، وتظهر نفسها أنها مدافعة عن قضايا المسلمين، وهذا من أجل الاستجابة للشارع السعودي نفسه، الذي يطلب مثل هذا الموقف، ولكن لم يعد هذا الشارع مقتنعاً بالكلام فقط.

وإستطراداً في تحليل الاصطفاف السعودي خلف الموقف الاميركي، تلفت الرشيد الى أن الولايات المتحدة هي القوة المهيمنة في المنطقة، وهي التي تفرض العمل السياسي وتوجّهاته. عندما نسمع حوارات الكونغرس الأميركي في الشأن المتعلق بالسعودية، نجد أن التركيز ينصبّ دوماً على ما يمكن أن يفهم منه اقتناع الكونغرس بالدور المساعد والمساند الذي تلعبه السعودية، إزاء الوجود والمصالح والمشروع الأميركي. وفي جلسة انعقدت مؤخراً، تحدّث أحد الأكاديميين الأميركيين، المقرّبين من النظام السعودي، أمام الكونغرس، عمّا أسماه بمدى التعاون السعودي مع الولايات المتحدة،

في الحرب على الارهاب، وعمّا أسماه أيضاً بمناصرة السعودية للموقف الأميركي، في القضايا المتعلقة بنيكاراغوا وأفغانستان، مشيداً بدور الحكم السعودي في المخطط الأميركي، وقال أن الدور السعودي أصبح من أهم العوامل التي تضمن النجاح للمشاريع الأميركية.

وحول التناقض بين النزعة الدينية التكفيرية للنظام السعودي كما تترجمها عملياً معاول التدمير في الآثار الاسلامية في المدينتين المقدّستين مكة والمدينة، وبين الافراط في الاهتمام بتخليد كل أثر خاص بالعائلة المالكة، تتحدث الرشيد على أفق أوسع بالقول بأن: المدن السعودية تحوّلت بالفعل إلى متاحف أثرية للنظام السعودي ورموزه، من خلال مسمّيات وملكية الشوارع والمستشفيات والمساجد، والمطارات والمعاهد والجامعات، والمباني العامة والخاصة، والمدارس؛ وجميع المرافق العامة تحمل أسماء الأمراء، الذين تغطّي صورهم الكبيرة الحجم جدران هذه المرافق، بل حتى الأرصفة، وخلفية السيارات والشاحنات. هذا الابتذال الواضح، يسترعي الانتباه في بلد يفتخر بأنه يمارس أنقى وأصفى أنواع التوحيد بالله، الذي لا يقبل الشرك وأنواعه. عجباً! كيف تقبل المؤسسة الدينية السعودية بمثل هذه الصور، وهي التي تعتقد أنها وحدها المدافعة عن التوحيد، والحامية له، وهي وحدها التي تستأصل البدع والممارسات الدينية الشركية؟!

وعن المكسب المادي والمعنوي الذي تجنيه العائلة المالكة خلال مواسم الحج، تشرح الدكتورة الرشيد هذه النقطة بشيء من المرارة وتقول بأن النظام يستغل هذا الموسم الديني كيما يبيّن للعالم بأنه حامي الحرمين، وأنه الساهر على راحة المسلمين القادمين من أجل الحج. ولكن أزمات الحج هذا العام وكل عام، تعرّي هذا الخطاب الدعائي. فقد صوّرت الدعاية السعودية الحجّاج وكأنهم جهلة أمّيون، وحمّلتهم مسؤولية الكارثة التي حصلت في مكّة هذا العام. ومع الأسف، يبدو لي أن الحاج المسلم القادم إلى مكّة كل عام، هو موضع شك وريبة! فالنظام ومؤسسته الدينية تشككان بالتزام الحاج بالتوحيد، عندما تصدر منه بعض الشعائر، والتي لا تتفق مع الأجندة السعودية، وحتى أن بعض الفكر المخالف للنظام السعودي من قبل الحاج، يعتبر جريمة كذلك، عندما تلقى مسؤولية الكوارث على الحاج نفسه!. أما مادياً، فالحج يوفر الكثير للنظام ولشريحة كبيرة من المستثمرين والمسؤولين عن الخدمات، وما توفير ما يحتاج إليه الحاج من وسائل نقل وبيع وشراء ومعاملات، إلاّ


استغلال سعودي لموسم الحج

مجالات واسعة للكسب السريع والموسمي. فعندما يتشدق النظام السعودي بتكلفة توسيع الحرم، ومدى إنفاقه على المشاريع المطوّرة لبنية مناطق الحج، فإنه يبرز وجهاً واحداً فقط للحقيقة. لماذا لا يعلن النظام في الوقت نفسه عن المدخول الذي يوفره الحج للتجار السعوديين، وأصحاب الفنادق، وشركات النقل، إلى ما هنالك من خدمات مرتبطة بموسم الحج؟! عندها فقط تكتمل الصورة بشفافية واضحة.

في سؤال حول النزعة الميكافيلية للنظام السعودي، كجزء من منهجية إدارة الدولة والمجتمع، تؤكد الرشيد بأن أي نظام يقوم على القهر، هو نظام يطبّق وصايا ميكافيلي، والتي إحداها تعتمد على مبدأ التخلّص من أصدقاء الأمس، الذين يوصلون الأمير إلى كرسي الحكم. هذا الأمير لا يستطيع أن يمارس سلطاته من دون أن يتخلّص من هؤلاء الأصدقاء، وبطريقة استئصالية عادة. وهذا ما حصل بالفعل للنظام السعودي، في طريقة تعامله مع من أوصله إلى الحكم؛ فقد اعتمد أول ما اعتمد، على قوة عسكرية قبلية، ومن ثم تم القضاء عليها، عن طريق استغلال واضح لعلماء الدين في الرياض. وبعد أن قوي هؤلاء، نرى أن النظام اليوم يحاول تقليم أظافرهم، حسب طلبه هو، وتحت مظلة تجديد الخطاب الديني؛ وهمّه أن يكسر شوكتهم، ويقلل من شعبيتهم أمام جمهورهم. ويعتمد في هذه المهمة على طيف كبير من الكتّاب الليبراليين، وحتى الإسلاميين الذين يطمحون إلى مناصب تخوّلهم أن يصبحوا هم المؤسسة الدينية الجديدة. أرجو أن يتذكر هؤلاء نصائح ميكافيلي، التي لا ترتبط بحدود الجغرافيا والثقافة المحلية، بل هي معممة على كافة الثقافات، لأنها تصف السلطة المطلقة، والتي تمارس بالشكل نفسه، في كل مكان رغم اختلاف الثقافات المحلية.

وحول تجديد الخطاب الديني السلفي بخاصة، ترى الدكتورة الرشيد بأنه لا يوجد اليوم مجدّد ديني في السعودية له ثقله الفكري في الثقافة الدينية. كل ما عندنا هو حالة تشظ وشرذمة، يدخل فيها العلماء في صراعات جانبية، نتيجة استقطابهم من قبل السلطة السياسية. فيعتزل عالم ما الدعوة، ويكتب قصيدة ويعود عن قراره، بعد تدخّل أمير. ويصدر عالم أخر فتاوى حسب الطلب، أي نتيجة تدخّل السلطة مرة أخرى. فأي تجديد للخطاب الديني سيحصل في ظل هذا الوضع المزري! الخطاب الديني يتجدد عن طريق علاقة ديالكتيكية مع الواقع السياسي والاجتماعي.

وفي قرائتها الاجمالية للواقع السياسي الراهن في السعودية، تتوقع الدكتورة الرشيد بأن الوضع لن يستقيم عن طريق مراسيم ملكية، وتشرح ذلك بالقول: اليوم، الطفرة الاقتصادية شغلت أطيافاً كبيرة وكثيرة في المجتمع. النظام السعودي يتبنى سياسة "الاقتصاد هو الحل"، وكأنه بذلك يروّج لمقولة " المال أفيون الشعوب". النظام في السعودية يشتري الوقت.. ولن يستقيم الوضع، إلا إذا انخرطت الشرائح الشعبية في مشروع الاصلاح. ولكن يجب على هذه الشرائح، أن تعرف أولويّاتها. ربما أنها تطمح فقط، إلى أن تعيش حياة رغيدة ورفاهية، ولا يهمّها المشروع الاصلاحي السياسي، وهذا خيارها يجب أن نتقبّله وأن نحترمه. ولكن هل يا ترى، ستعمّ الطفرة، وستوزع الثروة بشكل يصل إلى تلك المجموعات المهمّشة في داخل المدن السعودية، وإلى أطراف البلاد في الشمال والجنوب؟ هل سيرضى الجميع أن يكونوا ماكينة استهلاكية تجترّ منتجات الغير، وهي نفسها غير قادرة على الانتاج؟!

يا فرحة ما تمّت

حريق في هامش الحرية

لا يبدو أن الحرية المأمولة في عهد الملك الاصلاحي جداً ستكون بخير، رغم كل جرعات التفاؤل المتدفقة من زوايا عديدة. فقد إمتدت ذراع الرقيب والحاجب الى القريب قبل البعيد، فقد تم حجب موقع الوفاق الالكتروني، المقرّب من وزارة الداخلية، كرد فعل على جرأته في نقد مدينة الملك عبد العزيز الالكترونية المسؤولة عن مراقبة الشبكة العنكبوتية، حول إجراءاتها الرقابية الصارمة، وقد سبق أن حجب موقع إيلاف، المقرّب من الامير عبد العزيز بن فهد، لنشره مواد ذات طابع نقدي، كما طال قرار الحجب عشرات المواقع الالكترونية، فيما بقيت المواقع المتطرّفة صامدة تحظى بالمباركة، لأنها تطري الامير صباح مساء.

لم يتوقف مسلسل الحجب والاغلاق الذي تديره وزارة الداخلية، وكان اغلاق منتدى طوى قبل عام ونصف، تمهيداً لاعتقال الرموز الاصلاحية قد فتح الباب على مصراعيه للبدء بحملة إغلاقات متتالية لمواقع يلتقي فيها أصحاب الرأي والضمير ويبثون فيها هموم الوطن، ويرسمون عبرها آمالاً عجز الفضاء الرحب في بلادهم أن يحتمله. فبينما رحل سكان (طوى) الى (دار الندوة) بعد أن أعيتهم الحيلة في إخراج نفثات مخنوقة في صدورهم، تنبّه الامير نايف وابنه الامير محمد الى أن داراً جديدة قد إستوطنها الطواويون، بعد أن ضاقت عليهم الارض بما رحبت، فصدر في الحادي والعشرين من ديسمبر الماضي قرار بإغلاق (دار الندوة)، التي فتحها صاحب موقع (إيلاف) الالكتروني الاستاذ عثمان العمير، لاستيعاب اللاجئين الذين أخرجوا من ديارهم حذر الموت. ومع أن مالك (دار الندوة) بنزعته الليبرالية المخضّدة سياسياً، حاول أن يتفادى الوقوع في محذورات الحجب، فوضع قيوداً على النشر بما يحول دون المساس بالغشاء المقدّس للعائلة المالكة، الا أن ذلك لم ينجيه من عذاب أليم. وحتى لا تكون الهزيّمة شديدة المرارة عليه، بعد أن خاض العمير معركة مع جماعة الساحات بهويتها السلفية الصارخة وربحها وكادت أن تودي بزوال الساحات بمن عليها، خفّف الاستاذ العمير من وقع الهزيمة، فأحال من قرار الاغلاق الى تعليق، بداعي الصيانة السنوية التي إستمرت حتى الآن، فيما تبخّرت آمال الندويين من عودة الدار الى الحياة، تماماً كما فقدوها حين كانوا طواويين أول مرة قبل تفتح دار الندوة أبوابها أمامهم لتمتص الفائض الحواري الذي لم يستكمل حلقاته.

إحتجبت طوى ولحقتها دار الندوة وسبقها إغلاق منتدى الصحفي الالكتروني ومنتدى إيلاف وإنضموا جميعاً الى قائمة طويلة من المنتديات المحجوبة والمغلقة، بعد أن كانت قنوات التعبير المتاحة لشريحة واسعة من المثقفين وأصحاب الرأي ممن لم يجدوا مساحة متاحة للتعبير في وطنهم، الذي يعلوه قائد إصلاحي وعدهم بالحرية فجاءهم الاستبداد من حيث يعلمون ومن حيث لا يعلمون. ومن الغريب، أن قرارات الحجب والاغلاق تتم بصورة مكتومة، فلا يعلن عنها بل تصدر وتنفذ بصمت، وبدون صرخة إعتراض أو ألم، فقد توقّف زئير طوى وحبس القطر عن دار الندوة كما هدّمت صوامع أخرى على رؤوس أصحابها، ورحل حتى الاشباح المتحاورين عن تلك الدور الخربة، فيما كانت منتديات حوارية تتقلب في التطرف على اليمين والشمال مطمئنة الى أن من يقبعون في المدينة الالكترونية رفقاء درب أو حلفاء أو متسامحون!

يحمّل كثيرون ابن وزير الداخلية الامير محمد بن نايف مسؤولية الاغلاقات وعمليات الحجب المتواصلة ضد منتديات حوارية نشطة تحتضن طيفاً متنوعاً من المثقفين والناشطين الحقوقيين والفاعلين السياسيين، فهو مسؤول عن مصادرة الحرية على الشبكة العنكبوتية. ولذلك يلجأ المواطنون الى وسيلة أخرى للنفوذ من ستار الحجب المفروض على مواقع الانترنت عبر ما يعرف بالـ (بروكسي)، وقد أتقنت بعض المواقع صناعة بروكسيات يومية للهروب من الغطاء الرقابي المفروض.

في الخامس والعشرين من فبراير الماضي أصدرت وزارة الاعلام قراراً بإغلاق صحيفة (شمس) الناشئة من مؤسسة الحياة التي يملكها الامير خالد بن سلطان، بعد نشر الرسوم التكهمية بحق النبي محمد صلى الله عليه وسلم وبجانبها مقالات تحث السعوديين على إتخاذ إجراءات شعبية ضد الدنمارك، كما نشرت قبل ذلك فتوى الشيخ عبد العزيز آل الشيخ يبيح فيها نشر الرسوم بغرض (إظهار القبح)، أي قبح الفعل الذي إقترفه راسم الكاريكاتيرات التهكمية من أجل تأليب المسلمين ضد هذا الجرم.

ولكن مصادر أخرى، بحسب ما نقله موقع إيلاف، ذكرت بأن قرار ايقاف الجريدة جاء على خلفية قيام مجموعة من رجال الدين السلفيين بتقديم شكوى على الجريدة لمسؤولين كبار في الحكومة تتضمن ملفاً لمختارات من مواضيع نشرتها الصحيفة إعتبروها خروجاً على التقاليد الاسلامية المحافظة.ب

لقد بزغت (شمس) في أجواء الخطاب الاصلاحي للملك عبد الله، والذي وجدت فيه فرصة مناسبة لتجسيد مفردة حرية التعبير في خطاب الملك، الذي لم يترجم الى سياسة إعلامية جديدة أو قرارات عملية متّبعة من قبل وزارة الاعلام فضلاً عن وزارة الداخلية صاحبة اليد الطولى في تقرير مصير الحريات العامة، وعلى رأسها حرية التعبير.

وبالرغم من أن المعرض الدولي للكتاب في الرياض حاول أن يعدّل صورة وزارة الاعلام التي تقلّص دورها الرقابي على الكتب المعروضة في مربعات دور النشر، حيث قيل بأن ثلاثين عنواناً فقط طالها قرار المنع، الا أن هناك تخوّفاً من أن يؤدي رد الفعل الغاضب من قبل الاتجاه السلفي المتشدد سواء فيما يرتبط بفسوحات الكتب المعروضة، أو الندوات الثقافية التي عقدت على هامش المعرض الى تشديد الرقابة الاعلامية وفرض المزيد من القيود على حرية التعبير، بعد أن خرج الغضب السلفي عن عقاله خلال الندوات، بما إشتمل عليه من مواجهات كلامية تعرّض خلالها وزير الاعلام إياد مدني الى سيل إنتقادات واسعة واتهامات، فيما طالب بعض المشايخ بإقالته. إشارات منذرة بإشتعال حريق في هامش حرية التعبير قد تصبح واقعاً بدعم من وزارة القمع والتنكيل.

مع فقاعة الأسهم مرة أخرى

توقعنا في العدد الماضي سقوطاً مريعاً لسوق الأسهم السعودية، واخترنا الموضوع عنواناً للغلاف.

ولم تمضِ سوى أيام حتى بدأ السوق بالهبوط والإنحدار.

قيل في البداية انها عملية تصحيح لازمة لمسار الأسهم السعودية التي تضاعفت مكررات ربحها الى أرقام قياسية لم تعرفها سوق أسهم عربية أو أجنبية! حتى أن إحدى الشركات الخاسرة ارتفعت خلال سنة واحدة بما نسبته ١٣٠٠٪!

ولكن التصحيح تحوّل الى ما يشبه الكابوس أو الكارثة، فقد مضت أيام وأيام والمؤشر يخسر كل يوم حدوده القصوى من النقاط المسموح بها.

وضجّ الناس. وبدأوا يطالبون بتدخل الحكومة!

بعض المواطنين خرج عن سويته وقام بأعمال غير طبيعية!

وبعضهم أدخل المستشفيات نتيجة الذبحات القلبية.

وبعضهم ارتفع ضغط دمه، وساءت حياته الخاصة والعامة.

وبعضهم قام بالقتل! وبعضهم مات بالذبحة!

كان الغضب المتوقع أن يتحوّل باتجاه الحكومة.. وكان في طريقه للإتجاه نحو ذلك، وقد بدأت الإشارات الصريحة والشتائم تتوجه الى الرموز الكبيرة، وليس فقط الى هيئة سوق المال (الحكومية) التي تتولى تنظيم سوق الأسهم.

الحكومة خشيت من التداعيات السياسية، في وقت حفلت الأخبار بمظاهرات في الأردن والكويت لذات السبب: انحدار سوق الأسهم في ذينك البلدين!

ماذا تصنع الحكومة؟

الصحيح ان لا تتدخل، فليس من مصلحة السوق على المدى البعيد ان تتدخل.

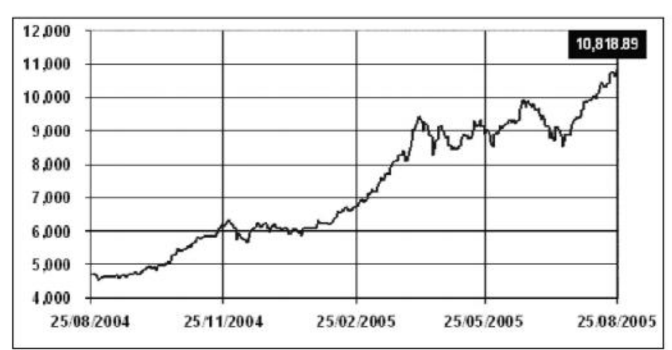
وقد أعطت اشارات بهذا المعنى على لسان وزير التجارة الذي قال بأن الحكومة لن تتدخل. وأضاف بأن أحداً لم يطلب من الحكومة أن تتدخل للجم حركة السوق التي لم تكن تتوقف عن الإرتفاع. فلماذا يطلب منها الآن التدخل؟

كلام صحيح!

لكن التداعيات السياسية بدت مخيفة لدى المسؤولين، فتدخلوا وهم غير واثقين من ان عملهم سيؤتي ثماره، حيث تراجع السوق من أكثر من ٢١ الف نقطة الى حدود ١٤ ألف نقطة (حدود ٣٥٪).

طلب الملك عبدالله من الوليد بن طلال أن يعطي بعض التصريحات، وأن يتدخل بفلوس الأمراء فيشتري أسهماً تحرك السوق، واعلن أنه سيستثمر في السوق المحلية بين ٥-١٠ مليار ريال. وكان ذاك كافياً لانطلاق المؤشر الى الأعلى، فبعد أن تراجع في الجلسة الصباحية الى حدوده القصوى (٥٪) عاد وصحح فزاد الى حدوده القصوى (٥٪) في أقل من ساعة!

واجتمعت وزارة المالية مع بعض المستثمرين لتطمينهم، ودفعتهم لإعلان ثقتهم بالسوق، والتقى الملك مع الوزير وآخرين في نفس يوم تصريحات الوليد بن طلال الى العربية، وأعلن في ختام اللقاء أن الملك أمر بأن يُسمح للمقيمين بالشراء المباشر من سوق الأسهم السعودية بغية تحفيزه، كما طالب بتجزئة السهم لتحقيق ذات الغرض.



كلا الأمرين أديا الى ارتفاع مؤشر الأسهم السعودي من جديد، لعدة أيام متتالية (حتى الآن).

ويبدو أن المستثمرين الذين كانوا يبحثون عن أي أحد يشتري اسهمهم فلا يجدون، غيروا رأيهم فصار الطلب عاليا، وحلق بالمؤشر من جديد.

وعادت حليمة الى عادتها القديمة!

فتصحيح التصحيح! أخذ المؤشر الى قريب من معدلاته السابقة، أو بدا هكذا. وهذا يعني يا جحا لا رحنا ولا جينا.

يبدو أن عقلية المواطنين عادت الى ذات اللعبة المقامرة القديمة، ولكن مع استبدالها من أسهم المضاربة الى الأسهم القوية التي كانت هي الأخرى ذات أسعار مرتفعة بلا مبرر.

بمعنى آخر، فإن السوق السعودية إن لم يتعلم المستثمرون فيه درساً مما جرى في مايو من عام ٢٠٠٤، وفي فبراير ٢٠٠٦، فإنهم لن يتعلموا قبل أن يتحطم السوق على رؤوسهم.

هناك بين المحللين والمستثمرين من يتوقع سقطة أكبر للسوق السعودية خلال الأشهر القادمة، تفتق فقاعة الهواء الى الأبد.

اقتصاد

رد على سعد الراشد:

ما هي هويتكم لنعرف هويتنا؟!

كان من المتوقع أن تثير دراسة الدكتور مي يماني حول (مهد الإسلام.. البحث عن الهوية الحجازية) امتعاضاً شديداً لدى الطبقة النجدية الحاكمة وأذيالها. فالدراسة هي جهد خمس سنوات من البحث نالت عليه درجة الدكتوراة من جامعة أوكسفورد عام ١٩٨٦، فكانت أول سيدة سعودية تنالها من تلك الجامعة العريقة.

ولأن الكتاب يمثل دراسة انثروبولوجية عميقة، فإن تأثيره وصداه أقوى بكثير من أي مقالة عابرة في الصحافة، وكذلك فإن الردّ على الرسالة/ الكتاب يتطلب جهداً من متخصصين لنقدها والإضافة عليها. فلا يمكن أن يأتي أحدهم ويلغي تأثير الكتاب بقراءة سطحية، صحافية، خديوية (موالية). ولا يمكن أن يبقى أثر الردّ ما لم يتم التقعيد النظري له، وتفنيد القاعدة النظرية التي اعتمدتها مي في بحثها. باختصار، فإن الرد على دراسة تطلبت خمس سنوات من الجهد في أعرق الجامعات البريطانية، بحاجة الى أمرين: أحدهما يتعلق بالشخص المناسب للرد، أي يكون مختصاً في موضوع البحث ومنهجيته لكي يكون مدركاً لأبعاد الرد ووفق الأصول العلمية التي يمكن التحاكم اليها. والثاني، يتطلب جهداً زمنياً، فلا يمكن الرد على بحث مطول كهذا الذي قامت به مي يماني في خمس سنوات، أن يحاكمه شخص غير متخصص في ظرف شهر أو شهرين.

النجديون المقهورون من البحث، ومن ضمنهم الطبقة الحاكمة، لا يواجهون مباشرة، فلديهم أيادي ذيلية تقوم بالمهمة، ليجلسوا هم خلف الستار يديرون الهجوم المضاد بأي وسيلة كانت. وقد حدث هذا مع الشيخ أحمد زكي يماني والد مي قبل بضعة أشهر، حيث جنّدت العصابة النجدية زمرها في الداخل والخارج لتسقيطه وتكفيره وإخراجه من الملّة (كما هي عادة الوهابيين الغلاة). وحين ظهر كتاب مي باللغة الإنجليزية أول الأمر، وتمّ استعراضه في موقع الجزيرة نت، حرّك آل سعود وحلفاؤهم النجديون، أحد الحجازيين ليكتب ضدها مقالة مطولة (خديوية) في جريدة (خديوية) ليقول بأن د. مي لا تمثل الحجاز، وأنه موال للنظام القائم، وكأن الكتاب البحث مجرد أداة سباق بين الموالاة والمعارضة في الحجاز، في حين أنه يناقش موضوعاً علمياً يتركز على (ملامح الهوية الحجازية). فعلى هذا الأساس يفترض النقاش والجدل العلمي، وليس على أساس الموالاة والمعارضة، ولا على أساس المحاكمة الشخصية، ولا على التخوين والتآمر، التي هي من عادة آل سعود وحلفائهم في ردودهم على كل أمرٍ ينشر ولا يعجبهم!

الآن جاءنا كتاب للدكتور سعد بن عبدالعزيز الراشد يفصح عن هويته في عنوانه: (هويتنا، ومغالطات مي يماني). فلم يتحدث عن تلك الهوية (مضاف اليها الـ نا) ولم يأت بشيء ذي قيمة ويوضح المغالطات المزعومة. وقبل الدخول في مناقشة الردّ هناك ملاحظات عامة نسوقها قبل قراءة النقد الموجه لبحث الدكتورة مي يماني.


ماذا في الكتاب

يتكون الكتاب من ٩٨ صفحة هي على النحو التالي:

البدايات والمحتوى ـ ٥ صفحات
مقدمة ـ ٢ (صفحتان)
تعريف بالمملكة ـ ٩ صفحات
الحملات الإعلامية الجائرة على السعودية: مي يماني نموذجاً ـ ٩ صفحات
عرض كتاب مي يماني ـ ١٩
وقفات مع الباحثة مي يماني ـ ١٧ صفحة
كلمات من التاريخ ـ ٢٩ صفحة
الهوية التي تبحث عنها مي يماني ـ ٥ صفحات
الخاتمة ـ صفحة واحدة
المراجع والسيرة الذاتية للمؤلف ـ ٧ صفحات


مي يماني

ومع أن حجم الكتاب لا يعكس بالضرورة قيمته، لكننا نود توضيح أن الـ ٩٨ صفحة تحتوي على قدر قليل من النقاش المتعلق بموضوع الكتاب، فالكتاب يمكن تصنيفه من جهة المحتوى على النحو التالي:

ـ عدد الصفحات التي تشكل مقتطفات كبيرة شعراً ونثراً من كتب وغيرها استحوذت على أكثر من ثلاثين صفحة، أي ما نسبته ٣٠٪ من الكتاب. وهذا أمرٌ غير مسبوق أن يصبح نحو ثلث الكتاب مجرد نقولات نصيّة من كتاب أو متحدثين آخرين، خاصة وأن المؤلف يطعن في علمية د. مي يماني، ولم يصفها بأنها دكتورة الى جانب إسمها، وكأن الدكتوراة التي تمنحها جامعة الأمام أقوى من أوكسفورد!

ـ اعتمد الكتاب في كثير من صفحاته على الصور، وعلى مقتطفات (ولائية) من كلام ملوك آل سعود، لا علاقة لها بالبحث من قريب

أو بعيد، أي أنها ليست جزءاً من نسيج الردّ على دراسة د. مي يماني. وتبلغ مساحة الصور فيما تبقى من الكتاب نحو ٤.٥ صفحات أي ما نسبته ٤.٥٪ من حجم الكتاب. ولا تخلو الصور من (شخصنة) خاصة صور مي التي وضعها من الإنترنت وهي تحمل كتبها في أوكسفورد. وكذلك صور بعض الأشخاص والمؤلفات بل وصور طبيعية جغرافية!

ـ ويغرض حصر حجم مادة الكتابة التي أتعب المؤلف نفسه في تأليفها، هناك صفحات لا تُحسب، كالصفحات البيضاء أو الشكر والتقدير، والمحتويات والسيرة الذاتية، وهذه تمثل في مجموعها ٨ صفحات، أي ٨٪ من مجموع صفحات الكتاب.

ـ هناك مواد لا لزوم لها، أخذت حيّزاً من الكتاب بلا فائدة. مثل ذلك ما جاء تحت عنوان (المملكة العربية السعودية: الجغرافيا والتاريخ). فهذا الكتاب موجه للسعوديين أولاً وأخيراً، وحتى الباحث لا يجد متعة في قراءته، كونه يتضمن معلومات لا فائدة منها مباشرة في البحث، كخطوط الطول والعرض وحدود المملكة وانتشار رسالة الإسلام، وطوبوغرافية المملكة من جبال وهضاب وصحارى. بل حتى تاريخ آل سعود صار من المكررات، ولا يفيد كمقدمة للبحث، فضلاً عن الحديث عن بعض التنظيمات الإدارية وما أنجزته الحكومة من إصلاحات! سياسية كنظام مجلس الشورى والمناطق وما أشبه. بل ما فائدة عرض انجاز الحكومة في التعليم وسياستها الخارجية واقتصادها وغير ذلك من الكلام الدعائي، ما فائدته في الرد على مي يماني؟ لقد استغرق هذا الكلام البعيد عن موضوع البحث نحو ١٠ صفحات أي ١٠٪ من الكتاب.

ـ وإذا ما لاحظنا أن عرض كتاب د. مي يماني (بالرغم من قصوره) استغرق ١٩ صفحة، فإن كثيراً مما جاء في العرض لم يرد عليه المؤلف، فكان تعريفاً بالكتاب، ولكن النقد كان أقلّ من التعريف وهو ١٧ صفحة فقط (مع الصور والولائيات الملكية!).

وباختصار شديد، فإن حجم المادة التي تناقش مباشرة بحث د. مي لا يزيد عن ٢٤ صفحة (بدون الصور). هذه زبدة الكتاب.

الرد الكلي جاء في ٢٩ صفحة فقط أي في حدود (٧٠٠٠ كلمة فقط). وهذه السبعة آلاف كلمة تحوي الكثير من المطبّات والولائيات المسعودة!، والتي سوف نناقشها فيما بعد.

من هي مي يماني ؟

هذا التساؤل ورد في بدايات كتاب او كراس سعد الراشد فكان عنواناً. وسوف نتساءل فيما بعد: من هو الراشد، وكيف يعرض نفسه والآخرين. لقد أراد المؤلف (شخصنة) المسائل. فبدل أن يتوجه الحديث الى موضوع الدراسة ونقدها، فإنه حوّلها الى نقد شخصي لـ د. مي، فهو ابتداءً يقول (لا بد من أن أشير الى أن السيدة مي يماني قد عاشت معظم حياتها خارج المملكة وتحصلت مؤخراً على شهادة الدكتوراة من جامعة أكسفورد، وتعمل حالياً في المعهد الملكي للشؤون الدولية في بريطانيا، وسبق لها التدريس في جامعة لندن وجامعة الملك عبدالعزيز بجدة، ولها عدد من الدراسات المنشورة باللغة الإنجليزية. وهي إبنة معالي الشيخ أحمد زكي يماني.. الخ) (ص ١٩-٢٠).

إيحاءات التعريف تنطوي على التالي: فهي سيدة، والسيدة في مملكة الرجال لا أمر لها، وهي بالتالي كيان غير مستقلّ، بل قد تكون ألعوبة بيد آخرين، من عائلتها أو من خارجها! والسيدة في مملكة الرجال ناقصة عقل ودين، لا تشفع لها دراستها ولا علمها ولا خبرتها في الحياة، بل لا يشفع لها استقلالها بحياتها ولا ما أنجزته في حياتها. ثم تأتي قضية (عاشت معظم حياتها خارج المملكة) وبالتالي فالمقصود أنها دراسة (برّانية/ خارجية) ألفتها امرأة لا تعي ما يجري في الداخل، لأنها ليست مواكبة له، وليست لصيقة به، وبالتالي فالخارجي البرّاني لا يمكن أن يفهم المملكة كالداخلي (الجوّاني!) المتمثل في سعد الراشد. ولأن ميّ تقيم في الخارج فكتاباتها بعيدة عن الواقع السعودي، حسب ما صرح سعد الراشد مراراً وتكراراً في صفحات كتابه، مثل قوله: (يبدو أن الباحثة لا تعي ما يجري اليوم في الحجاز وباقي أنحاء المملكة من تغيير وتطوير في الفكر والثقافة)(ص ٨٧).

زد على ذلك فإن الكتابة البرّانية لمي السيدة المقيمة في الخارج والبعيدة عن الواقع ـ عرضة للتأثير من قبل (اللوبي الصهيوني!) كما أشار في مواقع أخرى، وما تكتبه مي لا قيمة علميّة له، لأنه موحى به من قبل الآخرين، بالرغم من أن مي أنهت رسالتها في منتصف الثمانينيات الميلادية من القرن الماضي، وليس (مؤخراً) كما قال! وتوحي جملة (عاشت معظم حياتها في الخارج) بأن (السيدة) لا تلتزم بقوانين ولا أخلاقيات المجتمع السعودي! فمن يقيم مدّة طويلة في الخارج يخرج عن السياق العام (الصحيح!) في المملكة، وبالتالي هو لا يمثلها ولا يتمثلها في حياته الخاصة، وعليه فإن (السيدة البرّانيّة) تُحاكم في كتاباتها الى كونها سيدة وتعيش في الخارج، وهذه هي الرسالة الأولى.

ولذا يقول المؤلف في موقع آخر: (هل تستطيع الباحثة مي يماني وهي التي تبحث عن هوية عربية للحجاز أن توفق بين ثقافتها الشرقية وعاداتها الأصيلة وبين اسلوب المعيشة في دول غربية؟!)(ص ٩٠). وكان يجب أن يضيف: (مثلما وفقت الى ذلك سيدات نجد كما عرضتهن رواية بنات الرياض). ويقول في موقع ثان: (لم تكن المملكة بالدرجة الأولى بمأمن عن الحملات الإعلامية المغرضة فتعاملت معها من واقع المسؤولية وتركت الحكم لمواطنيها الصالحين الذين لم تكن تنطلي عليهم الأفكار الوافدة أو التي يروج لها في الخارج) (ص ١٦). ثم يعمد الى نصحها: (ومن باب المناصحة للسيدة مي يماني أقول: إنه إذا كانت لديك الغيرة على الحجاز وتاريخه وتراثه فإنه ليس من المصلحة لك الإرتماء في أحضان وسائل الإعلام الغربية واستمراء الثرثرة بهدف تشويه صورة المملكة العربية السعودية وزرع الأحقاد والكراهية، وتذكري ـ إن كانت الذكرى تنفع معك ـ أن المرأة السعودية الصالحة هي التي سلكت طريقها نحو العلم والمجد.. الخ)(ص٨٨). فهل هذا بحث علمي، أم نقاش شخصي، بين متعالم يدافع عن آل سعود ولا يفقه موضوع رسالة دكتوراة، وبين (سيدة) استطاعت قضّ مضاجع آل سعود وأذنابهم بما لم يقدر عليه معظم الرجال في (مملكة العبيد)!

وزيادة على ذلك، يذهب المؤلف الى الإمعان في الشخصنة حين يقول: (حسب ما نعرف ان الباحثة عاشت حياة مرفهة ولم تستوعب ضنك الحياة والمعاناة التي عاشتها الجزيرة العربية وخاصة الحجاز... قبل توحيد المملكة)(ص ٤٩). فهل هذا يعني أن كل مواطن عليه السكوت وتذكر أنه قبل أن يأتي آل سعود قبل مائة عام أن الوضع لم يكن جيداً تماماً؟ لماذا لا نرى مثل هذا الخطاب الغبي في الدول الأخرى، ولماذا لا يتساءل الكاتب: لماذا يصرّ الناس على العودة الى ما قبل مائة سنة؟! لماذا يصرون على هوياتهم الخاصة بعد قيام الدولة بمائة سنة؟! لماذا يفكر كثيرون أن مصلحتهم (المادية والأمنية والشخصية) تقتضي العودة الى الماضي والإنسلاخ عن حكم آل سعود؟! كان على سعد الراشد، أن يجيب على هذا السؤال، بدل أن يقنّن التفكير والكتابة على المواطنين بحيث يصبح الغني غير مؤهلاً للكتابة، لأنه لا يشعر ولا يحسّ ولا يفهم! وإذا كان الأمر كذلك، فليُنزل أسياده آل سعود الى الأرض، بدل أن يبقوا طبقة ملائكية، ليشعروا بما يشعر به الناس، وليحلّوا مشكلاتهم.. فهؤلاء الذين لا

علم لهم ولا ثقافة هم الذين يديرون بلداً كل معرفتهم به أنهم أخذوه بالسيف، ولازال السيف بيدهم كما يقولون دائماً!

ولكن.. من هو سعد الراشد؟

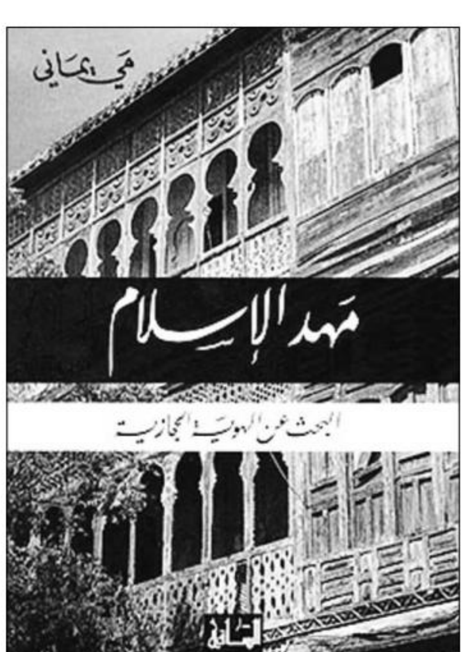
الكاتب من منطقة الجنوب، وآل سعود كما قلنا يختارون من يرد على معارضيهم، ولن نستغرب كتابات أخرى تظهر في المستقبل، نتمنى أن تكون أكثر علمية من كتابات غير الراشد هذا. والكاتب متخرج من جامعة ليدز ببريطانيا في (الآثار الإسلامية).. تلك الآثار التي اصبحت أثراً بعد عين ولم يتبق منها سوى أقل من ٥٪ والباقي جارت عليه يد الوهابية وآل سعود تدميراً واستئصالاً. وكان حريّاً بالكاتب أن يدافع عن هذه الآثار الإسلامية بحكم تخصصه، ويسعى للدفاع عنها والتعريف بها، وهو أمرٌ لم يفعله ـ حسب سيرته الذاتية التي نشرها. وبدلاً من ذلك، انقضّ على ميّ يماني في موضوع ليس من اختصاصه أصلاً، ولا يفقه فيه كما هو واضح من الكتاب نفسه، بل دافع عن الوهابية بالإسم وعن أفعالها، كما دافع عن أولياء أمره الأمراء.

من خلال سيرته الذاتية يتبين أنه مقرب من السلطة من خلال مشاركاته ومساهماته ومناصبه في الجامعة وخارجها، وقد أصبح وكيل وزارة للآثار والمتاحف بوزارة التعليم، وهو من خلال سيرته متخصص في الدعائيات الإحتفالية لآل سعود وتاريخهم، الأمر الذي دفعهم لمنحه وسام الملك عبدالعزيز من الدرجة الأولى. ويقول مقربون منه أنه يطمح لأن يصبح عضواً معيّناً في مجلس الشورى في دورته القادمة. ولعلّ هذا الكتاب يصب في ذلك الغرض.

والرجل يفتعل وطنيّة كاذبة فيقول عن نفسه بدون مناسبة: (ولا بد أن تعرف السيدة مي يماني أني أنتمي لهذا الوطن الكبير المملكة العربية السعودية، وأنني عرفت سهوله وجباله وصحاريه وأوديته وبحره وشواطئه وحرّه وقرّه وصيفه وشتاءه وشعبه وناسه، وحياته الإجتماعية والثقافية والإقتصادية والعلمية..... وهذا فضل من الله سبحانه وتعالى أن أعرف وطني ونموه وتطوره وازدهاره منذ أن فتحت عيني على الدنيا وفي ذاكرتي أشياء وأشياء ليس هذا مكان سردها. ولكن الشيء الذي أعيه أن الملك عبد العزيز بنى وأسس دوله... وأرسى قواعدها على الحق وخلف قيادة وشعباً أمينين على وحدة الأمة والوطن)! (ص ٢٣-٢٤).

لماذا يريد من د. مي أن تعرف هذا الطنطنة، ومدعى الوطنية الكاذبة؟

وهل كانت مي قد سمعت بك أصلاً، أم أنك تريد أن تحدد موقفك ابتداءً؟ الموقف معروف من عنوان الكتاب، أما زعم الوطنية ومعرفة المملكة بكل تفاصيلها العلمية والثقافية والإقتصادية والإجتماعية وغير ذلك من المزاعم، فإن من يتجرأ أن يقول ذلك فهو (جاهل) أياً كان موقعه، ولا يحظى بتواضع العلماء، فما بالك بالمنافقين الأفاقين. ولعل كتابك هذا يكفينا معرفة بمستواك العلمي ومعرفتك الموسوعية بكل شيء عن البلاد وأهلها وجغرافيتها وطبوغرافيتها وغير ذلك من الكلام الرخيص!



هذا الرجل خريج بريطانيا بشهادة دكتوراة، وهو هنا يتحدث عن شخصه وهناك يشتم شخص مي، ثم يأتينا في أكثر من موقع ليتحدث عن أنه يكتب بدون تحيّز أو تعصّب! بل أنه يطعن في علميّة مي، وكأن كتابه (الزبالة) يدخل في خانة (العلمية) أو يشمّ ريحها!. ومما يزيد الأمر استغراباً من أكاديمي مثل سعد الراشد، أنه لم ينصب نفسه مدافعاً عن الوهابية وآل سعود، وليس فقط فشل في تقديم نقد صلب لكتاب مي يماني، بل أنه حرّض عليها الآخرين، قرّاءً وكتّاباً. يقول: (الباحثة قلبت المفاهيم والتقاليد والآداب العلمية بجعلها الحق باطلاً والباطل حقاً مما أفسد عملها وجعل هذه الدراسة بلا هوية. هذه هي وجهة نظري الشخصية واترك لأهل الحجاز الشرفاء من دارسين وباحثين وأدباء وكتاب أن يبدوا رأيهم فيما تضمنته دراسة مي يماني من أفكار وطروحات، وقد حرصت أن أعرض للقارئ بعض النقاط الواردة في فصول الكتاب حتى تكون الأمور واضحة وجليّة دونما تعصّب أو تحيّز)(ص ٢٣).

أترى أن علمية أوكسفورد تقبل بالدراسات التافهة كتلك التي تمنحها جامعات السعودية وفي مقدمتها جامعة الإمام الوهابية؟! أترى أن آل سعود سيسمحون بنشر مقالة أو بحث أو ردٍّ يتضمن تأييداً لما كتبته مي يماني ولو كان مجرد (شقّ كلمة)؟!

بالطبع فإن المؤلف الأكاديمي العبقري لا يريد (إبداء رأي) فيما كَتب، بل يريد شتماً على غرار ما فعل هو، ولذا امتدح من كتب ضد مي، حتى وإن كانت كتابته لا علاقة لها بالموضوع، وقال: (تصدى بعض الباحثين من أبناء الحجاز الشرفاء بالرد على جانب من الأفكار التي روجت لها مي يماني وهو إحياء الإحتفال بالمولد النبوي) (ص ١٩). فهل كتاب مي محوره المولد النبوي؟! وهل كتبت مي كتابها عن المولد من زاوية دينية باعتباره حلالاً أو حراماً؟ إن الغبي هو الذي لا يفهم المغزى من الكتاب، والأغبى ـ خاصة إذا كان أكاديمياً ـ هو الذي يمتدح أمراً في غير موقعه، ويقحم نفسه في قضايا أكبر من ان يتحمّلها دماغه!. لقد بحثت مي موضوع المولد باعتباره طقساً يمس أحد مكوّنات الهوية الثقافية الحجازية، فالحجازيون يختلفون في هذا الأمر عن النجديين لأنهم لا يمارسونه. ولم تناقش حليّة الموضوع أو حرمته، وإن أشارت الى منع الإحتفال من قبل الوهابيين وتأثير ذلك على الهوية الحجازية. أما النقاش الديني في موضوع الإحتفال فليس من اختصاص كتاب مي، ولا يفترض أن يكون من اختصاص كتاب الراشد أيضاً. مع العلم أن معظم المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها يحتفلون بالمولد النبوي، وحسب الراشد المتطفل على الوهابية أن يعلم بأن الوهابيين أقليّة في هذا العالم، لا يقبل

أحدٌ بتحريمهم للمولد، حتى في داخل السعودية فإن القائمين بالإحتفالات في المولد من حيث العدد أكثر من عدد الوهابيين أنفسهم!

علمية البحث وضحالة الرد

لا أظن أن أحداً يستطيع الطعن في جامعة أوكسفورد من جهة علميتها. فما بالك أن يأتي هذا الردّ من شخص درس في بريطانيا ونال شهادة الدكتوراة منها، أي من جامعة أقل بكثير من جامعة أوكسفورد. فضلاً ان ياتي الطعن في البحث وعلميته من أوباش جامعة الإمام، وخريجي الدراسات الوهابية الذين نال الكثير منهم درجة الدكتوراة بأسهل من شرب الماء. وقد نشرنا في عدد سابق نموذج لرسالة الدكتوراة من إحدى جامعات السعودية الدينية.

أن يأتي خريج من الغرب، يعرف ماذا تعني أوكسفورد، ويعرف الشروط العلمية للأبحاث، ثم يصنف البحث بأنه لا قيمة علمية له ولم يقدم إضافة! إذا كان هذا هو موقف الراشد الحقيقي فلماذا تكلف الكتابة عن أمرٍ تافه، وأشغل نفسه بكتاب لا قيمة له، بل لماذا يحرض الآخرين على الكتابة ضدّه إن كان البحث لا قيمة له؟ وهل جامعات الغرب الكبرى بهذه الضحالة التي تقبل بأي كلام دون استيفاء المواصفات العلمية؟ من يقول هذا إما جاهل أو متجاهل، بمعنى متغابي، ونحسب أن الراشد جمع الإثنين في ردّه!

بحث مي استكمل في منتصف الثمانينيات الميلادية كما قلنا، أي قبل ١٥ عاماً من أحداث سبتمبر، وقبل أن تظهر الكتابات المعادية لآل سعود بعد تلك الأحداث. في ذلك الوقت لم يكن هناك حسّ مؤامرة، فآل سعود والغرب كانوا (سمناً على عسل). وكانت السعودية تشترى مقاعد الدراسات الجامعية، وتشتري الصحف وتشتري الأشخاص كما الحكومات، وكان النهب قائماً ولازال. بمعنى آخر، لم يكن بحث مي يماني في حينه يدخل ضمن عنصر المؤامرة (يحسبون كل صيحة عليهم) الذي يضخمه آل سعود وإعلامهم اليوم لأهداف سياسية لا تخفى ضد معارضيهم والمختلف معهم في الرأي. الذي طرأ هو توقيت نشر البحث فحسب. فإذا كان هذا يعدّ مؤامرة فليكن! ولم تنشر مي كتابها إلا بعد أن قررت التضحية بالعودة الى الوطن، فهي تعلم مدى احترام آل سعود للعلم وللعلمية، مثلما يحترمها ممثلهم سعد الراشد! والقليل من الرجال يمتلكون شجاعة البحث في الأصل في الموضوعات المحظورة، فضلاً عن شجاعة النشر، وليت هناك الكثيرين ممن يمتلكون شجاعتها بين رجال (مملكة العبيد) سواء في طرق مواضيع البحث الحساسة أو نشرها.

لكن لآل سعود ومخالبهم المتكسرة رأي آخر. فمن لا يمدحنا فهو ضدنا. تلك هي القاعدة، ولم يشذ الراشد عنها، بل تبعها حذو القذة بالقذة، ودخل جحر الضب الذي دخله آل سعود، وقد كان الجحر رغم ضيقه أوسع من عقل الراشد ومن هم على شاكلته.

الراشد يضع بحث الدكتوراة في سياق الحملة الإعلامية ضد المملكة، مثله مثل كتاب: مملكة الكراهية، والنوم مع الشيطان وغيرهما، وهذا من الجهل المركب على أية حال. ويتمنى لو أن هناك كتاب عرب يدافعون بلسان الغرب عن السعودية مقابل القوى الصهيونية والمتعاطفة معها. ولا شك عند الراشد أن كتاب مي يصنف ضمن الأخيرة. يضيف: (هذا الواقع المؤلم يزداد ألماً وحسرة عندما يظهر كتاب ألفته باحثة سعودية ينساق مع هذه التوجهات المشوهة لصورة المملكة العربية السعودية، ويناقش قضايا المواطنة والإرتباط الجغرافي لأرض المملكة وقضايا الهوية والإنتساب الثقافي لقيمها ومعتقداتها، ويسعى هذا التوجه الى محاولة تعدد هوياتها ليقينه بأن وحدة الهوية مهم لتحقيق الإستقرار السياسي والتطور الإقتصادي والعلمي والتقني. إلا أننا نوقن جازمين بقوله تعالى: ولا يحيق المكر السيّء إلا بأهله)(من المقدمة ص٦-٧).

فالأكاديمي العبقري ينزعج من مي لمجرد بحثت هذه الموضوعات، أما تشخيصه لهدفها (محاولة تعدد هوياتها - أي المملكة).. والصحيح بنظره أن تكون هناك (وحدة هوية). أظن هنا أن هذا الكلام - خاصة وأنه جاء في المقدمة - يمثل خلاصة الكتاب، كما يمثل خلاصة جهل المؤلف بالموضوع الذي يناقشه من أساسه. هو لا يعرف معنى الهوية، ولم يعرّفها او يحددها، ثم هو لا يتحدث عن هويّة وطنيّة، ويعتقد خطأ أن المملكة لديها هوية واحدة، وأن تعدد الهويات - وهو قائم لا يعترف به المؤلف ولا آل سعود - يجب أن يزال لأنه خطر على الاستقرار. الجمل التي أوردها عامّة، لأن الجاهل لا يكتب تفصيلاً ولا يعرف التفصيل. كان يمكنه الحديث عن الهويات الثقافية في المملكة، وهي متعددة على أية حال، وكان بإمكانه أن يتحدث عن ملامح الهوية الواحدة التي يقول بها، وهو يقصد هنا - ربما - الهوية السياسية أو الوطنية، ولكنه يفهم أمراً واحداً، أن الحديث عن هذا الموضوع خطير. وهو كذلك، ولذلك فإن كتاب مي له قيمة من حيث موضوعة الطرح الجديدة، ومنهجيته. وعلى هذا الأساس منحت رسالة الدكتوراة!

لقد كان كثيراً على الراشد أن يعترف بقيمة العمل الأكاديمي الذي قدمته مي، وقال ان الدراسة (يُنظر اليها على أنها دراسة علمية تعتمد على رؤية وهدف) ثم شرع يقدم مواصفات العمل البحثي غير المتحيز، وكيف أن مي لم توف المعايير! وكأن أحداً يطلب شهادة مثله في (الآثار الإسلامية) ليعترف بما اعترفت به اوكسفورد نفسها! وزيادة على هذا، رأى الراشد متمنياً بغباء لو أن رسالة مي تركزت على دراسة الثقافات والعادات والتقاليد في المجتمع الحجازي من وجهة نظر سيدة تنتمي للحجاز. وكأنه يقول بأن الدراسة جيّدة ولكن عيبها أنها تنطوي على أبعاد سياسية حين تمّ ربط التمايز الثقافي بالموضوع السياسي وعلاقته بالوهابية وآل سعود. ولأنها لم تفعل ذلك صارت دراستها بلا هوية حسب قوله، ولم يبق إلا أن يضع نفسه مشرفاً على د. مي يماني! ويحدد لها مواضيع النقاش.

وقد وضعت مي الملح على الجرح حين نشرت بحثها: (فقد روجت الباحثة له بطريقة لافتة للنظر وغير مألوفة لكثير من الباحثين والدارسين على مستوى العالم، لأن الأبحاث العلمية الرصينة والجادة تتحدث عن نفسها وتبرز تلقائياً في الساحات العلمية والمؤتمرات والندوات المتخصصة.. الخ) (ص ٣٨-٣٩). وهذا كلام لا يرد عليه، لأن ما قامت به مي يقع ضمن حدود دعاية الإصدار، وقد حدث ذلك مرة واحدة وفي ندوة واحدة، كما يفعل كل المؤلفين، وبينهم بعض العرب. لم يحدد لنا الراشد المنزعج طريقة الترويج اللافتة، والحقيقة فإن أفضل ترويج للكتاب هو موقف آل سعود وحمّالي الحطب لهم (أي حملة الأقلام الرخيصة). فهم دون وعي منهم يشهرون الكتاب أكثر وأكثر. أما نظرته حول الأبحاث العلمية الرصينة فهي كلام جاهل (بالمختصر المفيد) لا واقع له علمياً. وإذا كان الراشد يعتب على مي تعمّد نشرها لبحث دكتوراة، فماذا نقول عنه نفسه الذي أشرف - حسب سيرته الذاتية - على موسوعة تاريخ التعليم في المملكة في مائة عام، وهي موسوعة تفتقر الى العلمية وتميل الى الجمع، وبالتالي لا تستحق أن تكون موسوعة، لأنها لا تستهدف سوى التطبيل، كما طبل الراشد في اشتراكه في اللجنة التحضيرية للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة. فهل كان يفعل ذلك بدافع أكاديمي أم بدافع إعلامي رخيص، هدفه التقرب من السلطان

والكسب المادي؟!

المهم أن كتاب مي أُقحم ضمن منظومة التعاون مع الصهاينة ومساعدة الغرب ضد نظام الحكم الإسلامي السعودي!، وأنه طُبع بعد أحداث ١١ سبتمبر، فـ(في الأزمات الشديدة تخرج الأفاعي من جحورها وتبدأ تقذف سمومها على من حولها.... حيث كانت فرصة مواتية لاستغلال بعض من ينتمون لهذا الوطن للنيل من وحدته وأمنه واستقراره)(ص١٦). الحملات الصهيونية المسمومة ضد المملكة كما يقول آل سعود لم تقف عند حد وهذا امر غير مستغرب، كما يقول الراشد، (أما عندما ينضم لزمرة هؤلاء.. فئة ممن يعتقدون أنهم يرتبطون بتراب هذه المملكة وهويتها فهو أمر غاية في الغرابة ويحمل في طياته علامات استفهام كبيرة عن الدوافع والأهداف القريبة والبعيدة) (ص ١٧). لقد كانت (وطنيّة) الراشد ضيقة فلم تتحمل المختلف في الرأي، ولم تقف عن حدود الإتهام، بل بخل على د. مي أن يعتبرها مواطنة، فهي تعتقد أنها ترتبط بتراب المملكة! ولا غرابة في هذا، فقد أسقط آل سعود جنسيات معارضيهم، وقبل ذلك أسقطوا وطنيّة كل مصلح شريف في الداخل بنفس الحجج التي تساق ضد مي، ومن أراد فليراجع التهم التي وجهت للإصلاحيين في المحاكم، وسيرى التشابه بينها.

نقد كتاب مي

ويقع معظم النقد في الصفحات ٤٠–٥٦، وقع وضعها الراشد تحت عنوان: وقفات مع الباحثة مي يماني. لنر هذه الوقفات ـ وقد كانت تسعاً ـ ومدى علميتها وأهميتها.

الوقفة الأولى: كان يفترض في الراشد ان ينتقد منهج البحث قبل أن يذهب الى التفاصيل، فيصطاد جملة هنا وأخرى هناك ويتولاها بالتعليق الفجّ. لقد انتقد الراشد عنوان رسالة الدكتوراة ـ الكتاب وقال: (اختارت الباحثة عنواناً لبحثها بطريقة توحي بأن الحجاز فقد هويته العربية وأن هذه الهوية قد طمست من قبل حكام الدولة السعودية الذين جاؤوا للحجاز فاتحين أو محتلين وهذا ما أشارت اليه الباحثة في كتابة وذلك بوصمها حكام الدولة السعودية بأنهم غزاة محاربون أو مصطلح إخضاع والهيمنة النجدية...الخ). إضافة الى محاولتها استخدام مصطلح الوهابيين والهيمنة الوهابية والعلماء الوهابيين والوهابيين المسلمين وأن الوهابية هي دين الدولة الرسمي، والمؤسسة الدينية الوهابية والتأثير الوهابي الى غير ذلك (ص ٤٠–٤١).

كان يفترض أن يكون اسم البحث: مهد الإسلام، البحث عن الهوية الحجازية. ولكن الدراسة بلغتها الأصلية ـ وربما بدافع الخشية ـ خاصة وأن آل سعود يومها كانوا في قمة سلطانهم وشيطنتهم اختار لهجة معدلة (مهد الإسلام: البحث عن هوية عربية). وحين طُبع الكتاب باللغة الإنجليزية يبدو أن بقايا تلك الخشية لم تزل موجودة. لكن العنوان العربي للبحث كان في موقعه الصحيح، ويتناسب مع مادة الرسالة (مهد الإسلام، البحث عن الهوية الحجازية). أما أن عنوان البحث بلغته الإنجليزية يوحي بأن الحجاز فقد هويته العربية، فهذا لم يكن المعنى الصحيح الذي توصل إليه عقل سعد الراشد. وإنما يعني: البحث عن هوية عربية (ضائعة، أو مفقودة). هذا هو المعنى الدقيق في ظنّي. وإلا فآل سعود لم يضيعوا هوية الحجاز العربية، وإنما ضيعوا هوية الحجازيين وليس لغتهم، والهوية ترتكز كثيراً عن العناصر الثقافية المختلفة أكثر من عناصر الاتفاق. وفعلاً لقد طمس آل سعود تلك الهوية وخنقوها وعلى الراشد أن يثبت العكس، مادامت مي قد أثبتت وجود ذلك الطمس والتغييب. أما أن آل سعود كانوا غزاة ومحتلين او فاتحين فهو صحيح، ولازالت الدولة كلها محتلة من قبل النجديين. وكتب التاريخ التي تدرس للطلبة تفيد بأن عبدالعزيز (فتح) الحجاز، وفي السابق كانوا لا يميزون فيقولون أنه (احتل) الحجاز وغيره. فلماذا يغضب الراشد؟ وهل بإمكانه أن يصف فعل جيش عبدالعزيز، أو جيش نجد الإخواني، بغير صفات الغزو والفتح والإحتلال؟ فماذا يسميه إذن؟ ثم إن هذه العبارات بالتحديد هي المستخدمة في الوثائق البريطانية وغيرها، والتي طلب الراشد من مي أن تستفيد منها! وليراجع الراشد توصيفات الفعل النجدي الوهابي من خلال الكتب السعودية نفسها، فهو لن يجد غير هذه الأوصاف!

اما مصطلح الوهابية والوهابيين، فهو مصطلح شائع في اللغتين العربية والإنجليزية. وهو أدق وصف يمكن استخدامه في التمييز بين الفئات المذهبية. حتى وصف الوهابيين بالسلفيين غير دقيق، فالسلفية والسلفيون أوسع من الوهابية والوهابيين. فالراشد يعلم أن هناك سلفيين في مناطق أخرى من العالم العربي والإسلامي، ولكنهم لا يتبعون بالضرورة نهج محمد بن عبد الوهاب،



سعد الراشد

فالنسخة السلفية في المملكة، هي نسخة وهابية، تختلف عن غيرها. أما أنها تمثل الدين الرسمي، فهذا التعريف صحيح باللغة الإنجليزية، وبالعربية يقابله مذهب الدولة الرسمي. على أن هناك من يعتقد بأن الوهابية مذهب بذاته مستقل عن المذاهب السنية (انظر موقع ابن باز) وهناك من لا يعتقد باسلام الوهابيين، وهؤلاء قلّة متطرّفة، وإن كان الوهابيون لا يعتقدون بإسلام معظم المسلمين، بل ويكفرونهم ويستحلون دماءهم وأموالهم ونساءهم، كما فعلوا بعرب الجزيرة العربية وبالحجاز خاصة فضلاً عن موقفهم من بقية المسلمين. وراجع الدرر السنيّة لتتعرف على أصول الموقف الوهابي من غيرهم.

الوقفة الثانية: حين تحدثت مي عن الفروقات الإجتماعية بين النجديين على أساس (خضيري وقبيلي) مسّت د. سعد الراشد الرعشة وهو المتحزّب المتطفّل على نجد، ماسكة زمام السلطة، فخشي أن تكون مي تقصد أن الفروقات سببها آل سعود. ومي لم تقل ذلك لا صراحة ولا تلميحاً، ولكنه الفهم الأعوج، الذي يستهدف نفي شيء لم يقع، بغرض الإتيان بعكسه! ثم كيل المديح لآل سعود بأنهم لا يفرقون بين انساب الناس وأحسابهم وألوانهم بل يغلبون ـ حسب قوله ـ المصلحة العامة، كل حسب كفاءته! (ص٤١). وهذا ادعاء بأن آل سعود لا يفرقون بين الناس، ولو كان الكاتب نجدياً ربما أصبح وزيراً! إنهم يفرقون بين الأنساب حتى بالنسبة للنجديين. يتعاملون بالتمييز بين القبائل والعوائل، وهذا معروف الى حدّ قبوله

من المسلمات، ومجادلة مي ـ التي لم تقل ذلك أصلاً ـ هو نفاق علني بخس.

الوقفة الثالثة: دافع عن النجديين بأنهم يطلقون صفات على الحجازيين والعكس صحيح، وقال أن مثل هذه الأمور موجودة منذ زمن بعيد (التنميط او النمطية). ولا خلاف على هذا، ومي كانت تبحث عن توصيف كيف يرى الآخر غيره، وبأي عين؟ إن كانت له عين!. وهذه وقفة أيضاً لا لزوم لها، وليست في محلها. فليس هناك شيء مما ينقد فيما قالته مي، وهذا تعليق من الكاتب وليس نقداً.

الوقفة الرابعة: يقول المؤلف بأن (الباحثة تجهل البعد الجغرافي والتاريخي للحجاز، فالحجاز لا يقصد به المنطقة الغربية التي تعتقد الباحثة ان الدولة السعودية جعلت هذا الإسم لإذابة هوية الحجاز، وإنما هو في الواقع مصطلح جغرافي حدده الجغرافيون المسلمون منذ قرون) (ص ٤٢). لا شك أن استنتاج الراشد جهل يماني بجغرافية الحجاز أمرٌ عجيب، لأن مجرد قولها بأن الحكومة غيرت اسم الحجاز الى المنطقة الغربية، أدى الى اكتشاف أن مي جاهلة في الجغرافيا. والصحيح أن سعد الراشد هو الجاهل المركب، فالدكتورة مي في الأساس تتحدث عن الحجاز كـ (وحدة سياسية) لها حدود متعارفة، باعتبار ان الحجاز كان دولة مستقلة، وكانت حدوده تمتد من العقبة حتى جنوب جدة، بل وتشمل ـ حسب الخرائط ـ أجزاء من الباحة إن لم يكن كلها. المهم، أن الحديث لا يتعلق بالتقسيمات الإدارية داخل الحجاز، كمنطقة مكة أو المدينة أو الطائف أو ما أشبه، وإنما البنية السياسية العامة لكينونة سياسية إسمها (الحجاز) ابتلعها الأخطبوط النجدي ولازال يحكمها مع غيرها بتفرد تام.

اما استبدال التسميات التاريخية كالحجاز بأسماء تقوم على أساس الإتجاهات (شرقية وغربية ووسطى وشمالية وجنوبية) فغرضها كما قالت مي مسح الهوية الحجازية وغيرها عدا النجدية. وليعلم الراشد أن هذا الرأي قال به آخرون سبقوا مي يماني، كالدكتور غسان سلامة وغيره والذي كان بحثه للدكتوراة عن السعودية أيضاً! وإذا كان للراشد رأي آخر، فليبده وليجب: لماذا تعمدت الدولة تغيير المسميات التاريخية للمناطق التي احتلتها نجد؟ لماذا ترفض الحكومة استخدام كلمة حجاز في المناهج وحتى في اليافطات العامة إلا ما ندر؟

الوقفة الخامسة: وفيها نقد من سعد الراشد أن بحث مي اعتمد على ٢٥ عائلة موزعة بين مكة المكرمة والمدينة، وأنها لم تشر الى أسماء هذه العوائل. ثم انتقدها بأنها أهملت القبائل الحجازية التي راح يعددها بإسهاب. التركيز على ٢٥ عائلة من أهم عوائل الحجاز وأشهرها ليس معيباً من جهة البحث، بل لو كان العدد دون هذا ما اعتبر نقصاً. فالبحث يحتاج الى دقة التخصص، ولكن ربما يكون كلام الراشد صحيحاً من جهة أن الكتاب لم يحوي أسماء هذه العوائل. ربما كان السبب في عدم النشر أمران: الأول ويتعلق بموضوع الخصوصية لتلك العوائل، والثاني يتعلق بإمكانية استفادة النجديين وحزبهم في التعريض بتلك العوائل وبأصولها، ولا أدلك على ذلك سعد الراشد نفسه فهو متحمس لمعرفة أصول وجذور هذه العوائل ولكنه لم يبد حماساً لعاداتها وتقاليدها التي كان غرض رسالة الدكتوراة التركيز عليها! أما طلب الراشد أن يتضمن البحث سكان كل الحجاز بمن فيهم القبائل، فلا يؤخذ بعين الإعتبار، نظراً لأن القبائل لها منظومة ثقافية مختلفة أولاً، وثانياً لأن مصدر الهوية الحجازية مديني، ويمكن ملاحظة ان الراشد لا يفقه في مثل هذه المسائل، ويريد فرض بحث من نوع خاص (على ذوقه). ولكن ليت الجاهل يسكت.

الوقفة السادسة: ومثل هذا النقد ما قاله الراشد حول (تعمد إخفاء أسماء الأشخاص الذين أخذت عنهم المعلومات الشفهية عن الحجاز وأوضاعه الإجتماعية والثقافية والسياسية، وهذا يدل ايضاً على أن الباحثة فعلاً لا تعرف الحجاز رغم أنها سليلة عائلة معروفة في المجتمع الحجازي... زيادة على ذلك أنها عندما بدأت في جمع المادة العلمية للبحث لم تكن تعرف حتى أبسط أساليب التعامل مع الأوضاع الإجتماعية ، وبدأ كل شيء غريباً عليها، كما أنه ليس من باب الأمانة العلمية أن تتقبل رواية من امرأة عجوز كبيرة في السن ـ فاطمة ـ لتجعل روايتها عن دخول القوات السعودية للحجاز متكأ لبحثها، والواقع أنه لا توجد أسرار في المعلومات التي أوردتها الباحثة ولا يوجد مبرر للتستر على مصادر المعلومات الشفهية)(ص ٤٣-٤٤). ويزيد سعد الراشد بأن الباحثة لم تعط اهتماماً لنهضة الحجاز في عهد آل سعود (وأغفلت الإشارة الى البنية التحتية التي شملت كافة أرجاء البلاد واصبح المواطنون سواسية في الحقوق والواجبات) (ص ٤٤).

ما أسرع الوصول الى النتائج لدى هذا الراشد! فبسرعة تصبح مي لا تعرف الحجاز، بينما هو ـ غير الحجازي ـ يعرف أكثر منها!، ولا تعرف حتى أبسط الأمور في جمع المادة العلمية والتعاطي معها!، والبحث يفتقد الأمانة العلمية لسبب واهٍ. فلنناقش الراشد في دعاواه. واضح أن هناك تعمّد في إخفاء أسماء الأشخاص الذين أُجريت المقابلات معهم، فالراشد يطعن في مصداقيتهم ربما إذا لم يعرف الأسماء، ويرى أنه ليس هناك مبرر بنظره، والصحيح أن كثيراً من الكلام لا يستطيع المرء ذكر قائله، لأن الحرية الأكاديمية مفقودة في السعودية، ولأن الناس يخافون. هذا باختصار. وعلى الراشد قبل أن يطلب كشف الأسماء، أن يطلب من أسياده توسيع هامش الحريات، حتى يأمن الباحث ويأمن الشخص الذي أجريت معه المقابلة.

ومن الناحية الأكاديمية فإن مي وغيرها لا بد أن تقدم الأسماء للمشرف، كما تقدم الكثير من التفاصيل عن العوائل ليتأكد من صدقيتها، ويُقبل أكاديمياً عدم نشر الأسماء، فإذا كان للراشد اعتراض فعليه أن يعترض على أوكسفورد! أما فاطمة، فهي شاهد عيان لهجوم قطعان الوهابية على الطائف واستباحتها وقتل من فيها من المدنيين بعد أن قتلوا العسكريين، وقد فرّت كما فرّ غيرها ونجت بنفسها. الآن، هل اتكأت مي على هذه الرواية وحدها، ألا يعرف الراشد الذي مُنح جائزة امين مدني للبحث في تاريخ الجزيرة العربية عام ١٩٩٨، تفاصيل تلك المجازر، وقتل الأبرياء، وذبحهم، بمن فيهم رجال الدين ـ كمفتي الشافعية؟ ألم يقرأ في الكتب المنشورة حول تلك الحوادث وتفاصيلها المقززة، والدماء التي تجري كالنهر والجثث السوداء المنتفخة الى غير ذلك مما فعله جيش النجديين الوهابي؟ على شخص نال جائزة في التاريخ السعودي أن لا يطلب معرفة اسم من تكون فاطمة، لأنها مجرد شاهد عيان من عشرات نشرت بعض شهاداتهم؟ إن المعرفة تتطلب دفع ثمن، لا يريد البعض أن يتحمله، وهذا لا يخل بالأكاديمية، حتى وإن كان كان ما قالته فاطمة مختلفاً عن مرويات آل سعود ـ وهو هنا لم يختلف ـ في كيفية احتلال الطائف ثم مكة. إن القول بأن التستر على مصادر المعلومات الشفهية ليس مبرراً، فهذا قول أحد الموالين الذين لا يكتبون الا المديح وما يوافق الحاكم، أما في بحث مي فإن ذكر الإسم فيه ضرر والراشد يعلم ذلك. ثم إن الإحتلال السعودي للحجاز كان مجرد لقطات عابرة في البحث، وأصل البحث ليس تاريخياً، وإنما هو انثروبولوجي. فلماذا يشط الراشد هنا وهناك بعيداً عن البحث؟

وأخيراً، فيما يتعلق بتجاهل نهضة الحجاز في عهد آل سعود، فيترك للطبالين من أمثال الراشد، الذي ينتظر المعاملة بالمساواة ليصبح وزيراً ربما. افكلما كتب باحث بحثاً،

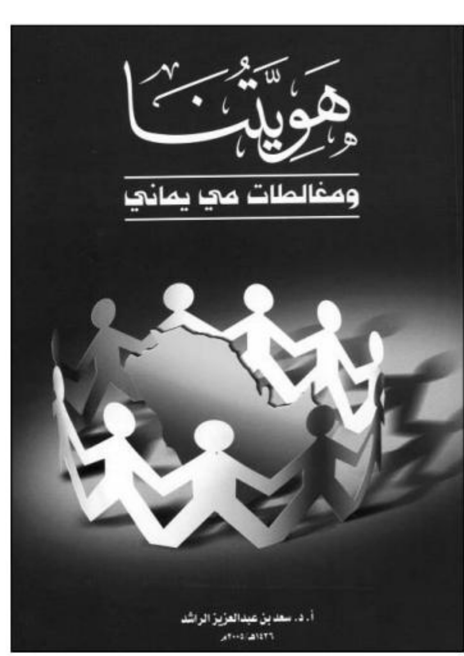
قيل له ولماذا لم تذكر هذه وتلك من الأمور المديح، وكأن الباحث طبالاً لآل سعود، وعليه أن يمتدح في غير موقع المدح. ما دخل البنية التحتية في بحث حول الهوية الحجازية؟!

الوقفة السابعة: لا يرى الباحث ما قالته مي بأن الحكومة السعودية فرضت اللبس النجدي على المجتمع الحجازي وغيره فأصبح الزي الوطني، وهو يعتقد بأن اللبس السعودي للرجال يعود في جذوره للحجاز، كما يرى أن الحكومة لا تفرض على الناس ما يلبسون وما يأكلون وما يشربون (ص ٤٥-٤٦). ثم يأتي بمقالة مطولة لأحد الأدباء يطالب فيها الحكومة بتوحيد اللبس لأن في توحيده مظهر قوة ووحدة وقومية، ولأن بقاء اللباس المتنوع (يزيدنا تنوعاً). ويبدو أن الراشد متفق مع هذا الرأي. واخيراً تحدث الراشد عن المأكولات الحجازية فكرر ما ذكرته مي في بحثها وكأنه جاء لينقض ما قالته (ص ٤٩). الصحيح أن الحكومة وضعت زيّاً رسمياً الزمت به موظفي الدولة والطلاب وطلبت من الشركات الخاصة الإلتزام به. والعقال - بغض النظر عن جذوره - هو لباس نجد، والإخوان كانوا يكفرون لابسه، وكانوا يلبسون الشماغ مع رباط كالعمامة يقوم مقام العقال. والصحيح أيضاً ان الحكومة تنظر الى المتمسك بلباسه المناطقي نظرة شك وريبة، فإذا ما ظهر شخص حجازي بلباسه التقليدي عدّ ذلك مناكفة لآل سعود وتمسكاً بحجازيته مقابل الدولة. أما أن اصل اللباس السائد اليوم هو الحجاز، فمسألة تحتاج الى نقاش، والصحيح أن الحجازيين يلبسون العمامة والدقلة وثوبهم مختلف عن غيرهم. وعموماً هذه مفردة صغيرة من البحث، والمهم السماح للجميع بالتعبير عن هويته ولا يحاكم على أساس لباسه الخاص، ولا أن يعتبر مادة مقاومة سياسية لآل سعود، مع أنه في ظل المنع والتضييق يصبح كذلك. أما توحيد الزيّ فهدفه القضاء على التنوع، والتنوع له قيمة لمن يعرف معناه، ولكن مملكة آل سعود تعده مصيبة حتى في اللباس.

الوقفة الثامنة: يفصل الراشد بين العادات والتقاليد من جهة، وبين إقامة الموالد كممارسة، وهذا الفصل لا يقوم على أساس صحيح، ولم يبين لنا مبرر الفصل بين الممارسة للمولد كتقليد أو كطقس أو عادة، فهو يطالب بفصل الأمرين هكذا بدون مبرر علمي. ويعتقد بأن ممارسة المولد لا علاقة له بالهوية الحجازية، وأيضاً لم يوضح لماذا هذه النتيجة وكيف توصل اليها. ولكنه قال: (اعتقد ان هذا الأمر سيرد فيه على الباحثة غيري من أبناء العوائل الحجازية أنفسهم ومن بقية أبناء الحجاز) (ص ٤٩). وأضاف منتقداً اقامة المولد وأن آل سعود جاؤوا وقضوا على الشعوذة والدجل في الحجاز. ولكن لا يوجد دجل وشعوذة وتعلق بالجن والسحر والكهانة! مثلما هو لدى النجديين اليوم كما الأمس، واقرأ الرسائل الدينية الوهابية وفتاوى مشايخها في هذا الموضوع قديماً وحديثاً، فستجدها أكثر من أن تحصى!

الغريب أن الراشد لا يعتقد بأن منع المولد من قبل الحكومة السعودية هو الذي أفضى الى غيابه، بل طالب مي بتفسير الظاهرة من وجهة نظر غير سياسية. والصحيح أن السبب السياسي هو الأهم بل هو الأصل، لهذا جاءت الإشارة اليه في بحث د. مي، فالوهابية وآل سعود لا يعرفان الإقناع بل المنع بالقوة، والإعتقال، الأمر الذي يدفع بالممارسة أن تتم تحت الأرض. وعلى الراشد أن يبين لنا (هو) الأسباب غير السياسية، إن كان يعرفها، وعليه أن يقوم بالدراسات الميدانية ليرد على د. مي، لا أن يطالبها بشيء تقوله عليها من انها تعزو الظواهر الاجتماعية الى سبب واحد. هي لم تقل ذلك، ولم تبحثه هكذا، بل كل البحث يرد على الراشد نفسه.

الوقفة التاسعة والأخيرة: يرى الراشد أن مي (تحاملت على منطقة نجد والنجديين وجعلتهم متخلفين في أمور كثيرة، وما ذكرته الباحثة في كتابها ينم عن جهل بالحضارة العربية والإسلامية... وهي لا تعرف كذلك أنه على مر العصور كان الحجاز ونجد توأمين فلا يذكر أحدهما إلا ويذكر الآخر بسبب الترابط الثقافي والديني والحضاري والعرقي، ولم يكن بالإمكان أن تكون نجد منفصلة عن الحجاز مهما تكن الظروف... لذا فوجه المقارنة بين الحجاز ونجد بالأسلوب الذي عرضته الباحثة مرفوض) (ص ٥٤) وطالبها الراشد بأن لا تضيق بالنجديين في الحجاز عندما ذكرت ان الحجازيين لا يصاهرونهم لسوء معاملتهم للمرأة، واتهمها بالتمييز العنصري، وزعم ان النجديين المقيمين في الحجاز أصبحوا جزءاً من النسيج الحجازي (٥٤-٥٥). وقال الراشد أن مي تتعسف في تضخيم الخلافات بين أهل نجد والحجاز، وانها لم تذكر كلمة مديح واحدة في حق الملك عبدالعزيز (ص ٥٢). ثم جاء الراشد بقصيدتين معاصرتين من شاعرين حجازيين قيلتا مديحاً بنجد، وكأنه بهذا يرد عليها (ص ٥٥-٥٦).



في علم السياسة وفي غيره يقال أنه (بدون مقارنة لا يكون هناك علم)، والمقارنة التي وضعتها مي بين الفينة والأخرى كانت بين نجد والحجاز. واختيرت نجد، باعتبارها (الغريم) الممثلة للسلطة والمستحوذة عليها، وباعتبارها المناقض الموضوعي للحجاز تاريخاً وحاضراً، وأنها هي التي ألغت الحجاز من الخارطة السياسية، ونجد هي التي تريد فرض رؤيتها ومذهبها ورجالها وثقافتها وعاداتها وتقاليدها ولباسها ومشايخها ورموزها على كل البلاد بما فيها الحجاز. ليست المسألة هنا مع النجديين العاديين، وإنما هي في مقارنة مع ما تمثله النخبة النجدية من بطش وفرض وتطويع وإلغاء الهويات الخاصة لصالح الهوية النجدية. لذا لم تقارن مي الحجاز مع أي منطقة أخرى عدا نجد، التي هي الحكم ورموزه وسلطانه ودينه. وهذا هو الصحيح في المقارنة.

اما مسألة التحامل، فهي غير مقبولة أكاديمياً، وكان يجدر بالراشد أن يبين لنا موضع التحامل، عدا ما ذكره عن موضوع

الزواج، فعدم المصاهرة مع النجدي ليس فقط بسبب سوء معاملته للمرأة، وإنما أيضاً بسبب اختلاف الهوية والخلفية الثقافية والإجتماعية، وهذا موضوع مرتبط بالهوية الخاصة على أية حال، إن كان الراشد يفهم شيئاً مما نقول.

ايضاً لا ندري كيف وصل العبقري الراشد الى الإستنتاج بأن مي تجهل الحضارة العربية والإسلامية، فهل هو، اي الراشد، يعرفها؟ وماذا يقصد بهذه المعرفة بالتحديد، وماذا يريد أن يبرهن؟ ام هو مجرد صف كلام؟ أما القول بأن نجد والحجاز توأمان تاريخياً، وأنه لا يذكر أحدهما إلا بالآخر، فهذا ادعاء يحتاج الى دليل، ولا أظن أن بمقدور الراشد ولو أُعطي سنة بحث كاملة أن يثبت مدعاه. والصحيح أنه لم تكن هناك فترة وئام تاريخي بين نجد والحجاز، ولم يتوحدا في تاريخهما، ولم تكن التباينات قليلة، بل حتى تاريخياً، كانت البحرين أقرب الى الحجاز من نجد، وكانت نجد آخر من دخل الإسلام في جزيرة العرب، واول من تمرد على الخلافة، ومنها ظهر مسيلمة الكذاب وسجاح، ومنها جاء دعم الخوارج، ووصفها رسول الله بأنها منبع الفتنة وقرن الشيطان.

أما مديح المؤسس عبدالعزيز ومسيرته فهو متروك للراشد وأمثاله، ولا يجب أن ينطوي عليها بحث علمي. والمديح يتطلب تغييراً هيكلياً في البحث، كما أن النجديين يعتبرون عبد العزيز رمزاً لهم لوحدهم، يستخدمونه ضد غيرهم. ثم على ماذا يمدح الحجاز عبدالعزيز، أعلى مجازره التي اقامها لهم؟ أم لأنه دمر آثار الإسلام؟ أم لأنه شرد الكثيرين خارج الحدود؟ أم لأنه جعل الحجاز لقمة سائغة بيد النجديين؟

هذا هو ملخص رد الراشد على كتاب مي، وهو رد انتقائي غير جوهري، وهي ملاحظات لا تفيد في أكثرها، وتعالم كاذب من جاهل أحمق، وضع نفسه علامة زمانه في غير موقعه الصحيح.

ملاحظات أخيرة

تحت عنوان: (كلمات من التاريخ) وضع الراشد نصوصاً كاملة لخطب مكتوبة ألقيت بحضور الملك عبدالعزيز وغيره، قال أنها تفيد مي جداً، كما تفيد الباحثين (الذين يرمون الكلام على عواهنة). وامتدح الخطباء لأنهم سمعوا وأطاعوا ولاة الأمر، حيث أن بعضهم (كان على أبصاره غشاوة عندما عارضوا المخطط الوحدوي لكافة ارجاء المملكة).

باختصار.. هي كلمات لشخصيات حجازية، كان لها مواقع في عهد حكم الأشراف في مملكة الحجاز، وحين احتل الوهابيون مكة، ثم جدة والمدينة، غادروا الى الخارج وعارضوا آل سعود، ثم ما لبثوا أن عادوا بعد أن مُنحوا الأمان، وأعلنوا الولاء للحاكم السعودي. من بين هؤلاء محمد طاهر الدباغ، وعبد الرؤوف صبان وعبد الحميد الخطيب. كلمات هؤلاء وخطبهم قيلت بحضور عبدالعزيز في عامي ١٩٣٥ و ١٩٢٦ على التوالي.. وكأن الراشد يقول لمي تعالي وعودي الى البلاد، كما عاد السابقون الذين لم يقبلوا بأن تكون مملكة الحجاز جزءً من دولة آل سعود الوهابية.

ثم جاء الراشد نكاية بمي يماني خطاباً لأبيها الشيخ أحمد زكي يماني حين كان وزيراً للنفط، حوى إضافات ولائية لم تكن في الخطاب الأصلي، وكان يجدر بالشيخ يماني أن يقود الكاتب الى المحاكمة لأنه تقوّل عليه، ثم جاء الراشد بمقتطفات طويلة من كتاب أخيها هاني يماني بلغت (١٢ صفحة)، فهو لا يعترف باستقلالية مي كباحثة، وهي امرأة عليها أن تتبع أباها وأخاها!، ليصل في الأخير الى عنوان: الهوية التي تبحث عنها مي يماني.

يتساءل الراشد: (عن أي هوية تبحث؟ فالحجاز هو المملكة العربية السعودية... هل تريد مي يماني العودة بالحجاز للفقر والظلم والبؤس والحرمان والتخلف والإنحسار؟)(ص ٨٦). وأنت أيها الرجل غير الرشيد، عن أي هوية تدافع، وعن أي هوية تبحث، وعلى أي شيء تعترض، أعلى خصوصية الحجاز الثقافية، أم على تراثه التاريخي والسياسي المستقل؟ الحجاز لم يكن يوماً تابعاً لآل سعود إلا في الفترة الأخيرة، وفي الدولة السعودية الأولى التي سادته لبضع سنوات. هل تريد أن تبقى نجد سيدة الجميع تأخذ أكثر من حقها وتحرم الآخرين؟ ألا تعلم أن الحجاز يستطيع أن ينهض أكثر بدون آل سعود ووهابيتهم؟ وهل تعلم أن في الحجاز نفطاً وذهباً ونحاساً؟ الا تعلم مداخيل الحج كم تبلغ؟ وهل آل سعود مقسمي أرزاق الناس، فكل من يتحدث يدعو الى الجوع والخوف ويعيد الأمور مائة سنة سابقة، وكأن تاريخ آل سعود لا أزهى ولا أكمل منه؟ ان الخوف من انفكاك الحجاز يفقد الوهابية مشروعيتها الدينية، وانفكاك الشرقية يفقدها المال والنفط، ولو انفكتا مت أنت وآل سعود جوعاً!

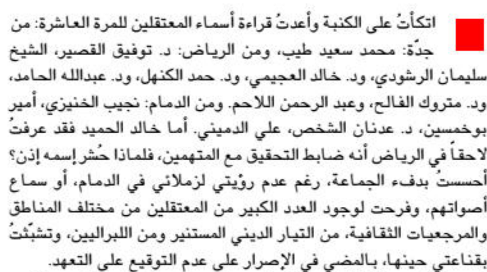
ويعود الراشد الى مقولة كان بإمكان كتاب مي (أن يكون من أهم البحوث لو ركزت على الجوانب الجميلة من ثقافة اهل الحجاز وعاداتهم وتقاليدهم والتعرف على أوجه الشبه والإختلاف في التنوع الثقافي لجميع مناطق المملكة)(ص ٨٧). أي أن كتابها جميل بدون سياسة، وبدون وهابية وآل سعود. هذا هو مربط الفرس وبيت القصيد. وهذا هو سبب شتائم المؤلف الذي يقول بأن مي (حادت عن الجادة وبحثت عن أوهام تتستر بها تحت مظلة التراث الذي تتباكى على فقده)(ص ٨٧). ووصل به الزعم أن بحثها لم يحترم ثقافة الحجاز ولا هويته.

ثم تحدث الراشد فجاء بفلتة من فلتات الزمان! الذي لا يأتي بها سوى الجاهل المركب فيقول: (اننا نوقن جازمين بأن الهوية التي ينشدها أهل الحجاز هي الهوية التي كان عليها محمد صلى الله عليه وسلم وأصحابه من عقيدة سلفية صافية ...الخ).. وأن (هوية الحجاز محفوظة ومصونة ... في إطار وحدة المملكة العربية السعودية) (ص ٩٠).

ويختم الراشد بحثه بالقول: (لا يعد هذا الكتاب رداً مباشراً على مي يماني ولكنه موجه لكل من يسير على خطاها وهو أعمى عن الحقيقة) (ص ٩١)! فاقبض على تلابيبها اذن، وامض راشداً في طريق الوهابية وآل سعود، وزيّن لهما أعمالهما كما الشيطان، وعدد المحاسن كذباً وزوراً، مثل أن آل سعود أتاحوا فرص المشاركة في بناء الدولة بلا تمييز (ص ٨٩) أو مثل الداهية العظمى والإفتراء الكبير الذي يقول بأن مملكة آل سعود متمسكة (بإلغاء التمييز بسبب العرق او اللون أو الجغرافيا وممارستها الحضارية لا يوجد لها مثيل في الحضارات الأخرى، في قبول التعددية والتعايش مع الاخر وتشجيع التنوع الثقافي) (ص ٩١)! لن نتحدث عن تناقضات الكاتب، ولكن كذبة التنوع في الدولة الوهابية السعودية كبيرة لا يمكن ابتلاعها، والمواطنون يشكون من الأفق الضيق والعقلية الأحادية التي أنتجت العنف والتطرف.. وليتك كنت صادقاً في هذه الأخيرة على الأقل!

وأخيراً، أيها الراشد غير الرشيد، لقد كان حجم ما كتبته أنت سبعة آلاف كلمة، رددنا عليك بمثلها سبعة آلاف كلمة. وعليك أن تقرأ ما كتبناه وأن تعيد قراءة كتاب مي يماني مرة أخرى، وتكتب رداً أفضل مما كتبت. نقول رداً لا مديحاً ولا شتيمة. مع علمنا أن لديك قصوراً ذهنياً وأكاديمياً في هذا المجال لن تغطيه إلا بعد عشر سنوات دراسة لكي تصل الى مستوى مي يماني. أما مستواك الحالي، فكاف لكي تكون طبّالاً لأسيادك آل سعود، ومتطفلاً على نجد ووهابيتها! ويبقى أن (تحسّن خطّك!) حتى نحسن خطنا نحن، والبادئ أظلم.

(٣-٣)



زمن السجن.. أزمنة للحرية

علي الدميني

اتكأتُ على الكنبة وأعدتُ قراءة أسماء المعتقلين للمرة العاشرة: من جدّة: محمد سعيد طيب، ومن الرياض: د. توفيق القصير، الشيخ سليمان الرشودي، ود. خالد العجيمي، ود. حمد الكنهل، ود. عبدالله الحامد، ود. متروك الفالح، وعبد الرحمن اللاحم. ومن الدمام: نجيب الخنيزي، أمير بوخمسين، د. عدنان الشخص، علي الدميني. أما خالد الحميد فقد عرفتُ لاحقاً في الرياض أنه ضابط التحقيق مع المتهمين، فلماذا حُشر إسمه إذن؟
أحسستُ بدفء الجماعة، رغم عدم رؤيتي لزملائي في الدمام، أو سماع أصواتهم، وفرحت لوجود العدد الكبير من المعتقلين من مختلف المناطق والمرجعيات الثقافية، من التيار الديني المستنير ومن الليبراليين، وتشبّثتُ بقناعتي حينها، بالمضي في الإصرار على عدم التوقيع على التعهد.
في يوم السبت ٢٠٠٤/٣/١٩ استلمت في صباحه أول رسالة من عائلتي حيث حمل إليّ العريف صندوقاً خشبياً صغيراً طالما رأيته نائماً بهدوء في دولاب التلفاز في صالة العائلة، وكانت فوزية تضع فيه بعض أوراقها الخاصة، وقصاصات بيضاء وأقلام متنوعة وتضعه بجانب الهاتف الثابت في صالة العائلة. فتحتُ الصندوق فإذا به يحوي كمية كبيرة من الأدوية التي اعتدت تناولها في الحالات العادية والطارئة: بندول، حبوب (ستربسل) للحلق، مضاد حيوي (أقمنتين)، قارورة دواء فيتامين، قطرة للعين وقطرة للأنف، ومعها علبتان من حبوب السكر تكفي لشهرين، وقال العريف إنه استلمها من (عادل) إبني.
عضّني الحنين الى العائلة، والى احتضان عادل في لحظاته الحميمة، والى صوت العود والطبل الذي يتشارك في تأليف الألحان الموقعة عليها، خالد وعادل في كل خميس مع أصدقائهما في ملحق البيت.
رفّ عزف عادل المتميز على العود وصوت خالد الجميل وهما يغنيان كلمات خاصة كتبتها أو ألفها عادل، وتذكرت بيت الشعر:

(يجد الحمام، ولو كوجدي لانبرى
شجر الأراك مع الحمام ينوحُ)

قلتُ للعسكري ألا يمكن أن أسلّم على ابني، فأجاب بأن الزيارة مازالت ممنوعة عنك.
تأملتُ بحنان كل تلك الأدوية التي لم تنس فوزية شيئاً منها، وقلتُ للعريف مازحاً: لا أحد يريدني، المباحث تشجعني على الخروج من السجن، وعائلتي أرسلت لي علاجاً يكفي لشهرين، والأجهزة الأمنية لا تسمح لي بالسفر الى الخارج فماذا أفعل؟
ابتسم العريف وقال وقّع على استلام الهدية، ووقعت مغتبطاً، فقد وصلت رسالة (فوزية). إنها راضية عن قراري، بل وتشجعني، أو تطلب مني أن أبقى في السجن على الأقل لمدة شهرين، وحينها لمستُ باليدين تلك الحكمة الذهبية التي عدلتها كالتالي: (وراء كل خيار عظيم للرجل، امرأة عظيمة).
تأقلمت شهيتي مع الأكل، ولكن الإمساك يضايقني ويضغط عليّ مثلما يفعل سقف هذه الغرفة الواطئ الذي لا يكفيه الهدم بل والإبعاد. إنه سقف بلا إنسانية ولا قلب، ولا يشبه من بعيد أو قريب ذلك السقف الذي يتأمل العائلة وهم تحته يضحكون، فينزل من سقفه ويجلس معهم لكي يحسّ بإنسانيته، ويتمتع بدفء العائلة الحميم.. ذلك السقف الذي كتبت قصته الروائية (نورة الغامدي) في نص بهذا العنوان.



جاءني (المقضّي) بالجرائد، وأسرعتُ الى تسقط أخبار الأصدقاء المعتقلين، وفاجأني بأسماء من غادروا.. وهنا أدركتُ لماذا منعت عني الجرائد في الأيام الأولى للتحقيق، ولماذا سمحوا لي بقراءتها بالرغم من معرفتهم بتأثير أخبارها الإيجابية على موقفي الرافض لتوقيع التعهد.
الآن عرفت أنهم لعبوا لعبة الإعلام باحتراف!
منعوني من قراءة الصحف في البداية لكيلا أعلم بوجود الأصدقاء في المعتقل فأرفض التعهد، وسمحوا بها لأنهم يعلمون أن بعضهم قد وقع على التعهد، وأن ذلك سيؤثر على موقفي!
نعم، لقد قضى هذا الخبر على شيء من بهجتي، وكسر انتصاري الصغير، وأعادني الى دائرة القلق والإحتمالات، ولكنني حسمتُ أمري بالبقاء حتى أكمل تناول حبوب (السكر) التي أرسلتها فوزية لمدة شهرين على الأقل!
وبعد أن قرأتُ خبر إطلاق سراح المحامي عبدالرحمن اللاحم اعدتُ قراءة الأسماء، ووضعتُ جدول احتمالات خروجهم بحسب الأسبقية.
- الدكتور توفيق القصير، ورغم معرفتي المحدودة به، إلا أنني وجدته ينطوي على احساس رقيق وشاعري يشبهني، رغم تمتعه بمواهب ومعارف أخرى لا أملكها. واستذكرتُ لقاء فندق (الفهد كراون) بالرياض فتوقفت عند تعليقه على مشروع (سداد) الذي طرحه الدكتور الحامد، وتذكرت قوله: لسنا في عجلة من أمرنا على التخندق المبكر، وأذكر أني وافقته بقناعة على ذلك الرأي.
- الشيخ سليمان الرشودي، رجل فاضل، قليل الكلام، ولم ألحظ عليه حماساً لمشروع خطاب (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) مثلما وجدته عند آخرين، بيد أنه كان متحمساً بشكل مفاجئ لي عند طرح مشروع (سداد)، ولحظتها لم أكن أعلم أنه قد قضى حوالي خمسة أعوام في السجن مع الشيخين، سلمان العودة وسفر الحوالي، وإلا لكنتُ محضته الكثير من التقدير الذي يستحقه، ولكنتُ عذرته على توقيعه على التعهد، لأن خمسة أعوام متتالية في السجن - وفي غياب حركة جماهيرية سلمية مساندة - كافية لكسر ظهر أشد المناضلين صلابة.
- الأستاذ محمد سعيد طيب، وهو المناضل الوطني الصلب - مثل كثير من المناضلين الوطنيين الشرفاء في بلادنا - لم تلن قناته، رغم سنوات السجن التي تجاوز مجموعها ثمان سنوات، منها خمس سنوات متواصلة، والأستاذ طيب ألِفَ الاستدعاءات والتعهدات، مراهناً دائماً على الأمل بأن الزمن كفيل بإبطال مفعولها، ولذا توقعته ثالثاً.
- الدكتور أبو بلال عبد الله الحامد، الوطني الغيور والباحث الأكاديمي، وهو يعد رائداً لتجديد الخطاب الديني في بلادنا، ويمتلك منهجاً ورؤية واضحة لمفهوم الدين والسياسية، والمقاصد الكلية للشريعة، وضرورة الأخذ بآليات بناء الدولة الإسلامية الحديثة. وقد سجن ثلاث مرات ولمدد قصيرة في حدود أربعة أشهر لكل مرة. وحين كنا نعد الصيغة النهائية لخطابة (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) تم استدعاء الأستاذ محمد سعيد طيب الى مقابلة الأمير محمد بن نايف في الرياض، وخشينا أن يكون موضوع (الخطاب) قد تسرب الى المباحث. فسألني الدكتور الحامد ونحن ندور في الشوارع: ما

رأيك في الموقف من هذا الإحتمال؟ قلت له بقراءة موازين القوى، أعتقد أننا في الموقع الأضعف، وإذا ما أصرت المباحث على تجميد الخطاب فأرى أن نقبل بذلك، على أن نسرّبه للإعلام فيما بعد، وأنا مستعد لدفع عامين من عمري ثمناً لنشر الخطاب في وسائل الإعلام. قال بصلابة: أما أنا فلن يثنيني عن ذلك إلا السجن، وإذا دخلت السجن، وهو كريه، فلكل حادث حديث.

ـ أما الدكتور متروك الفالح، فإنه لم يجرب السجون، لكنه ينطوي على صلابة ندر وجودها، وعلى روح تحدٍّ وقتالية لا تهاب المخاطر، وقد استدعته المباحث عقب نشره مقالته الشهيرة المعنونة (المستقبل السياسي في السعودية ـ الإصلاح في وجه الإنهيار، أو التقسيم) في جريدة القدس العربي في شهر إبريل من عام ٢٠٠٢. وقد رفض الذهاب الى المباحث، وقال لهم: إذا كنتم لا تسمحون لي بالتعبير عن رأيي كأستاذ للعلوم السياسية في الجامعة، فإنني مستعد لمغادرة البلاد، وهناك عشرات الجامعات التي تود استقبالي.

وقد رأيت وبحسب معرفتي به أنه سيكون آخر الموقعين، شريطة منحه حق السفر والإقامة في الخارج، ولأنه صادق وشجاع وعنيف، فإنه لا يحسب حساباً للتبعات، ولا للمجاملات، وأنه سيصطدم مع كل من يحاول البحث عن مخرج لهذه الأزمة.

وهكذا تسليت بلعبة التخمين ليلاً كاملاً، وقررتُ أن يكون موقفي مبنياً على ركيزتين، الأولى: حقوقية ووطنية لا يجب أن أتخلى عنها، والثانية: إصراري على عدم مغادرة السجن بدون أصدقائي، وأن يكون موعد خروجي مربوطاً بآخر شخص منهم!

ولكن يوم الأحد حمل معه مفاجأة كادت أن تعصف بموقفي كله، ذلك أنني رأيت في حديث كولن باول الذي أدلى به للصحفيين في جدة، كلاماً ابتزازياً لا يعبر عن حقيقة تاريخ الدور الأمريكي المعروف من قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في الدول الحليفة، فأمريكا صنعت الديكتاتوريات والإنقلابات على النظم الديمقراطية في العالم الثالث مثلما حدث في تشيلي ونيكاراغوا وسواهما، كما وقفت مع الأنظمة الإستبدادية ضد شعوبها في إيران الشاه، وكوريا الجنوبية وغيرهما. فما الذي طرأ اليوم حتى يطالب الحكومة السعودية بمعاملة المعتقلين الإصلاحيين وفق المعايير الديمقراطية ومواثيق حقوق الإنسان؟

وبدأت معركة القلق والتساؤلات من جديد طوال اليوم. أترى الأمر مدبّر لكي يتم اتهامنا بالتخابر مع جهات أجنبية، أم أنه ابتزاز لرفع معدلات تصدير البترول للجم حمى ارتفاع أسعاره؟

وفي المساء لم أستمتع بالعشاء، ولازمني احساس بالألم والمهانة، وفكرت في القبول بالتوقيع على التعهد لكي أعلن رفضي لذلك الموقف الأمريكي الإنتهازي! ذلك أن المظالم الأمريكية وسياسة الكيل بمكيالين في التعاطي مع القضايا العربية والإسلامية تدفع بأي وطني ـ حتى لو عانى من أنظمة بلاده القمعية ـ لكي يعلن: أن الجنة التي تعدني بها أمريكا أو تحملني إليها على بساط الريح مرفوضة، وأن نار بلادي أرحم منها.

ألا يخجل كولن باول من التحدث عن اعتقال الإصلاحيين في السعودية وهو الذي قاد حملة الأكاذيب في مجلس الأمن لإقناعه بوجود أسلحة دمار شامل لدى الطاغية صدام حسين؟

ألا يخجل من تفرد بلاده بقرار الحرب ضد العراق وتقتيل الأبرياء برغم الإجماع الدولي على عدم شرعية هذه الحرب الإستعمارية الجديدة؟

كان وجه (كولن باول) المحايد، الذي لا تكاد تحس فيه بألم أو سعادة، يطلّ من الصحيفة الى جوار الأمير سعود الفيصل، الذي بدا على وجهه التأثر من هذا التدخل غير البريء، وكنتُ ألمس الألم في ملامح وجهي، وكان من حسن حظي أن الوقت ليلاً، فلم أستعجل في استدعاء المحقق هذه المرة لأبلغه بقراري وأسبابه!

عاد الصراع الى ساحته من جديد فأقلق طمأنينة استمتعت بدفنها يوم أمس، وامتد زمنه طوال الليل، فلم أمارس الرياضة في الزنزانة، ولم أنم إلا بعد صلاة الصبح. وحين نهضت ظهيرة الإثنين استعدت صراع البارحة وضحكت!

قلت يا أيتها النفس الباحثة عن الراحة!

ورأيتني قد استسلمت لكوامن اللاشعور في البحث عن مخرج أو عذر، وزجرت نفسي، لكنني قررت أن أبلغ المحقق عن رفضي لتدخلات كولن باول.

استدعاني المحقق، وكأنما كان يقرأ أفكاري، ولحظة دخلت عليه، قال لي: سمحنا لك اليوم بزيارة عائلية، واعطاني الهاتف لكي أتصل بزوجتي لدعوتها الى مكاني.

طغت مشاعر الفرح على ما كنتُ أفكر فيه، وحين سمعت (فوزية) صوتي، سال نهر ابتهاجها وحمل معه مشاعر التضامن والإعتزاز وتقدير الأصدقاء، وقلت لها يمكنك زيارتي الآن.

سألني المحقق: ألم تغير رأيك، فقلت له: لماذا لا تغيرون رأيكم أنتم؟

ولما لم يجب، طلبتُ منه ورقة لأكتب عليها توصيات لزوجتي. قدم لي دفتراً كان أمامه، وطلب من العسكري البقاء معي وغادر. كان لدي الكثير من الأمور المؤجلة: للعائلة، في العمل، وفي البيت وفي الحياة. ورأيتني أكتب ما يشبه الوصية فتشاءمت، ولكنني رأيت السجن شبيهاً بالموت، فالغرفة لا تختلف كثيراً عن القبر، والمحقق لا يكف باختراقه للأسرار والتفوه بالوعد والوعيد، عن تذكيرك بيوم الحساب.

عاد المحقق بعد نصف ساعة، وأطلت خلفه (فوزية). كانت ترسل إليّ إشارات بإبهامها تارة، وبإصبعي الإنتصار تارة أخرى، فاحتضنتها رغم ممانعتها، وكنتُ كمن لا يرى في هذا المكتب إلا هي... رغم وجود ثلاثة أشخاص لحراستنا.

سألتها عن الوالد والأبناء والأهل، ثم قلت لها: متى علمت بأنني معتقل؟

قالت بألم: لقد قلقنا جميعاً، فزملاؤك في العمل لم يروك، وأنت لم تتصل...، ولم نعلم إلا في اليوم الثاني من صفحات الإنترنت!

سألتُ المحقق: ألم أطلب منك إبلا غ أهلي باعتقالي؟

فقال: لم أستطع، ولكن جوالك كان معك!

قلت: لقد أقفلته في مكتبي بناء على طلب الضابط، ولم أشأ التحايل على القانون، ولكنكم لا تخجلون من انتهاكه! وأكملت زوجتي: لقد ظللت طوال الليل أتصل بالشرطة والمستشفيات للإستفسار عنك، وأخفيت الأمر عن أبنائي تلك الليلة، وفي اليوم الثاني ذهبت الى المباحث والإمارة ولم يجبني أحد.

ضحكت وقلت لها: مثلما بحثت عن سهل الجبلي في رواية (الغيمة الرصاصية)!

سألت المحقق: ألم ينته التحقيق معي، فأجاب بالموافقة، ولكنه أضاف: أنت الآن على ذمة هيئة الإدعاء والتحقيق ولكنك في عهدتنا.

إذن لماذا لا تتركوني لوحدي مع زوجتي.

قال: أنا آسف لهذا، ولكن التحقيق مع الإدعاء العام لم ينته.

حدثته عن موقفي من تصريحات كولن باول، ورفضي لتدخلات أميركا في شأن داخلي كهذا نستطيع أن نتحاور فيه مع الحكومة دون وصاية من أحد، وأطلعته على وصيتي قبل تسليمها لزوجتي، فاندهش لكثرة البنود، وقال: لن تحتاج لكل هذه التوصيات أبداً.

اخترت البنود العاجلة وأخبرت (فوزية) بها، وغادرتني ونحن نتحسس بوادر التفاؤل بحل المشكلة، وفي طريق عودتها الى المنزل اتصلت بها جريدة الحياة فأبلغتهم بما يلي:

(زرت زوجي في السجن هذا اليوم، وقد وجدته بصحة جيدة وروحه المعنوية عالية، وأبلغني أن المباحث تعاملوا معه بشكل حضاري. كما أنه عبر أمام المحقق عن رفضه لما صرح به كولن باول وزير الخارجية الأمريكية بشأن المعتقلين المهتمين بالشأن العام في بلادنا، وأوضح زوجي أن الأمر يعتبر شأناً داخلياً بين المثقفين وحكومتهم، ويمكن أن يصلوا فيه الى حل مناسب، وأن ما يجري ليس تحقيقاً وإنما يمكن اعتباره حواراً حول أفضل السبل الممكنة للتعبير عن المطالب الإصلاحية، كما أن زوجي عبر عن رفضه لأن يكون هذا الأمر مجالاً للإستغلال من قبل الجهات الخارجية، كما أنني استشفيت من كلام المحقق، بأن توقيف المعتقلين في طريقه للحل القريب).

كانت الزيارة فألاً حسناً عليّ، حيث لمعت في الأفق إشارات تومئ الى اقتراب حل المشكلة، لذا طلبت من مدير السجن ـ في المساء ـ وضع (التلفاز)

في غرفتي!
كنتُ أحلم بأن يشتمل نظام التلفاز على خيارات معقولة من المحطات المقبولة للأجهزة الأمنية، ولكني فوجئت بأنه لا يحوي أكثر من المحطتين العتيدتين: غصب (١) وغصب (٢) وسألتهم عن الإخبارية والرياضية فقالوا إنهما فضائيتان، ولا يسمح هنا بالتقاط الفضائيات.
وعلقت: (من جرف في دحديرا، يا قلب لا تحزن). فهنا سجن أرضي للجسد، في غرفة مؤثثة ونظيفة لولا سقفها الواطئ، وهناك سجن للعيون المسمّرة على القناتين الأولى والثانية، وعليّ الإعتياد على ذلك.
وفي الحقيقة، فإنني منذ سنوات طويلة لم أكن أملك القدرة على ترك المحطات لمشاهدة محطتي (غصب ١ و٢) إلا لمتابعة المسلسل المحلي (طاش ما طاش) الذي تعرض وباستمرار الى نقد خطباء المساجد وضيوف البرامج الدينية، وكان أكثر ما يغيظني تركيزهم على الفنانة زينب العسكري، لأنها الوحيدة التي تمتلك بعض مواصفات الجمال في كل برامج (طاش ما طاش). ولعل تعاطي وزارة الإعلام مع تيار الخطاب الديني المتشدد في هذه القضية بالذات، يعتبر انموذجاً حضارياً، فالوزارة سمحت للمتشددين بنقد البرنامج، مثلما سمحت بالدفاع عنه أيضاً على صفحات الجرائد، واستضافت معارضيه على شاشة التلفاز، وأتاحت لهم الفرصة على نفس المنبر الإعلامي للهجوم عليه، لكنها لم ترضخ لمطالبتهم بإيقافه. وهذا النهج قادر مع مرور الزمن على خلق أرضية للحوار بين كافة توجهات الشرائح الإجتماعية والدينية والثقافية المختلفة، وهذا الأسلوب في إدارة الصراع يلبي الحاجات الموضوعية للمواطنين في التعبير عن الرأي والرأي المختلف لتوطيد دعائم ثقافة الحوار والتسامح وتكافؤ الفرص العادلة. وهو السبيل الأمثل لأي مجتمع حيوي للبدء بالخطوة الأولى على طريق الحوار. وليت الأجهزة الحكومية والأمنية تأخذ بهذه الطريقة التي نجحت وزارة الإعلام في التعامل معها لأول مرة وعسى ألا تكون الأخيرة.
وكما كنتُ حريصاً على متابعة (طاش ما طاش) على القناة الأولى، فقد كنتُ من متابعي مباريات كرة القدم على الثانية قبل احتكار بعض القنوات التجارية لبث هذه المباريات التي كنا نتسابق لشراء بطاقاتها الخاصة لتثبيتها على (الريسيفر). فأين الريسيفر يا عسكري؟!
وجدت مع الأيام أن قسوة السجن وثقل الأيام على نفسي، قد أجبرتني بحكم الإعتياد على مشاهدة برامج المحطتين، ولا سيما وأن الرياضية تأخذ موقع (غصب ٢) في المساء (فانبسط يا عم من قدّك)!
لكن اليوم التالي، الثلاثاء ٢٠٠٢/٣/٢٤ قد خبأ مفاجأته لي، حيث استدعاني المحقق في التاسعة مساءً، وأبلغني إنني سأمثل أمام هيئة التحقيق والإدعاء العام.
وفي غرفة صغيرة خارج مبنى إدارة السجن، قابلت ممثل الإدعاء العام: شيخان شابان وكاتبهما، وفوجئت وكأنني اعرف واحداً منهما، وشحذت الذاكرة حتى تبينت شبهاً له بزوج ابنتي (نجلاء). سألتهم عن حقي في حضور محام، فأجاب رئيسهم - وقد علمت في الرياض أن اسمه فهد السبيعي - بالموافقة، وتساءلوا: ألم تطلع على نظام الإجراءات الجزائية؟
حاولت أن أتذكر هذا العنوان فلم أجد موقعه...، وأوضحت لهم إنني مع الأسف لم أطلع عليه فأين تم نشره؟
أجاب الشيخ فهد: في الجريدة الرسمية (أم القرى). وعلقت: من يقرأ الجريدة الميتة التي لا نبحث عنها إلا عند ضياع بطاقة الأحوال المدنية، أو حصر إرث الأموات؟ فلماذا لا ينشر في الصحف اليومية، وتدار حول بنوده الحوارات المستفيضة، ويتم إقراره من قبل مجلس الشورى على الأقل.
وقال الشيخ فهد: لقد أقرته وزارة الداخلية وهذا يكفي للعمل به كإحدى اللوائح النظامية.
وسألته: نحن الآن في منتصف الليل، فكيف يمكنني الإتصال بمحام لحضور تحقيقكم معي؟ ثم إذا كنتُ لا أستطيع إحضار محام في هذه الساعة، فإن عليكم حسب ما أفهم أن توكلوا محامياً من طرفكم لحضور التحقيق.
قال: لا يكون الأمر ملزماً إلا أمام القاضي، أما هنا فلا. قلّبت المسألة على وجوهها العديدة، فهل أطلب التأجيل ريثما أتمكن من توكيل محام؟ وهل لدينا محامون مهتمون بالشأن العام وحقوق الإنسان، ولا سيما حقوقه المدنية والسياسية؟
وبالرغم من يقيني لحظتها بعدم أهمية وجود المحامي الى جانب ناشط اجتماعي مثلي، إلا أنني تساءلت: كيف يعمل الإنسان في مجال تنبئ احتمالاته بالإعتقال دون أن يطلع على حقوقه التي كفلها النظام رغم ما فيه من قصور؟ بل لماذا لم أوكل محامياً من قبل لكي يكون جاهزاً عند الطلب؟ ولكنني قلت لنفسي: وما الذي سيضيفه المحامي الى أقوالي حيال قضية تمثلت في خطابات مطلبية أعددتها مع آخرين ووقعت عليها، ولا تحتمل إخفاء شيء أو التحايل عليه وفوق ذلك فالحكم فيها لن يكون مقتصراً على القضاء وإنما سيكون معدّاً من وزارة الداخلية سلفاً؟ فلماذا أُحمّل نفسي بأعباء مالية أدفعها لمحام لا أعرف مدى استفادتي منه؟
وقد دفعتني كل هذه التحليلات الى جانب ثقتي بعدالة القضية ورغبتي في إثبات حسن النية والمرونة، الى القبول بالبدء في التحقيق بدون محام.
أوجز لي الشيخ فهد طريقة التحقيق والتدوين، وبدأ بالسؤال حول الخطابات والبيانات التي شاركت فيها، ذاهباً الى أنها تعبر عن السعي الى إثارة الفتنة، والخروج على طاعة ولي الأمر، وتعمل على زعزعة الوحدة الوطنية، والتشكيك في الأسس التي قامت عليها الدولة، وإثارة الفتنة الطائفية، وتلخصت إجابتي في التالي:

أولاً: الثوابت الوطنية

استندت تلك الخطابات والبيانات الى المنطلقات التالية:
١- الإعتماد على الشريعة الإسلامية السمحاء وفق منهج الوسطية والإعتدال، وما تتضمنه من مقاصد شرعية تستهدف إقامة العدل بين الناس، والحفاظ على كرامة الإنسان وتوفير سبل الحياة الكريمة للمواطن، والحفاظ على خيرات الوطن وثرواته وأسباب رقيه وازدهاره.
٢- التمسك بالوحدة الوطنية والعمل على كل ما من شأنه الإسهام في ترسيخها والعمل على إزالة كل الأسباب التي تؤدي الى الفرقة والإختلاف والتفكك.
٣- الإلتفاف حول القيادة واعتبار العائلة المالكة صمام أمان لوحدة البلاد ورقيها، وتدعيم مشروعيتها ومطالبتها (القيادة) بالبدء في الإصلاح الجذري الشامل لكافة مناحي الحياة.
٤- الوقوف ضد كافة التحديات والتهديدات الخارجية التي تستهدف وحدة وطننا وسلامة أراضيه (وردت في بيان: معاً في خندق الشرفاء).
٥- رفض كل أشكال التطرف والإرهاب والعنف المسلح الذي تتعرض له بلادنا، ومطالبة القيادة بالإصلاح الشامل لأوضاع بلادنا لأن ذلك سيسهم في التخفيف من هذا البلاء (ورد ذلك في: دفاعاً عن الوطن).
٦- دعم التوجهات الإصلاحية التي أعلنتها القيادة والمطالبة بالإسراع في تنفيذ توصيات مؤتمر الحوار الوطني الذي تم برعاية الدولة، وكذلك ما تضمنته وثيقة (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) (ورد ذلك في خطاب: معاً على طريق الإصلاح).

ثانياً: دوافع ومبررات كتابة هذه الخطابات

١- تفاقم الأزمات المعيشية للمواطن (الإسكان، الصحة، التعليم).
٢- التخلف التقني والتعليمي الذي لا يتناسب مع حاجات خطط التنمية.
٣- استشراء مظاهر الفقر والبطالة وسوء توزيع الثروة.
٤- الفساد الإداري والمالي واستغلال المال العام.
٥- غياب حرية التعبير وانتهاك حقوق الإنسان.
٦- غياب مكونات المجتمع المدني والمشاركة الشعبية في صناعة القرار.
٧- تفاقم ظواهر التمييز الطائفي والمناطقي.
٨- تفشي ظواهر التكفير والتبديع والعنف المسلح.
٩- التهديدات الخارجية.
١٠- تخلف البلاد عن الدول المجاورة في إقامة المؤسسات الدستورية والسماح لمكونات المجتمع المدني بحرية التشكل والتعبير.

١١- حاجة البلاد كأنموذج للدولة الإسلامية، الى الأخذ بمقومات الدولة الحديثة، من حيث المؤسسات الدستورية واستقلال القضاء والفصل بين السلطات، والمشاركة الشعبية، لكي تكون النموذج الذي يحتذى به في العالم الإسلامي.

١٢- حاجة البلاد الى الهياكل والنظم والقوانين الحديثة بما فيها المؤسسات الدستورية وحقوق الإنسان، لكي يتم قبولها في المحافل الدولية الحقوقية والسياسية والتجارية.

١٣- الإفتقار الى ثقافة الحوار في المجتمع بين كافة الشرائح والمكونات الثقافية والفقهية المتعددة من جانب، وبين تلك المكونات والقيادة من جانب آخر.

١٤- الحاجة الى المساهمة مع القيادة وكافة الفعاليات المهتمة بالشأن العام في تحديد الإشكالات التي يواجهها مجتمعنا، والإجتهاد بطرح وسائل حلها، وإشراك الرأي العام في ذلك، لأن مشاركته تحقق العديد من الأهداف منها:

أ- توسيع مجال حرية التعبير عن الرأي حول الأزمات التي يعيشها المواطن، وذلك سيفتح باب الأمل للمواطن لكي يتفاعل بأن الحديث العلني والصريح عن قضاياه الأساسية سوف يفضي الى حلها.

ب - ومن جهة أخرى فإن توسيع مجال حرية التعبير عن هذه القضايا المطلبية سوف يحمل رسالة هامة لدول العالم في الخارج مفادها أن بلادنا تمضي في طريق الإصلاح، ومن علاماته رفع سقف حرية التعبير عن الرأي والمطالبة بالإصلاحات الدستورية.

ثالثاً: أسلوب المخاطبة

انتهج المهتمون بالشأن العام منهجاً ثقافياً سلمياً وحضارياً للتعبير عن آرائهم من خلال هذه الخطابات الموجهة الى القيادة أو الرأي العام، وهذا يعزز التوجه المطلبي السلمي، كما أن اسلوب المخاطبة الذي عبرت من خلاله هذه الخطابات يدخل في صلب حق المواطن للتعبير عن رأيه الذي كفلته الشريعة الإسلامية السمحاء والنظام الأساسي للحكم، ومواثيق حقوق الإنسان التي وقعت عليها بلادنا.

وقد استغرقت الإجابة والأسئلة التفريعية حول هذا الموضوع قرابة الساعتين.

وكنت أطلب منهم السماح لي بتدوين إجابتي ليتم نقلها بعد ذلك الى دفتر الضبط فلم يوافقوا على طلبي، واستمروا في اختصار إجاباتي الشفوية وابتسارها، أحيانا بحجة التطويل، ومن ثم تدوينها بطريقتهم.

وقد بدا حرصهم واضحاً على إثبات تهمة وضع أسماء لشخصيات معروفة بدون أخذ موافقتها أو توقيعها. وأوضحت لهم أننا نحتفظ بسجل كامل لكافة الأسماء حيث يحمل كل شخص من جامعي التواقيع نسخة من الخطاب ويقوم بعرضها على المعنيين، وفي حالة الموافقة يقوم بالتوقيع على الأوراق المرفقة بالخطاب، ومن ثم إرسالها للقائمين على رصد الأسماء والتواقيع في النسخة النهائية. وحين أصروا على أن هناك شخصيات اعترضت على تضمين اسمائها ضمن قائمة الموقعين، طالبت بإيراد تلك الأسماء، كما طالبت بفتح المجال أمام كل من يريد التنصل من توقيعه لكي تتضح الحقائق.

ثم اضفت: إذا كنتم تقصدون الشيخ عبد الكريم الجهيمان، فإنه قد وقع على كل البيانات والخطابات التي كنت طرفاً فيها، ابتداءً من بيان إدانة انتهاك (شارون) للمسجد الأقصى حتى آخر خطاب كان لي علاقة به. وأما تنصله من التوقيع على الخطاب الأخير (نداء الى القيادة.. نداء الى الشعب) فإن ظروف ذلك الموقف معروفة، وقد حدثت نتيجة لضغوط عديدة مورست عليه.

لم يدونوا السؤال ولا الإجابة، وانتقلوا الى السؤال التالي:

حين قدمتم خطاب (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) استقبلك الأمير عبد الله ووعدكم خيراً، فلماذا تصرون على الإستمرار في رفع الخطابات؟

وأجبته: مضت فترة زمنية انتظرنا خلالها طرح أي مبادرة للإصلاح فلم نسمع شيئاً، وبالرغم من أننا طالبنا بعقد مؤتمر وطني للحوار حول كافة القضايا إلا أنه لم يستجب لذلك. وحين اشتعلت حركة العنف المسلح في بلادنا، بادرنا الى إعلان موقفنا منها، وذكرنا في خطاب (دفاعاً عن الوطن) إدانتنا واستنكارنا لكافة أشكال العنف والإرهاب الذي تتعرض له بلادنا، وطالبنا المشاركين والمحرضين على هذه الأعمال بالعودة الى أحضان الوطن، والمبادرة الى نبذ كافة أشكال التطرف والعنف بالقول والعمل.

ورأيناها مناسبة لتذكير القيادة بأن مسؤولية التصدي لظاهرة العنف لا تتحقق من خلال الحلول الأمنية وحدها، وإنما بالقيام بتحليل وفهم جذور هذه الظاهرة المحركة لها، والشروع الفوري في تنفيذ الإصلاحات الشاملة التي بلورتها العديد من الكتابات والخطابات المرفوعة للقيادة، ومنها مذكرة (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله).

وسألني الشيخ فهد: لماذا جمعتم هذا العدد الكبير من التواقيع عليها، أليس ذلك دليل على سعيكم في إثارة الفتنة وتحريض الناس على الخروج على ولي الأمر؟

وأجبته جواباً طويلاً تم اختزاله مثلما تم اختزال الإجابات السابقة، ولعل أهم ما يحضرني الآن ما ركزت عليه في الإجابة وهو: إن حرية التعبير السلمي مكفولة للمواطنين في كل بلاد العالم، وإن ما قمت به مع عدد كبير من المهتمين بشأن البلاد من المثقفين والمواطنين رجالاً ونساءً للتعبير عن مطالب المواطنين لا يخرج عن ذلك الإطار القانوني السائد في دول العالم، وقد هدفنا من وراء ذلك البرهنة على مصداقية المطالب وشعبيتها، لكي تدرك القيادة أن الأزمة خانقة، وأنه قد حان وقت البدء في عملية الإصلاح السياسي الشامل.

وبكل المقاييس الحقوقية والمعايير الدولية، فإن ذلك لا يعد تحريضاً للمواطنين ضد الحكومة ولا إثارة للفتن أو إساءة للوحدة الوطنية. وهذا الحق مكفول في إطار الشريعة الإسلامية بواجب (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر).

فسألني: هل تعرف شروط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟

فأجبته: شروطها محددة في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبقلبه، فإن لم يستطع فبلسانه). ونحن لم نخرج على الحاكم بالسلاح ولم نعن الأعداء عليه.

قال لي: هذه ليست الشروط الشرعية للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهنا قلت له: مادام الأمر قد تحول الى محاكمة فقهية، فأنا لا أجيد الدفاع عن نفسي، ولذا أطلب حضور المحامي.

تطلع الشيخ الى زميله وبدا سؤالي مفاجئاً، فغير الشيخ من لهجته، وقال: أنت قد ذكرت شرطين ولكن الشرط الثالث غاب عنك، وهو ضرورة الإلتزام بعدم إفضاء الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الى ضرر أكبر منه، وهو الفتنة.

قلت له: ما قمنا به هو عمل يستهدف القضاء على الفتنة لا تأجيجها، فحين يعبر الناس عن مشاكلهم ويطالبون بالحلول الناجعة لها، فإنهم ينزعون فتيل تراكم المظالم واليأس، ويفتحون نوافذ الأمل الواعدة.. وأما اذا ما تم حرمانهم من التعبير عن تطلعاتهم، فإن ذلك هو الأمر الباعث حقاً على إشعال الفتنة، ولكنني سأسألك: وماذا تسمي الأضرار الناجمة عن تدخل هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في خصوصيات الناس، وما ينجم عنها من أضرار احتجازهم او ضربهم، وما أدى إليه ذلك من أحقاد ومشاحنات بلغت تبادل النار بين الطرفين؟ أليست تلك هي بواعث الفتنة؟

لم يلخص الشيخ إجابتي ولم يدونها، ونظر الى ساعته وقد تجاوزت الواحدة صباحاً، فأبلغني بانتهاء جلسة التحقيق لهذه الليلة ومعاودتها في الثامنة صباحاً، لأنهم على سفر!

قلتُ له: أنا متعب الآن، ولا أعلم متى سأنام، ولذا أرجو بدء التحقيق في العاشرة. وافق الشيخ وأقفل المحضر بعد توقيعي على اجاباتي رغم عدم رضاي عما اختزله منها.

عدت الى السجن وظللت أستعيد الأسئلة وما دون من إجابات وما هي الأسئلة الممكنة، وكيف الرد عليها، ولم انم إلا في السادسة صباحاً بعد أن تناولت الإفطار والدواء وفي التاسعة جهزت نفسي للتحقيق من جديد وقررت أن أطلب محامياً، ولكنني لا أعرف أحداً في الشرقية.

في العاشرة كانوا على الموعد في مكتبهم، وبعد تبادل التحيات فتحوا المحضر، فطلبت محامياً، فرد الشيخ فهد: لا نقبل إلا محامياً يحمل ترخيصاً قانونياً للمحاماة، وأن توكيله سيستغرق زمناً طويلاً وأوضحت إصراري على المحامي.

تشاورا في الأمر، واتصل أحدهم برئيسه وخرج الى الساحة، وكنت متعباً ولا أعرف محامياً يتفهم القضايا السياسية أو المطلبية، وربما اضطررت للإستعانة بمحام متشدد يشارك المحققين وجهات نظرهما، وتذكرت صديقي اسحاق الشيخ يعقوب، الذي عرفت بالمصادفة بأنه يترافع في بعض القضايا، ولكنني ترددت في دعوته فلعله لا يحمل ترخيصاً او أنه ينوي السفر الى البحرين، أو لعله لا يحبذ الترافع في هذه الأمكنة.

أربكتني اللحظة، وحين عاد الشيخ قال لي: إن توكيل محام معتمد سيأخذ بعض الوقت ويعقد المسألة ونحن قد بدأنا التحقيق، ولم يبق إلا القليل، فدعنا نكمل على بركة الله.

فكرت في الأمر، وكنت مرهقاً، ورأيت أن قلق البارحة كان كافياً لانشغالي واستفزازي طوال الليل، فملت الى السهولة وقبلت معاودة التحقيق بدون حضور المحامي.

بدأنا الجولة الثانية، وأعادا الكثير من الأسئلة بصيغة أخرى، على أن أهم ما أضيف إليها سؤال حول ما يلي: طالبتم بالدستور والمؤسسات الدستورية وشككتم في نزاهة القضاء واستقلاله وهذا أمر يعني التشكيك في مرتكزات الدولة القائمة على كتاب الله وسنة رسوله.

وفي إجابتي الشفوية المطولة قلت له: إننا نطالب بتعزيز ما ورد في نظام الحكم من نص على أن دستور المملكة هو كتاب الله وسنة رسوله، وهذا النص يعترف بمسمى (الدستور) أولاً، لكننا طرحنا الآليات الحديثة التي تعمل على تجسيد هذا النص في أنظمة وقوانين تسهم في تعزيز الإستقرار السياسي، وتضمن المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي، وتمنع انتشار الفساد والعنف في المجتمع، وتحقق مطالب المواطنين في تطبيق العدل والعدالة الإجتماعية.

ويتضمن الإطار القانوني السياسي لهذه الآليات ما يلي:

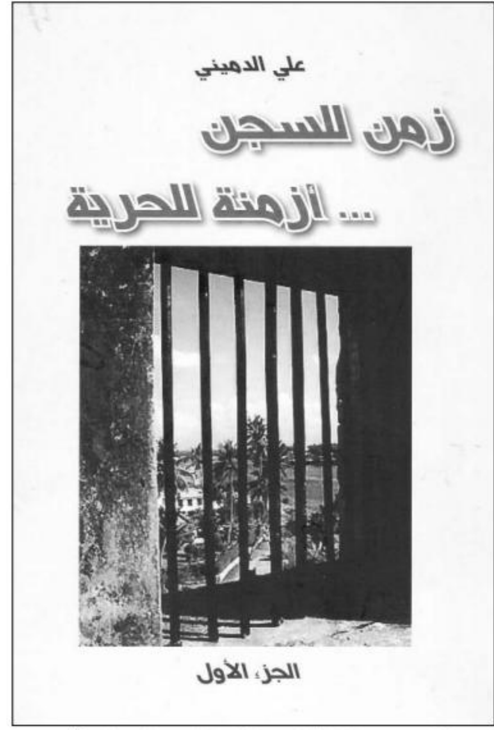
١ - وجود دستور دائم وفق المرجعية التي يرتضيها المواطنون ومرجعية الدستور في بلادنا هي كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم التي تضمنها النظام الأساسي للحكم.

٢ - يضمن الدستور الحريات العامة للمواطنين والديمقراطية وحقوق الإنسان، ويقر مبدأ التعددية وحرية تكوين جمعيات المجتمع المدني السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والرياضية والفنية وسواها.

٣ - ينص الدستور على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية (نواب الشعب)، والتنفيذية (الأجهزة الحكومية) والقضائية (القضاء بما في ذلك المحكمة الدستورية العليا التي تفصل في دستورية القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية).

٤ - ضمان مشاركة الشعب (رجالا ونساء) في صناعة القرار على كافة المستويات، وتمتع المجلس النيابي المنتخب بصلاحيات سنّ القوانين وفق مرجعية الشريعة الإسلامية، وأن يكون مخوّلاً بمراقبة ومحاسبة الأجهزة الحكومية، وإقرار ميزانيتها، وسياستها الداخلية والخارجية.

لم يسجّل الشيخ شيئاً من هذه الإجابة وقال: إن مجلس الشورى والحكومة يقومان بكل هذه المهام، ثم طلب مني إجابة مختصرة حول التشكيك في نزاهة القضاء، وأجبته بأننا لا نشكك في نزاهة أو عدالة القضاة أنفسهم، فالمشهود للغالبية من قضاة المملكة بأنهم يتمتعون بالنزاهة ومخافة الله، ولكننا نتحدث عن سطوة الأجهزة الحكومية وتدخلاتها في قراراتهم بشكل مباشر أو غير مباشر. كما أن مفهوم استقلال القضاء هو أحد المفاهيم الأساسية المكونة للدستور، فحينما نتحدث عن دول المؤسسات الدستورية فلا بد أن نتحدث عن استقلال القضاء، كأحد أركان تطبيق الدستور، وهو ما يستدعي استقلاله التام عن أي سلطة أخرى بما فيها السلطة التنفيذية (وأذكر هنا قول مونتسكيو: إن الحرية تنعدم إن لم تكن سلطة القضاء منفصلة عن سلطة التشريع، لأن حرية أبناء الوطن وحياتهم تصبحان تحت رحمتها، ما دام القضاء هو المشرّع. أما إذا كانت السلطة



القضائية متحدة مع السلطة التنفيذية فإن القاضي يكون طاغياً).

سألني الشيخ: ألا تعلمون أن أبواب مجلس الشورى مفتوحة لشكاوى المواطنين، فلماذا لم تقدموا خطاباتكم إليه؟

قلت له: ولكن أعضاءه لا يملكون من الأمر شيئاً، فالنظام جعلهم هيئة استشارية في بعض القضايا، ولم يمنحهم صلاحيات تشريعية أو رقابية، كما أن المجلس لا يمتلك حق المحاسبة ولا المساءلة ولا ينص نظام مجلسهم على حقهم في التمتع بممارسة تلك المهام او بعضها، أما حين ينال المجلس تلك الصلاحيات التي تجعل منه سلطة تشريعية منتخبة تنوب عن الشعب في اتخاذ القرار، فسوف نجرب ذلك، بعد الخروج من السجن إن شاء الله! وبعدها حان وقت الصلاة، والغداء حيث أكرمنا ضابط التحقيق بصحن من (المندي) أطلق في الذاكرة شهية الأكل مع الجماعة، وأنس المواكلة وجمالية الحرية خارج المعتقل، ولكنني لم أجد رغبة في الأكل، وجاملتهم على مضض، فلا يمكن أن يجتمع الضحية والجلاد على صحن واحد!

انقضّوا على أوصال المندي كالصائمين منذ شهر، ويبدو أنهم قد ملّوا أكل لحمي بسكاكين تهمهم الضخمة.

وفي الواحدة، (عدنا الى البدء!).

انتقل الشيخ الى مساءلتي حول حديثي لإذاعة مونت كارلو ومداخلاتي على الإنترنت.

فأجبته بأنني قد سُئلتُ عن أسباب تفشي ظاهرة العنف والإرهاب في بلادنا، فأجبت، بأن هناك أسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية على أن أهم الأسباب، في نظري، تكمن في احتكار تيار فقهي واحد من التيار الأربعة للحقيقة الدينية، وفي نفيه لما عداه من مذاهب وطوائف، وقد أدى ذلك الى تغلغل هذا التيار في كافة مفاصل النظم التعليمية والتربوية والإجتماعية والسياسية في بلادنا، وإنه تم استقطاب الشباب وتجنيدهم ضمن رؤية أيديولوجية تكفّر المجتمع. وهنا انقضّ عليّ الشيخان وظهرا وكأنهما يدافعان عن النهج المتشدد، ورأيتُ أن أسئلتهما تعدّ أكبر دليل على

تغلغل الخطاب الديني المتطرف في مفاصل الدولة. وبدأنا نتجادل قرابة الساعة حول هذا الموضوع، دون أن يدوّنا إجابتي، وبعد صلاة العصر قلت لا بد أن أكتب الإجابة، وعليكما إثباتها بدون تحريف، وإلا فإنني أطالب بتأجيل التحقيق من جديد، الى أن يحضر المحامي.
وهنا سمح الشيخان لي بكتابة إجابتي، التي اختصرتها في إحالتهم الى ما تنشره الصحف هذه الأيام، والى البحث الذي قدمه الشيخ عبدالعزيز القاسم والشيخ السكران الى مؤتمر الحوار الوطني، والى كتابات الدكتور حمزة المزيني، والى أبحاث الشيخ حسن فرحان المالكي، والى سواهم ممن أشاروا الى أن هذا التيار قد اختطف المؤسسات التعليمية وكرّس التفرقة الطائفية التي بلغت حدّ إقصاء وتكفير الشيعة، وأن هذا التيار المتشدد هو الذي يؤجج الطائفية لا نحن.
استمرّ الجدل في هذا الموضوع حتى صلاة المغرب، وتأكدت لحظتها أنهم لم يقرؤوا مداخلتي في موقع الساحل (الإنترنتي) وإلا لأمطروني بوابل استلتهم وتهمهم، ولكن الإدعاء العام استطاع لاحقاً الحصول على كامل المداخلة وصاغ منها تهماً باطلة تلاها في قاعة المحكمة خلال جلستها في الرياض.
أما خلال الزمن الفاصل ما بين صلاتي المغرب والعشاء، فقد تركز الحديث خلاله حول ضرورة الكفّ عن مطالبة الحكومة بالإصلاح، والإكتفاء بما قدمناه، لأنه يرفع عنا حرج الإحتساب على الدولة، ويترك الأمر لولي الأمر.
وقد أعدتُ عليهم خلاصة دوافع الخطابات المطلبية والتي وردت في ثنايا الحوار السابق، وبعد ذلك عرضوا عليّ توقيع التعهد بصيغته الأصلية التي عرضها ضابط التحقيق من قبل، وقد دوّنت إجابتي كالتالي:
أنا في داخل السجن، ولا أستطيع كتابة أي تعهد مهما كانت الأسباب، وأطلب إحالتي الى محكمة شرعية عادلة لتحكم في قضيتي، وفقاً للشريعة الإسلامية ومواثيق حقوق الإنسان التي وقعتها المملكة.
وأغلق المحضر في السابعة مساءً.
كان يوماً مرهقاً تجابتني فيه أسنّة الشيخين اللذين لم يكتفيا بلعب دور محامي الحكومة وحسب، ولكنهما - بحكم محاضن تعليمهما وثقافتهما الدينية المتشددة - مارسا دور مهاجمتي باسم الخطاب الديني المتشدد، ولعل تيار العنف والإرهاب لن يجد أفضل منهما للدفاع عن عدالة قضيته!
ورأيتُ الكفّة تميل لصالح ضباط التحقيق ومهارتهم في صياغة الأسئلة وعدم تكرارها واكتفائهم بتبني وجهة نظر الحكومة دون الدخول في جدال المؤسسة الدينية وشيخيها.
ارتفع معدل السكر والضغط فتغشاني الصداع والإعياء، وطلبت الطبيب الذي جاءني في العاشرة مساء، مؤكداً على ضرورة تهدئة الأمور وتناول الأدوية لكي أتخلص من مسببات الألم!
اليوم الخميس، أحسستُ في صباحه الذي لا اراه إلا في ساعتي بالكثير من الإرتياح وخفّة الروح وكأنني مريض خرج من حمّاه، واستقبل برضا أيامه، فالمحقق في إجازة نهاية الأسبوع، وشيوخ الإدعاء العام غادروا الى أماكنهم البعيدة، وبدا العسكري المرافق أقلّ حدّة في التعاطي مع طلباتي، ورجوته أن يترك الغرفة لكي أدخل الحمام الذي ليس له باب، فوافق.
عانيتُ قسوة الإمساك، وتغشاني العرق، واستعنتُ بما لديّ من قدرة حتى أتى فرج المجالدة، وارتحت مما خزنته طيلة ثمانية أيام في معدتي. وحين خرجت من الحمام كانت الغرفة مكتظة بتلك الرائحة التي كتب عنها (صنع الله ابراهيم) رائعته الروائية بعد خروجه من السجن، ليؤكد أن الرائحة العطنة لا تأتي من السجن الصغير وحسب، ولكنها تنبع من شوارع السجن الكبير منذ البداية، وقلت يا صنع الله، أخرجني من السجن بدون تعهّد وأنا كفيل باحتمال قسوة السجن الكبير وروائحه أيضاً.
فتح العسكري باب الغرفة ودخل عليّ، وشمّ هو أيضاً تلك الرائحة، وقلت له: إنها ليست مني ولكنها من بقايا التحقيق، وطلبت منه إبقاء الباب مفتوحاً بعض الوقت للتخلص من هذا الطارئ ففعل.
ترك الباب لمدة معقولة، وتنسمت رائحة الهواء الطلقة في نهاية الربيع، وكان الباب يطل على ممر عريض تستند فيه بعض غرف السجن على الحائط الخارجي، وكان برج المراقبة يقف عالياً وكئيباً، حيث يشرف على كافة باحات وأرجاء المكان، وكان الحارس ممسكاً برشاشه قبالتي تماماً،

وبدا قرص الشمس مائلاً للمغيب من بين الأسلاك الشائكة.
إنه منظر (الغروب). يا الله. إنها نفس الحالة القديمة المغمورة في أنهار الشوق والوحشة وشغف اللقاء، ألمسها طرية تنزف أوجاعها مثلما عشتها في تجربة حبي الأول مع (نهاد).
تجربة عنيفة عايشتها معها.. تجربة حب محكوم عليه بالموت سلفاً لارتباطها بشخص آخر.
تجربة عشق امتزج فيها العذري بالصوفي، واستدعت مخيال قصة (قيس وليلى) وجنون الشعب والحب والفناء في الاخر، ولكنها كانت مسيّجة بأقدار الفراق منذ يومها الأول.
لقد تبقى منها الكثير الذي تجلى في قدرة الحب على كسر عمود الشعر، والدخول في نهر كتابة قصيدة التفعيلة، غير أن لوحتها التي رسمتها لي، هي التي تحضر الآن بكل سطوة وافتتان، إنها لوحة (الغروب) الذي كسا الأفق والأشياء حمرة خمرية، جمعت كل الألوان في لون وحيد، يعبر عن هذا الأمتزاج بين الأرواح، ويومىء الى انتهاء الرحلة الجميلة، وقد كَتَبَتْ في أسفلها:
(والذكريات صدى السنين.. اذكرني مع كل غروب)..! نهاد.
كم كنتُ وفيّاً لهذا النداء، ومدفوعاً للتمسك به، لأنه كل ما تبقى من سفر العشق والحرمان، فأدمنته سنوات عديدة حتى حررتني منه رفيقة العمر والأحلام (فوزية) لا بأسلوب القمعي الذي تمارسه الزوجات، ولكن بتذكيري يومياً بذلك الغروب القديم حتى ألفت نسيانه. وها أنذا الآن من داخل السجن أفتح شوق القلب للحرية على شمس غاربة، وأفق مصبوغ بالحمرة، وذكريات جمر أودعته جسد السنين، فمن يا ترى يشاركني وحشة وشجن هذه اللحظة سواها؟
أقفل العسكري باب الذكريات، وأطفأ وهج الشمس بقفله الكبير، وعدتُ الى موقعي لأتصفح جرائد اليوم.
مضت الأيام، وكنتُ اعدها بحبات الدواء، حتى اتى يوم الإثنين فقرأت في صحيفة (الوطن) خبر الإفراج عن الدكتور توفيق القصير، والشيخ سليمان الرشودي، وقد تضمن الخبر كلاماً للدكتور القصير، أثنى فيه على تعامل الأجهزة الأمنية وعلى مكان السجن الذي كان عبارة عن غرف نظيفة في إحدى الفلل التابعة للسجن، كما أشار في حديثه الى خروجهما بدون اعتذار أو تعهد!
عاد التفاؤل والقلق الى مكمنيهما، وبدأتُ أسترق السمع لوقع خطى (العريف) لكي يأخذني للمحقق، غير أنه تأخر حتى يوم الثلاثاء، وعندما دخلت على المحقق كنتُ أغالب أملاً مشرباً بالفرح، وأمسك به بعيداً عن عينيه. لكنه لم يحدثني عن قضيتي، وإنما أبلغني بزيارة عائلية. وأردف قائلاً: لا يُسمح لك بالحديث إلا في أمور عائلية ولا تحدثها عن موضوعك. وعلّقت على طلبه: رجعنا للأساليب القديمة.. قضيتي معروفة للجميع وتكتب عنها الصحف، فقاطعني: هذا هو النظام، وإلا منعنا الزيارة عنك.
نفس الكلام الذي أبلغني به (أبو منصور) في الرياض عام ١٩٨٢م، حين سمح لي بأول زيارة. يومها، كانت زيارة مفاجئة، فلم يكن أحد منا في ذلك الوقت يتوقع رؤية الأهل رغم انتهاء التحقيق، ولكن من يضمن انتهاء التحقيق؟ فما دمت في سجن المباحث فأنت متهم حتى تخرج منه أو تموت فيه.
كان (ابو منصور) يقتعد كرسيه قريباً من مكتب مدير السجن، وسألني من تتوقع ان يزورك؟ طافت أسماء ووجوه الأحباب أمام وجهي، وكدتُ اذكر بعض أسماء الأصدقاء الحميمين لولا خشيتي أن يعتقلهم (أبو منصور) مثلما حاول المحقق مع معتقلي عام ١٩٦٩م، حين أمر باعتقال الشاعر (الشابّي) حين علم بأن الكلمات التي كانوا يغنونها في لحن جماعي: (اذا الشعب يوماً أراد الحياة.. فلا بد أن يستجيب القدر) هي من كلمات الشابّي!
ولعلّ حضور أبو منصور لهذا اللقاء الموعود جزء من ترتيباته، ولكن الحنين العائلي قادني صوب الأهل، فأجبته: أتوقع زيارة الوالد؟ فهزّ رأسه بالإيجاب. كنتُ البس ثوباً أسود من ثياب السجن، وشماغاً ثقيلاً يقيني لسعة البرد وصفعات (أبو منصور) في غرفة التحقيق، وقد تعاون الشتاء البارد مع بؤس الزنزانة والماء البارد والمرحاض القذر، في عدم قدرتي على الإستحمام لأسابيع عديدة. ولولا خشيتي من القمل الذي تعرفه

طفولتي، لما استطعت تحمل برودة الماء في شتاء قارس وممطر، لم تشهد البلاد مثله منذ سنين طويلة.
ولم تكن الحلاقة متيسرة، فأسبلت لحيتي التي استجابت سريعاً للنمو، حتى فجع منها (أبو ناصر) الذي رآني بعد شهرين من وصولي الرياض، واحتميت بظلها من قسوة (العساكر) الذين صاروا ينادونني يا (مطوع).
دخل والدي واحتضنني بحرارة كنتُ أحتاج إليها منذ سنين طويلة، وتبعه إخوتي، وطفل يتجاوز التسعة أشهر من عمره، يركض بينهم وفي فمه مصاصة صغيرة. ودخلت زوجتي فاقتربت منها لكي أقبلها، فصدتني وتساءلت بحدّة من هو ذا؟!
ضحكت وقلتُ لها وانا أقبّلها: أنا مبارك يا (فوزية). تحدثنا عن العائلة والأمطار والديرة وقلت لوالدي: لاتخف فنحن في أيدٍ أمينة، وهمستُ له: قضيتنا مشرّفة، ونحن من أبناء الحركة العمالية في الظهران.
اشرق وجهه، ولمعت سنّه التي لا يراها إلا الأحباب، واشرت الى (أبو منصور) وقلت لوالدي: إن هذا الأخ مسؤول عنا ويقوم بكل ما يستطيع من أجل راحتنا والإهتمام بنا، فنظر إليه الوالد بامتنان! (وبعد خروجنا من السجن أخبرت الوالد بأن أبو منصور كان مهتماً بنا بشكل كبير وأنه تخصص في ضربنا وتعذيبنا، فغضب مني الوالد، وقال: لماذا لم تبلغني بهذا في تلك الزيارة لآخذ حقك منه، فقلت له: يا أبي، شجاعتك معروفة، ولكنها لا تصلح في مثل ذلك المكان!).
يومها، تحدثت مع الجميع، وأهملت الطفل الصغير، ولما رآنا منشغلين عنه تقدم بسرعة من مكتب مدير السجن واخذ الدبّاسة، فغضب منه المدير ونهرته بقسوة، فبكى..، وأحال عادل الزيارة الى مناحة صغيرة. قلت مازحاً: وش هالتربية يا فوزية ما يهاب ولدك من مدير السجن؟ قالت: وش سوّى الضعيف، مد إيده على دبّاسة السجن! فاقتربت منها وقلت ما جرّب (عصاة أبو منصور) وإلا لما تجرأ على ما بدر منه!
(وقلتُ لها بعد خروجي من السجن، لماذا أفزعتك لحيتي الطويلة التي حرصت على إعفائها ليصبح منظري شبيهاً بجيفارا حين تزورينني في السجن. فعلقت ساخرة: أمحق جيفارا، والله أنك ما تشبه إلا جهيمان أو صاحبه ذاك المهبول الثاني محمد بن عبدالله القحطاني الذي صدق حكاية ظهور المهدي في ذلك الوقت، فمات مقتولاً تحت أستار الكعبة!).
قال لي المحقق في الدمام: هل قرأت صحف الأمس؟ فهززت راسي بالموافقة، وعرفت ما يرمي إليه، ودخلت زوجتي فسألها عن الأبناء وأجابته: هم في جامعاتهم وأنتم لا تسمحون بالزيارة المسائية. وعلّق: لقد سمحنا لهم بالزيارة، وكما ترين فقد وضعت لهم كراسي كافية في الغرفة. عانقتها وأنا مثقل بالتساؤلات وبمرارة الحديث مع المحقق، وسألتها عن محمد سعيد طيب، فقالت: لقد خرج أيضاً، وهناك أحاديث على الإنترنت عن تفاهم أو تعهد مقبول، فلماذا لا تفكر في الأمر؟ قلت: لقد صرح الدكتور القصير بأنه لم يوقع التعهد ولكنه اضطر في اليوم التالي لتأكيد توقيعه عليه، أما أنا فلا زلت غير قادر على التوقيع حتى الآن، وأبلغي الوالد أنني بخير وأن الأمر معلّق على شرط التعهد، ومازال في يدي حتى الان.
عقّب المحقق قائلاً: لم يعد الأمر بيدك!
وهنا أمطرتُ زوجتي بسيل من الوصايا، وقلت لها: أعانك الله على المسؤولية، فمهمتي أن اصبر على قسوة السجن، ومهمتك تقع خارجه، وهي تجربة للتحرر من وصاية الزوج والأب، ولتكن بمثابة (البروفة) على غيابي عنكم بعد الموت، فأبلغي الأبناء بثقتي فيهم وبقدرتهم على تحمل المسؤولية في غياب الأب حياً او ميتاً.
امتقع وجه (فوزية) وقالت: مازرناك لتحدثنا بهذا الكلام، ولا تخف علينا... ودعتها وطلبت منها بعض الكتب، ثم أخذني العسكري الى غرفتي الواطئة.
(ذهب الذين أحبّهم وبقيت مثل السيف فردا). كنتُ أمنّي النفس بالتقاء الأصدقاء في السجن، والإستمتاع بسوالف الدكتور توفيق القصير الذي يجيد الحديث والإنتقال من شأن الى نقيضه، من المعلومة المعرفية الى الحكاية المؤثرة، ومن الفيزياء النووية الى شجون الحب والإفتتان، ولكنه الان يغادر الحلم مع (ابو الشيماء) وسليمان الرشودي في طريقهم الى السجن الكبير!
وفي بداية الأسبوع الثالث، استدعاني المحقق وكان جالساً في مكتب ضابط تحقيق آخر، ليسلمني الكتب التي أوصلتها إليهم زوجتي. نظرت الى وجه الضابط الآخر وتأكدت أنني قد رأيته، وسالني هذا الضابط: ألا زلت معانداً حتى الآن؟ لماذا لا توقع التعهد وتعود الى بيتك وأهلك مثلما فعل الآخرون؟ وأجبته بأنني لا أستطيع التوقيع حتى الآن، ثم تذكّرته... إنه هو... إنه هو... نفس الضابط الذي تعهدت في مكتبه بالخبر بعدم المشاركة في المظاهرات، واستعدت آثار المرارة والألم، الذي سببه لي ذلك التعهد، فقلت له: لقد اكملت التحقيق مع الإدعاء العام، ولم يبق إلا إحالتي الى القضاء، فلماذا لا تحيلون القضية إليه، وهو المخرج المناسب للحكومة وللمعتقلين الباقين؟
وتدخل المحقق الأساسي: لم ينته التحقيق معك من قبل الإدعاء العام، ومازال مفتوحاً!
قلت له: أعتقد أنه انتهى، فلم يبق سؤال أو باب يمكن أن يطرقه المحقق إلا ودخله. قاطعني: لا لم ينته، فهل سألوك: هل لديك أقوال أخرى؟
قلت له: هل يمكنني إضافة أقوال أخرى؟
قال: نعم. وأوضحت له انني أحتجّ على طريقة التحقيق مع الإدعاء العام، لأنهم لم يكتبوا كل اقوالي، ولم يمكنونني من توكيل محام.
قال: لقد قبلت التحقيق بدون محام وانتهى الأمر. وسلمني الكتب التي أوصلتها العائلة الى السجن، وقدم لي ورقة لأوقع على استلام الكتب، وبعد توقيعي أضاف لها: (أوقع على انني وافقت على إجراء التحقيق معي بدون محام).
قلت له: لقد حدث ذلك، ولكنني أحتفظ بحقي في التمكن من توكيل محام يراجع اقوالي ويستكمل ما نقص منها. وكتبتُ تحفظي ووقعت على الورقة، ثم أعادني العسكري الى مكاني.
لم أتآلف مع تلك الغرفة، رغم وجود سرير عريض، ورغم توفر الجرائد و (غصب ١، ٢) ولكنني الليلة قررت النوم عليه، فنقلت الشرشف والمخدة والبطانية واستلقيت على نعومته فغمرتني الرغبات الجسدية، ونمتُ في خَدَر جميل.
وفي الصباح أخذتُ دشاً دافئاً فانتعشت واستمتعت بالإفطار وبدأت استشعر علامات التأقلم والإرتياح لهذه الغرفة: وحين بدأت بقراءة الصحف جاءني العريف وقال: قم أطلب الله يا ولد غرم الله، فارتعبت.. الى (ابو منصور)؟! قال: سننقلك الى غرفة ثانية.
قلت لنفسي يا الله. حين استشعرت في هذه الغرفة ببعض الراحة علموا بذلك، فلم يرضهم وقرروا نقلي، وتذكرت جملة كان يرددها أبو عادل (لو دخل المؤمن جحر ضبٍّ لسلط الله عليه من يؤذيه).
وتحدثت مع العريف عن اعتيادي على الغرفة وعن رغبتي بالبقاء فيها، فقال لي: هذه غرفة الخلوة للمساجين، وقد كان المسؤولون يتوقعون خروجك مبكراً منها، ولكن مادام السجن قد أعجبك، فسوف ينقلونك الى أخرى مناسبة ودائمة!
حملوا عدة السجين القليلة، ومضيت معهم الى الغرفة الجديدة والتي لم يكن يفصلها عن الأولى سوى جدار كان يتسلل منه أنين الصمت والوحدة. ودخلنا من باب يفضي الى عنبر صغير فيه سبع غرف مجلّلة بأبوابها الحديدية، وأقفالها الصدئة، تطلّ على ممر طويل تقع في آخره غرفة واسعة، فيما ينفتح الممر من جانبه الأيمن والملاصق لغرفتي القديمة، على باحة (التشميس). اختاروا لي الغرفة الأولى، ويبدو أنها كانت مكتباً للإشراف على العنبر، حيث أنها الوحيدة بباب خشبي.
وضعت فراشي على الأرض المغطاة بموكيت رمادي قديم، وأعدتُ ترتيب لوازمي القليلة على كراتين صغيرة كنتُ أحتفظ بها من الغرفة الأولى، وأحضروا لي جزءً من الكتب والتلفاز، فانتشت الغرفة بحضوري، حيث كنتُ ضيفها الوحيد، في غياب ساكني الغرف الأخرى كلها.
السقف عال وله فتحات قريبة منه، تطل على الممرات الجانبية، والمكان هادئ لكنه موحش. وقد أخبرني الحارس بأن المكان مخصص لسجن النساء، فتحرّكت المشاعر الغامضة في الأعماق، وتذكرت قصة الحب الخرافية بين سجين في عنبر الرجال، وسجينة في عنبر النساء، حيث كانا يتواصلان برمزية بواسطة الطرق على الجدار الفاصل بين زنزانتيهما، وقد وردت هذه القصة في مجموعة الكاتب الكبير (يوسف إدريس) المعنونة بـ (مسحوق الهمس).

تجولت في الغرف الأخرى، لأتفقد آثار الراحلات، فتضاعف إحساسي بالوحشة والفقد.
يا للنفس التي لم تعجبها الغرفة الأولى لأن سقفها واطئ، ولم تألفها إلا بعد أن ارتعش الجسد على سريرها الوثير، ولم تأنس بالغرفة الجديدة، واسعة المكان. فالفضاء أو الحيّز الصغير يخفف من وطأة الوحشة ولكنه يكثف الشعور بالكآبة، أما الحيّز الواسع فإنه يشعرك بغياب الناس ويزرع علامات الفقد في أطراف المكان.
يا علي، إنه سجن، حتى لو وضعوك في أحد قصورهم الفخمة والمهجورة التي تمتلئ بها شواطئ الشرقية، لأحسست بالوحدة والغربة والإشتياق الى دفء العائلة والأصحاب.
ذهبت للحمام ففوجئت بحمامات قديمة ذكرتني - رغم نظافتها - بحمامات زنازين وزارة الداخلية بالرياض.
كانت أربعة حمامات عربية متجاورة، وحوض إسمنتي متهدم للغسيل والوضوء، ورائحة لا تحتمل إلا في ساعات المخاض العسير، ولكنها أفضل من حمامات زنازين السجن في وزارة الداخلية بالرياض، التي لم أستطع محو قسوتها من خيالي، ولا طرد مرأى الصراصير وفئران الجحور بأذيالها السوداء الطويلة، وكان حظي العاثر قد وضع زنزانتي أمامها تماماً.
كانت مراحيض سجن وزارة الداخلية أربعة، تقع في نهاية صف الزنازين الأيمن، وكل إثنين منها بمدخل واحد، وكانت طبقات الأوساخ المتراكمة على أبوابها الحديدية من الداخل هي ميزتها الوحيدة، فقد اتاحت مجالاً للكتابة عليها بعود الكبريت الذي يحفر في تلك الطبقات أحرفه وآلام كُتّابه، وكان مبارك الحمود يشغبني بكتابة سؤال دائم: (متى نطلع)؟
كتبت له مرة: لن نطلع حتى ننظف الصحون.
ويبدو أنه لم يفهم الرسالة، فكتب: صحون الغداء أم العشاء؟
وكتبت: صحون أخرى لا تعرفها يا مبارك.
ورغم قذارة تلك الحمامات، إلا أنها غدت متنفسنا الوحيد الذي نستطيع من خلاله التواصل مع بعضنا بالهمس أو بالكتابة على الجدران والأبواب. وقد وجدت ذات مرة عبارة على باب الحمام الداخلي تقول: أصبحت القوات الإيرانية على بعد مائة كيلو متر من بغداد، ولحظتها داعبني الفرح، وذهبت الى أقاصي الأماني البعيدة، فتوقعت أن يتم الإفراج عنا قريباً، لأن تهديد إيران للعاصمة العراقية يعني اقتراب الخطر الإيراني من المنطقة الشرقية لبلادنا، وسوف تكون حكومتنا محتاجة عندها الى استتباب الأمن وكسب مشاعر المواطنين، ولا بد من إطلاق سراح هذا العدد الكبير من المعتقلين الذين يتحدّر أغلبهم من المنطقة الشرقية!!
أشعت هذا الإستنتاج - همساً - الى جيران زنزانتي والى مرتادي الحمام القريب من مكاني، لكنني أصبت بالخجل والإحباط حينما علمت أن الحدود الإيرانية لا تبعد عن بغداد أكثر من مائة كيلومتر!
لكن أصعب الكتابات وجدتها ذات مرة مكتوبة بخط عريض استخدم كاتبها مسحوق (التايد) ويبدو أنه أمضى ليلته هناك حيث دوّن: يسقط حزب العمل الإشتراكي في الجزيرة العربية. وأدركت أن المعركة نشبت بين الحزبين من جديد في السجن، حيث رد على هذا الشعار، سجين آخر فكتب بخطه على طول الجدار: يسقط الحزب الشيوعي في السعودية.
لم أكن أعرف من الذي خط تلك الشعارات، ولكن يبدو أن أصحابها يعرفون بعضهم جيداً. إنها الإختراقات الخاطئة التي جعلتنا نتصارع علناً، ومع ذلك فإن الشيوعيين الذين أصدروا مجلة (الثقافة المعاصرة) لم يجرؤوا على إيصال نسخة منها مباشرة لأحد أعضاء حزب العمل الإشتراكي، وإنما وسّطوا صحفياً يعمل في جريدة اليوم وهو الصديق السوداني (سيف) ليسلّم تلك النسخة الى المرحوم صالح العزاز. وقد دفع (سيف) الثمن غالياً حيث اعتقل معنا ولم يتم الإفراج عنه إلا بالعفو الملكي الذي شمل الجميع، وأجزم أن (سيف) لا يعرف عن التنظيمين شيئاً، وإنما كان ضحية غير مقصودة للمنافسة بين الحزبين!
وبعد مدة وجدت عبارة حادة مكتوبة على جدار نفس الحمام تقول: تسقط المملكة العربية السعودية. وخلال نصف ساعة سمعت صوت الحارس وهو يصرخ على المعتقلين المتواجدين في الحمامات لتحديد اسم المعتقل الذي كتب ذلك الكلام! ولما لم يجد الإجابة، بادر وبسرعة لمحو الكتابة، وتأكدت عندها بأن المباحث كانت تتابع تلك العبارات للإستفادة منها في التحقيق!
كان سجن وزارة الداخلية في بداية أيام اعتقالي يجمع كل ألوان الطيف الحزبي السياسي من اليمين الى اليسار، فزنزانتي تقع بين زنزانتين يقبع فيهما شخصان من جماعة جهيمان، أحدهما شامي والاخر زهراني. وكان دعاء الزهراني بعد كل صلاة يكاد أن يقطع اوتار القلب، أما الشامي العنيد فلم أسمع له أنّة أو ألماً، رغم أنه مقعد ومصاب بجراح كثيرة، كان الممرض يعاينها يوميا. وكان في الصف المقابل أشخاص ينتمون الى حزب الله الشيعي، وبجوارهم أعضاء من حزب العمل الإشتراكي، ومنهم صديقي أحمد بابتسامته الغامضة والدائمة، أما أعضاء الحزب الشيوعي فقد ملأوا الزنازن الباقية في هذا العنبر والعنبر المجاور.
قلت أن العنبر مكون من صفين من الزنازن، يقع في نهايته غرفة واسعة تطل على الممر، ولها مدخل خاص مجاور للحمامات المشتركة الثلاثة الأخرى، وكانت لحيتي الطويلة قد نفّرت اصدقائي مني، بيد أنها قد جعلتني مثار جدل بين الأطراف الأخرى، فإلى أي تيار ينتمي هذا المطوع؟
وذات مساء كنتُ في الحمام المجاور للحمام الخاص بالغرفة الكبيرة، وسمعت صوت سجيننا يأتي هامساً: أبشّرك أن حسن الصفار في (قم).. حسن الصفار في (قم)!
قلت له: الله يبشرك بالخير، ولكن ماذا جاء بك الى هنا!
فأجاب بهمس: كنتُ أعمل في جوازات الرقعي، وتعرف الأمور، فاعتقلوني.
لم أكن قد تعرفت على الشيخ حسن الصفار، ولكنني سمعت عن علمه وامتلاكه (لكاريزما) الشيخ والقائد. وكنتُ أعرف أنه ميال الى العنف، وقد شارك حزبه (الثورة الإسلامية) مع الحزب الشيوعي في إصدار بيانات سياسية في الخارج حول قضايا الوطن والمنطقة العربية ونسقا بعض الأنشطة الإعلامية والنقابية معا، من خلال لجان حقوق الإنسان، واتحاد النقابات العمالية العالمية.
وقد ظل الشيخ الصفار وقيادات حزبه في الخارج حتى احتل صدام الكويت فاتخذ الصفار موقفاً وطنياً شجاعاً - مهما كانت أسبابه - بإعلانه وقوف الشارع الشيعي مع القيادة السعودية ضد تهديدات صدام، لأن الوطن أصبح مستهدفاً، وينبغي أن يكون الجميع في خندق واحد ضد أعدائه.
وقد عاد مع قيادات حزبه الى البلاد في عام ١٩٩٣م، بعد تفاهمات مع الحكومة، ووعود بإزالة أشكال التمييز الطائفي ضد الشيعة، ولكن الحكومة لم تنفذ منها شيئاً، فناله الكثير من غضب الشارع الشيعي، ومسّه ألم الخذلان، لكنه بقي ثابتاً على موقفه.
وقد عرفته فيما بعد عن قرب، فاكتشفت فيه نزاهة العالم، وصدق الوطني، وخلق التسامح الرفيع، وعرفت فيه المجدد الديني الذي يقبض بفهم وعمق على مقاصد الشريعة الكلية، وقدرتها على بناء دولة إسلامية حديثة، تأخذ بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتضمن حقوقه في المشاركة السياسية في اتخاذ القرار. وبذلك أزلت من الصورة التي احتفظت بها له، كل توهمات الحدة والعنف، ووضعته حيث هو، مثالاً للخلق الفاضل والرجولة الحقّة.
لم يبق ذلك السجين في الغرفة الواسعة طويلاً حيث حل مكانه ضيف آخر أشعل الجلبة في غرفته وحمامه، وتعرف على الجميع خلال يومين، ولقد خمّنت في البدء أن يكون (ناصر السعيد) لأن لهجته البدوية وحركته وجرأته تذكرك بما استقر سماعاً في وعيي بذلك المناضل الكبير، الذي كان كان حديث والدي عنه يزاحم جمال عبدالناصر.
كان الكثيرون من جماعتنا قد التحقوا منذ بداية الخمسينات الميلادية عمالاً في أرامكو، وحين تضمهم قريتنا في إجازاتهم التي تتم كل عامين، يتحدثون أمامنا نحن الأطفال، عن عبد الناصر، وعن ناصر السعيد ودوره في تحريض العمال على الإضراب والمطالبة بحقوقهم المهدرة. وكان يزورهم في مواقعهم مع أعضاء اللجنة العمالية، ويخبرهم أن وضعه الوظيفي في أرامكو مريح، ولكنه لا يستشعر الرضى ولا السعادة حين يراهم في هذه الأوضاع المزرية.
سألت الضيف الجديد: هل أنت ناصر السعيد؟
فتنهّد بألم، وأجاب لا: أنا فهد الحربي، أما سمعت عني؟
قلت: ربما ولكنني لم أحدد هويتك.

قال: ذهبت الى ليبيا وأنشأت إذاعة معارضة للسعودية في الخارج ألم تسمعها؟ قلت له مجاملاً: بلى.. سمعتها.

ولكن أين ناصر السعيد؟

قال علمه عند الله، وعند أجهزة (فتح) الأمنية، حيث يقال أنها سلمته للأجهزة السعودية.

مضت الأيام، وكان كريماً في تلخيص أخبار العالم لي ولغيري، حيث توجد في غرفته سماعة موصولة بغرفة مدير السجن، وحين يفتح المدير الراديو على الإذاعة السعودية، فإن فهد الحربي يستمتع بتسقط أخبار العالم منها، ثم يلخصها للمساجين عبر الحمام المشترك.

أبلغني في إحدى الليالي القاسية بوصية من أحد الرفاق، وكتبت على باب الحمام، يا خليفة: هنا رجل يحدثني عنك، وقد أجابني رفيقي: لا تثق فيه! كان التحقيق في ذراه العالية، وقد خيّمت الكآبة على زنازين كل الرفاق، ولم يعد هنالك متسع لتبادل الحديث الهامس مع فهد، لكنه أصرّ على أن نضرب عن الطعام مطالبين بتحسين أوضاعنا.

قلت له: يا فهد.. ألا ترى السلاسل في أقدام الأصدقاء، والإستدعاءات الطويلة والتعذيب القاسي على ملامحهم؟ فلنؤجل الموضوع للمستقبل.

وذات مرة، قال لي فهد: هناك شخص يود الحديث معك من الحمام الثاني فهو يخمّن أنك من (ربعه)، وسألته عن ذلك الشخص فأجابني إنه (ابو خمسين) من حزب الله، فقلت له: إنني لا أنتمي الى أي حزب، فاتركني الله يعافيك.

تركني لمدة وانشغل بالاخرين، وفي ساعة متأخرة من إحدى الليالي، دخلت الحمام فأتى صوته من وراء الجدار: عندي لك خبر مهم.

ـ ما هو يا فهد؟

ـ وصلتني أخبار بأن أحد المسؤولين الكبار قال في مجلس خاص، بأن الحكومة ألقت القبض على قيادات حزب قوي، وأن الحكومة لن تعمل على جعل تلك القيادات أبطالاً!

وماذا يقصد بذلك يا فهد؟

ـ قال: سيفرج عنهم قريباً حتى لا يصبحوا رموزاً للنضال باعتقالهم على جعل تلك القيادات ابطالاً!

ولقد تحقق ما رآه فهد، حيث تم الإفراج عنا بعد ذلك الحديث بحوالي ستة اشهر، أما فهد فقد بقي في السجن، ويروي بعض الأصدقاء الذين قابلوه مؤخراً في الدمام أنه أبلغهم بما حدث له بعد خروجنا.

لقد طلب فهد من المباحث نقله من سجن الوزارة الى سجن القصيم ليكون قريباً من أهله. وفي الطريق الى ذلك السجن، غافل فهد أحد الجنود وسلبه سلاحه بالقوة، وقام بطرد العساكر من السيارة، وقادها الى القصيم ثم غادر البلاد (بالتهريب).

سافر فهد الى فرنسا وتزوّج هناك، وحصل على شهادة الماجستير منها، وحين كبرت بناته، خشي عليهن من ثقافة الغرب، فقرر العودة الى المملكة حفاظاً على العرض.

عاد واعتقل مجدداً وحكم عليه بالسجن سبع سنوات، ولكنه نال عفواً بعد مضي ثلاث سنوات منها، وخرج الى الحياة من جديد، وأسبغ على نفسه ملامح الهدوء والرضى. ولكن المباحث أخذت عليه تعهداً بعدم مغادرة الرياض الى اي مدينة أخرى إلا بعد الإتصال بالضابط المكلف برقابته، ليسلمه بدوره الى مراقب آخر في المدينة التي ينوي السفر إليها.

يا للحرية الواسعة يا فهد!

كان سجن الوزارة تجربة قاسية لا تنسى، حيث أصابتني بقرحة في المعدة، وشهدت لحيتي الطويلة مولد اول شعرة بيضاء، وكانت الشعرة كفيلة بإكسابي حلة من الوقار في أعين العساكر وسجناء التيارات الدينية، ولكنني مازلت متمسكاً بنزق الشباب، كما قال المتنبي (والشيب أوقر، والشبيبة أنزق) فقررت التخلص منها.

والآن وحدي في عنبر السجن بالدمام، لا يشاركني فيه يساري ولا يميني، ولا يزورني فيه رعب ولا خوف من المحقق والتحقيق، لكن الوحدة قاتلة وقد لمست آثارها على العساكر الذين يتناوبون على حراستي كل ثمان ساعات.

قلت لهم: هل تتوقعون أنني فهد الحربي لأشرد من هذه الزنازين؟ والله لو تركتم الباب مفتوحاً لما خرجت، فالمعركة بيني وبين المحقق منصبّة على بقائي في السجن. هو يريد إخراجي بقيد أجرجره خلفي امام الناس دون أن تتعرض الأجهزة الأمنية لانتقاد المواطنين والإعلام الخارجي، أما أنا فإن قضيتي هي الصبر لأطول مدة ممكنة، وتذكرت جملة شعرية لشاعر شعبي من الجنوب حيث يقول:

(وأنت تبغي من عصاتك ـ تهوش)،
وتقتل أحمد
وتهرّب من دمه
ما تسلم ديّته!

لا.. لا يا سيدي المحقق، لن أترك هذا المكان، حتى تشاركني في دفع الضريبة.

بقي باب الغرفة مفتوحاً ووجدتي حراً في التنقل من زنزانة الى أخرى، وعبر الممر الطويل المؤدي الى الحمام. لكن حجم هذا الفراغ أو السعة أو حرية الحركة، كان ثقيلاً عليّ وعلى الحراس، ولكم أشفقت على الكثيرين منهم من سطوة الملل، فأحاول التسرية عنهم ببعض الكلمات والسوالف القصيرة. حدثتهم عن قضيتي حتى مللت، وعن أخبار اولادي وحكاياتهم، وعن بعض ما اقرأه في الصحف، ولم يكن يعتقهم من هذا الكابوس سوى انتهاء دوام الواحد منهم، والعودة الى الحياة، خارج أسوار كآبة هذا السجن الأثري العتيد.

تطاول هذا الأسبوع، ولم أطلب من المحقق زيارة جديدة، بل كنت أتحاشى ذلك لكي لا يتم استدراج عواطفي العائلية الى مأزق التعهد والعودة الى البيت، وكنتُ أعدّ الأيام بفرح يشبه استقبال الهدايا الخاصة، فكل صباح يقرّبني من نهاية الشهر، والشهر زمن طويل وكفيل بكسر العادات القديمة والتدرب على الجديدة، مهما كانت قسوتها.

صمتت الجرائد عن قضية اعتقالنا، وقرأت معظم ما توفر لي من كتب، حتى ذلك الكتاب الذي حمله لي مدير السجن، والذي يحوي الكثير من حكايات ذكاء القضاة ومعرفتهم بحيل المتهمين، وقلت لنفسي: لأمثل أمام القاضي، ولن يحتاج للتعاطي معي الى استخدام ذكائه ولا فراسته، وكل ما يحتاجه هو (الضمير اليقظ) والفهم المعاصر لحقوق الإنسان، وأجزم أنه سيطلق سراحي من الجلسة الأولى، فما هو الخطأ الذي ارتكبته؟

ساهمت في إعداد خطاب يندد بالسياسة الأمريكية ويدين تلويحها بالتدخل في شؤون بلادنا، وهذا في صالح الحكومة. وفي خطاب آخر شاركت في تحديد مشاكل البلاد واقتراح الحلول العملية للخروج من الأزمات الشائكة، واستقبل سمو ولي العهد الأمير عبدالله هذا الخطاب بكل تقدير، وأدنت الإرهاب، وشكرت الحكومة في خطاب آخر على مضيها في طريق الإصلاح، وكل ذلك يصب في صالحها، فبماذا سيحكم عليّ القاضي يا مدير السجن العزيز؟

مضت أيام عشرة بدون زيارة، وكان الملل قد بلغ ذروته، غير أنني بقيت متماسكاً. واليوم هو السبت ١٢ مايو ٢٠٠٤م، وقد أمضيت ٢٦ يوماً هنا، لكأنها سنة مما تعدون أيها السجناء، فأيام السجن لا تشبه أيام الحرية، وساعات الوحدة القاتلة لا تشبه ساعة في الحديقة أو بقرب (فوزية) وكنت أحنّ الى استدعاء ضابط التحقيق لي، ففي الحديث معه تحريك للأيام الراكدة، وتمرين على الحديث عن مباهج الحرية، ومشاغبة لا يخشاها متهم بمثل قضيتي. وبعد أن جففت أصابعي من حبر البصمات، رأيت المحقق يستعجلني للحاق بالطائرة قبل الأوان!

ترى ماذا سيحدث لو تأخرنا عن موعد الإقلاع هذا اليوم؟ ألن أجد قبراً فاتحاً لي ذراعيه كهذا العنبر؟ استجبت لطلبه وركبت سيارة (السجن) الجديدة، وكان الجو حاراً في ظهيرة ذلك اليوم، وصندوق سيارة السجن بدون تهوية، وحين وصلت المطار أحاط بي المحقق واربعة من زملائه، وقال لي: تقديراً لك لن نضع القيد في يديك. فقلت له: لا أقبل ذلك، وهل يقيّد مثلي؟ وعلى كل حال فأنتم الخاسرون.

ركبنا الطيارة بدون قيد واستعاضوا عنه بتشكيل طوق من الحراسة حولي، وفي مطار الرياض ودعني الضابط عائداً الى الدمام بعد أن أسلمني الى مباحث العاصمة. حاولت إفهامهم أنني لست إرهابياً، وأنني من دعاة الإصلاح السياسي والدستوري، وأننا أصحاب دعوة سلمية، ولكنهم لا يسمعون ولا يبالون بمن تكون!

قلت لنفسي: والله حالة! انخرطت في عمل سياسي سري فاعتقلتموني، وكتبت قصائد الشعر الحر فسلطتم علينا عوض القرني ورفاقه، ودعوت الى الإصلاح بطريقة علنية وسلمية فوضعتم القيد في أقدامي، فهل أذهب الى طريق العنف والإرهاب؟ لم تتركوا لنا باباً إلا وأوصدتموه، ولا أملاً إلا وقضيتم عليه، وكأنما تدفعون المواطن الى اليأس أو الإرهاب أو الإنتحار. والله حالة!، كما يقول أبو منير، حين كان يصلني صوته من زنزانته المجاورة لي في سجن الوزارة، وهو مثقل بالقيود.

وصلنا الى بوابة مبنى المباحث العامة في عليشة بالرياض، وأعتقد أنني أحفظ هذا الأسم منذ زمن بعيد. نظرت الى الغرب فرأيت بساتين نخيل قديمة، تتحدر من هامات نخلها سعفات يابسة ومكسورة، وتذكرت هذا المنظر. إنه هو، أو شبه من أبيه، ذلك النخل البعيد الذي ينشر الحزن في الأفق، كما رأيته قبل أكثر من ٢٣ عاماً، حين نقلونا من سجن وزارة الداخلية على شارع المطار القديم الى هذا المكان، بعد أن أمضينا ستة أشهر في الزنازين الإنفرادية. ربطوا كل ثلاثة في قيد واحد، فكنا أشبه بالقطيع يضرب بعضه بعضاً، لكن فرحة الخروج من الحبس الإنفرادي والتواجد مع آخرين، أشعرتنا بأننا نفتح قبورنا ونعود الى الحياة من جديد.

كان زميلاي في الغرفة من نفس التنظيم، وهما (خالد) و (أموري) وقد كدنا نبلغ مرحلة جنون الفرح بهذه الغرفة النظيفة ذات الحمام العربي اللامع، ولعلنا كنا أول من دشّن هذا المبنى في عام ١٩٨٣م. ضحكنا طويلاً ولم ننم لثلاث ليال متتاليات، قضيناها ونحن نستعيد قسوة التجربة ومرارتها خلف تلك الأبواب الصلدة. أما هنا فقد دخلنا الجنة.

غرفة بثلاثة أسرة، وأرضية مفروشة بالموكيت، ونوم هانئ لا يقلقه فتح أبواب العنبر طوال الليل لتصعيد المساجين الى مكتب التحقيق. يا للراحة التي لا يعرف طعمها إلا من قست عليه الظروف ووضعته بين يدي (أبو منصور) أو أمام عبد العزيز بن مسعود.

نعمنا بالهدوء والراحة زمناً، ثم بدأنا ندخل حالات الحزن والملل والإكتئاب في غرفة معزولة عن العالم، لا تسمع أصوات الاخرين ولا يهمسون لك بالسلام في ذهابهم الى الحمام، وليس لديك ما يقطع الوقت: لا جريدة ولا كتاب ولا راديو ولا تلفاز. ورويداً رويداً بدأت الغرفة تاخذ شكل الزنزانة، خاصة حين يختصم المعتقلون مع بعضهم.

ولكني أذكر الآن وأنا أكتب هذه الذكريات في عليشة، قسوتي على صديقي (خالد) حيث كنت أتفق في الرأي مع (أموري) ضده، وكم من الأوقات الصعبة مرّت عليه معزولاً بين اثنين في غرفة صغيرة في سجن عليشة. وأعتقد أن الزمن قد انتقم له الآن مني، حيث أجلس في السجن وحيداً فيما يتفق زميلاي معاً، الدكتور عبد الله الحامد والدكتور متروك الفالح.. فهل يجدي الآن أن أطلب منك السماح يا خالد؟

كانت الأنوار مضاءة، وجهاز التكييف مفتوحاً على مدار الساعة في الغرفة الجديدة، ولم نكن نملك إمكانية التحكم فيهما، ولكن عطلاً طارئاً في الكهرباء أدى الى انقطاع التيار، فبدأنا ندق على جدران زملائنا في الغرفة المجاورة، ونرفع أصواتنا فلا يسمعون. وهنا لاحظنا لأول مرة وجود فتحة صغيرة فوق جهاز التكييف، فرفعني (أموري) فوق كتفيه لكي أبلّغ الزملاء في الغرفة المجاورة بقرار الإضراب العام، للمطالبة بمحاكمتنا، محاكمة علنية عادلة.

وحين أطلّت عيناي من الفتحة، رأيت هذا المنظر نفسه، فشهقت لرؤية الدنيا والنخل والجريد اليابس، وأبلغت الرسالة لزملائي المجاورين، فرد أحدهم: أنتم مجانين، سوف يعيدوننا الى الزنازين القديمة، ورفضوا المشاركة في الإضراب. أما جيراننا في الغرفة الثانية، فقد قالوا: دعونا نطالب بتحسين أوضاعنا، والحصول على جرائد، وفتح ابواب الغرف على بعضها. قلنا: لا، لا بد من ربط الإضراب بالمطالبة بمحكمة علنية عادلة.

أضربنا لمدة ٤٨ ساعة، وقد حاول مدير السجن إقناعنا بكسر الإضراب، فرفضنا مطالبين بمقابلة (أبو ناصر). وفي آخر الليل استدعانا (أبو ناصر) الى غرفة تحقيق ملحقة بهذا السجن، وبدأ بالسؤال: من الذي طرح فكرة الإضراب؟ فقلت له: هل رجعنا الى ايام التحقيق؟ لقد فكرنا معاً ونفذنا الفكرة معاً.

سبقنا في الإضراب بعض الأصدقاء، ويبدو أن هدف الإضراب قد أصبح معروفاً لدى (أبو ناصر) لذا لم يفاجأ بالطلب، وحاورنا بشكل ليّن حتى أبلغناه بأننا نحمّله امانة إيصال هذا الطلب الى المسؤولين، وإذا لم يلبّ خلال شهر فإننا سنعاود الإضراب من جديد. وعدنا خيراً وقال تفاءلوا بالخير تجدوه.

دخل شهر الصيام وانتصف دون استجابة، وصدف أن رأيت محمد العلي يمشي في حوش التشميس بدون العسكري، فهمست له بالفكرة من تحت الباب، فقال على الفور: دعونا نضرب جميعاً في يوم العيد!

انتشر الخبر عبر الزيارات، وقرر الجميع الإضراب في ذلك الموعد، غير أن المطالب بقيت شأناً مفتوحاً لكل مجموعة حقها في المطالبة بما تشاء. وفي صبيحة يوم ٢٧ رمضان وقد اقترب العيد وموعد الإضراب، جاءت المفاجأة العظيمة من (أحمد ناهر).

طرق الباب ونحن نيام، فلما صحونا على صوته، فتحنا شباك الأكل ونظرنا إليه. كان مبتسماً وعلى وجهه فرح غامر، وقال أبشركم سيحولونكم على محكمة علنية.. البسوا ثيابكم. لبسنا على عجل، وفتح الباب لنا فوجدنا الأصدقاء يحتضنون بعضهم ويكاد البعض أن يبكي من الفرح. سألتهم: ماذا حدث، فقالوا: أفرج عنا بعفو ملكي!

ركضت الى أحمد ناهر وقبلته بحرارة، وسألته عن (أبو منصور) فقال إنه في إجازة. قلت له بلّغه تحياتنا. لقد نسينا اليوم كل شيء وسامحناه. شدّ على يدي بحرارة وقال للجميع: سوف تقابلون الفريق وبعض العلماء. عليكم بالإنصات وعدم الحديث.

يا الله.. كيف تغير الإبتسامة وجه الإنسان، فبعد أن كان وجه أحمد ناهر مقطّباً وصلفاً، أصبح الآن وجهاً آخر. ورأيت أنه يؤدي وظيفته فقط!

التقينا في صالة غصّت بجمعنا، وأبلغنا الفريق عبد العزيز بن مسعود بقرار خادم الحرمين بالعفو الملكي عن الجميع، غير أن وجهه ما فتيء جهماً وقاسياً وعنيداً، وقال إنكم ممنوعون من السفر!

تحدث معنا الشيخ الفاضل صالح اللحيدان عن سماحة الإسلام وعدالته وصلاحه لكل زمان ومكان، واستغرب منا تبنّي الفكر الإشتراكي. وقد تحدث معه بعض الزملاء موضحين إن الحزب الشيوعي هو حزب سياسي له برنامج اقتصادي واجتماعي وسياسي، ويستهدف مصلحة الشعب، والسعي لإنصاف الطبقات الفقيرة والمحرومة ومنع استغلال الإنسان للإنسان.

وقال زميل يجلس خلفي إن كلمة الشيوعية جرى تشويهها على أنها ضد الدين، وفي الواقع فإننا لا نهتم بالجانب الفلسفي من الفكر الماركسي، كما أن هذا الفكر من الجانب الاخر، يؤمن بحق الإنسان في اعتناق أي دين، ولا يضع نفسه في مواجهة مع الدين، كما لا يهدف الى أن يكون ديناً. والشيوعية هي مرحلة من مراحل التطور الإجتماعي والإقتصادي للمجتمع، حين لا يعود هناك استغلال او استئثار لفئة بخيرات الوطن دون أخرى، وقد عملت الدعاية الرأسمالية على توصيف الشيوعية بالعداء للدين، وذلك جزء من حربها ضد دول المعسكر الإشتراكي.

وقال زميل آخر: لقد عشتُ في الإتحاد السوفياتي وزرت الجمهوريات السوفيتية الأسيوية، وأقسم لك يا شيخ بأن الناس متمسكين بدينهم الإسلامي ويؤدون شعائر الإسلام في مساجدهم كما نمارسها نحن هنا، وليس هناك أي تدخل للدولة في الشأن الديني. كما أن عدداً كبيراً من أعضاء الحزب هم من المسلمين ويؤدون واجباتهم الدينية على أكمل وجه.

ابتسم الشيخ الفاضل، وقال: إن كان هذا صحيحاً، فهو أمر يبشر بالخير، حيث مازال المسلمون متمسكين بعقيدتهم، واسترسل في حديثه عن الثروات الحلال وإنها منّة من الله سبحانه وتعالى على عباده. تشعّب الحديث وطال رغم توصيات أحمد ناهر، وملّ بعض الشيوخ المقام فغادروا الصالة، أما الشيخ اللحيدان فقد فتح قلبه وعقله للحوار، وبنى صورة حضارية للعالم المثقف والمطلع والمتسامح، ومازال الكثيرون منا يقدّرون له ذلك الحديث الضافي، ويتابعون كتاباته في صحفنا بكل محبة وتقدير.

ودّعنا الشيخ، ودعا لنا بالخير، وانهمكنا من جديد في التعبير عن مشاعر الفرح بالإفراج، وعن تفاصيل ما لقيناه في تلك الأيام، ولم يكدّر بهجتنا إلا ما سمعناه من خبر موت رفيقنا خالد النزهة، رحمه الله، في السجن، وحينها تحوّل المكان الى مناحة لا تُطفؤها الدموع ولا النسيان.

حجازيّات

ولاة مكة السعوديين

أسوة بأمير مكة السابق، فواز بن عبد العزيز، الذي لم يخرج إلا بفضيحة من إمارة مكة.. جاءنا الأمير عبدالمجيد، الذي يناطح الثيران طولاً وعرضاً!، وبدأ بالنهب، وأخذ يغسل الكعبة - نيابة عن خادمي الحرمين الشريفين فهد وعبدالله! - ثم بدأ بالتجاهر بالمنكر والفسق.

قبل نحو شهرين وفي جامعة أم القرى، حضر الأمير عبد المجيد لقاءً، فكان في حالة سكر شديد، وأخذ يصرخ على الشيخ الشريم الذي كان قريباً منه: تعال يا شيخ أريد أن أحبك! وحاول المقربون منه تهدئته وإفاقته من سكرته ولكن دونما جدوى.

وعبدالمجيد مصاب بمرض لا نعرف كنهه، وأراد السفر الى أمريكا، وقد أرسلت أوراقه وجوازه الدبلوماسي الى القنصلية الأميركية في جدة، لكن القنصلية مغلقة منذ نحو ستة أشهر، احتجاجاً على عدم قبول الحكومة بإغلاق شارع فلسطين لدواعٍ أمنيّة، وقد حاولت الحكومة إقناع الأحباب الأميركان بنقل قنصليتهم الى مكان آخر، وتعهدوا بمساعدتهم عبر منحهم قطعة أرض مجانيّة، ولكن الأميركان رفضوا.

ومع هذا، فقد قبل القنصل أن يفتح أبوابه للأمير عبد المجيد على أساس أن يأتي الى السفارة (من أجل أخذ بصماته!) تمهيداً لمنحه جواز السفر. فقيل لمسؤولي القنصلية، بأن عبد المجيد أمير، وبمرتبة عالية، وليس شخصاً من العامة تؤخذ بصماته!، ولكن القنصل رفض وقال بأن تلك هي قوانين أميركا!

من جانبه حاول سعود الفيصل وزير الخارجية، تجنيب عمّه الإحراج، واتصل بالسفير الأميركي في الرياض، ولكن السفير لم يقبل إلاّ أن يأتي عبدالمجيد وتؤخذ بصماته، شأنه شأن أي سعودي يمثل مشروعاً إرهابياً من وجهة نظر واشنطن.

أمراء مرضى ومنعزلون

ليس عبدالمجيد وحده مريضاً؛ فالملك عبدالله أصابته ثلاث جلطات في القلب حتى الآن، وربما تكون الرابعة القاضية لرجل تعدى الثمانينيات من عمره، ومثله مثل ولي عهده سلطان (الحرامية) فهو الاخر ناهز الثمانين، ومصاب بسرطان في الأمعاء، قصّ الطبيب بعضاً منها، ويؤمل أن لا يعود السرطان مرة أخرى، في حين يقول مقربون بأنه رغم القطع والجرعات الكيميا وية فإن (سليطين) يشعر بالرعب من اقتراب الأجل، وقد غادر الشهر الماضي الى أغادير بالمغرب حيث قصوره المتعددة، وحيث متع الحياة، وقد استقبل هناك أمير البحرين (لا بل ملك البحرين!) وكأن السليطين لازال يعيش في الرياض!

يقال أن سلطان مستاءٌ جداً من نايف، الذي يعاني هو الآخر من سرطان الدم، ويقول مقربون منه أنه بدأ يميل الى حياة الإنطواء والعزلة. أضف الى هؤلاء الأمير عبدالرحمن، نائب وزير الدفاع، فقد جاءت الأخبار مؤخراً لتكشف عن مرض عضال أصابه لا يُعلم كنهه.

وهكذا، فجيل العجزة من آل سعود قد قارب على الرحيل، وبدأ الأبناء، وبعض أعمارهم ناهزت الستينيات، يأخذون مقاعد آبائهم.

الوهابية العمياء

قرر الوهابيون هدم مسجد البيعة القريب من منى حيث بايع ٧٣ من الأوس والخزرج رسول الله. والمسجد يحوي كتابات عمرها يزيد على ٦٠٠ سنة. وقبل نحو شهرين قرروا تدمير غار حراء، وقبلها قرروا ونفذوا تدمير بعض من (المساجد السبعة) وقبلها دمروا مقبرة ومسجد السيد العريضي بالمدينة المنورة. وهكذا!

لقد دمر الوهابيون نحو ٩٥٪ من الآثار الإسلامية بحجة الخوف من وقوع المسلمين في الشرك والفتنة (الا في الفتنة سقطوا).

ايضاً قرر غلاة الوهابية تدمير (المولد النبوي) الذي يقع الآن تحت إحدى المكتبات، والحجّة الجديدة أن خبراء الوهابية في الآثار! قرروا أن المكان ليس مكان ولادته عليه السلام!

فمتى يقف هذا الشعب والمسلمون من وراءهم وقفة تحدٍّ تواجه هؤلاء الغلاة العميان، وتخرجهم من الحجاز وتقضي على سيطرتهم السياسية والدينية الى الأبد؟!

الحجاز - Microsoft Internet Explorer

File Edit View Favorites Tools Help

Address http://www.alhejazi.net/

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سفرُ الوجودِ ومعهدُ الآثار

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات

عزاؤنا فيك يا فقيد العلم يا عالم مكة

ما أظن أن سكان أم القرى وما جاورها قد أصابهم فزع وذعر كما أصابهم نبأ فقدان عالم مكة ورمزها وسيد أهلها، السيد الجليل، والعالم الكبير، السيد محمد بن علوي مالكي الحسني، الذي رحل عنا ونحن في أشد الحاجة لوجوده بيننا.

الحجاز لن يتخلّى عن هويته وتراثه

نخبة الحجاز: هموم المرحلة وتحديات المستقبل



زعيم الحجاز الديني: تشكيل مؤسسة غير وهابية

من نافلة القول التأكيد على أن (الحجاز) وقد سبق له أن كان دولة تتمتع بكل أجهزة الدولة الحديثة هو الأكثر إخافة لحكم النجديين الوهابيين من أن يفلت من بين أيديهم، فيخسروا مكانتهم الدينية، وتبقى دعوتهم المتطرفة في حدود صحرائها، لا تتمتع بغطاء الحرمين الشريفين وإدارتهما، واللذان من خلالهما يتم فرض المذهب الوهابي وتضليل العالم الإسلامي، بل ومن تحت ذلك الغطاء تتم ممارسة أبشع وسائل التدمير لتراث الحجاز وتراث المسلمين.

وإذا كانت أموال النفط قد أمدّت الحكم السعودية ودعوته الدينية المتطرّفة بزخم غير عادي لم يتأتّى لأي دعوة أخرى في العهد الحديث، فإن النفط نفسه ليس مضموناً الى الأبد مادامت سياسات النجديين النقيضة لكل ما هو وطني ولكل ما هو عدالة ومساواة، قائمة ومستمرة.. فالنفط ومنطقته قد تذهبان أيضاً، بالرغم من الشعور المغالي فيه بالقوة الذي يبديه متطرفو الوهابية وآل سعود على حدّ سواء، والذي يظهر وكأن الدنيا والعالم قد توقف عندهم وغير قابل للزوال.



(الدين والملك توأمان)

التحالف المصيري بين الوهابية والعائلة المالكة

كان العامل الديني القوة التوحيدية الفريدة الذي نجح في تشكيل وحدة اجتماعية وسياسية منسجمة في منطقة نجد. فقبل ظهور الدعوة الوهابية

القبّة الخضراء فضيّة وبلا هلال!

التطرّف الوهابي لا حدود له.

إنه مرضٌ حقيقي مختزن في صاحبه، قد يوجهه الى الآخر المختلف في الوجهة الدينية او المناطقية، لكنه لا يلغي حقيقة أن المريض بالتطرّف لا يخرب بيت الآخر بل ينتهي بتخريب بيته. لقد بدأ التطرف في المملكة ضد المواطنين الآخرين غير الوهابيين، فساموهم العسف والظلم وهدر الحقوق والكرامة، وكانت الحكومة تؤيد ذلك وتشرعن الفعل الطائفي المتطرف،

معالم وآثار يهدمها الوهابيون

المساجد السبعة.. قيمة لها تاريخ

مسجد سلمان الفارسي

من المعالم التي يزورها القادمون إلى المدينة المساجد السبعة، وهي مجموعة مساجد صغيرة عددها الحقيقي ستة وليس سبعة، ولكنها اشتهرت بهذا الاسم، ويرى بعضهم أن مسجد القبلتين يضاف إليها؛ لأن من يزورها يزور ذلك المسجد أيضاً في نفس الرحلة فيصبح عددها سبعة.

وهناك روايات حديثية لابن شبة تحدث فيها عن مسجد الفتح وعن عدة مساجد حوله. وقد روى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في تلك المساجد كلها التي حول المسجد



My Computer

الحجازعلى الانترنت http://www.alhejazi.net



لوحة للفنانة صفية بن زقر